المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

04/11/2015

Journées portes ouvertes de la Commission régionale des droits de l'Homme de Laâyoune-Smara

La **Commission régionale des droits de l'Homme de Laâyoune-Smara** a donné, dimanche à Laâyoune, le coup d'envoi de ses journées portes ouvertes pour la promotion de la culture des droits de l'Homme, à l'occasion de la commémoration du 40ème anniversaire de la glorieuse Marche Verte.

Selon ses initiateurs, cette manifestation, qui durera six jours, sera marquée par l'organisation de rencontres de sensibilisation au profit des habitants de Laâyoune dans plusieurs espaces de la ville, avec la participation d'acteurs civils et de représentants des départements concernés par la promotion des valeurs et des principes des droits de l'Homme dans leur dimension universelle.

Elle sera également l'occasion de faire connaître davantage les missions du Conseil national des droits de l'Homme et de ses commissions régionales en matière de défense des droits humains en tant que véritable levier pour un développement intégré et durable.

Au programme de ces journées portes ouvertes, des sessions de formation au profit des élèves des établissements d'éducation, des activités socio-culturelles et sportives pour les pensionnaires de la prison locale et les immigrants subsahariens afin de les sensibiliser à leurs droits et leur faire connaître les missions et réalisations de la commission régionale au service des droits de l'Homme sur plus de quatre années.

A cette occasion, le président de la Commission régionale des droits de l'Homme de Laâyoune-Smara, Mohamed Salem Cherkaoui, a indiqué dans une déclaration à la presse que cette manifestation entre dans le cadre de la consécration dans la pratique de la culture et des principes des droits de l'Homme dans leur universalité, soulignant que la commission a contribué à la diffusion d'une nouvelle culture des droits de l'Homme auprès de la population de la région.

La commission, en sa qualité de mécanisme de contrôle et de défense des droits de l'Homme, œuvre pour le suivi de l'état des droits de l'Homme dans la région et la réalisation des programmes du CNDH et de ses projets dans ce sens, en étroite collaboration avec les acteurs concernés au niveau régional, a ajouté M. Salem Cherkaoui.

Cette manifestation, dont le coup d'envoi a été donné à la prison locale de Laâyoune, entre dans le cadre de l'interaction de la Commission régionale des droits de l'Homme de Laâyoune-Smara avec les détenus, leur implication dans les festivités commémorant le 40ème anniversaire de la glorieuse Marche Verte et la promotion des valeurs des droits de l'Homme à l'intérieur de cet établissement pénitentiaire, a-t-il fait savoir.

La cérémonie d'ouverture de ces journées portes ouvertes, à laquelle ont assisté plusieurs personnalités officielles et de la société civile, a été marquée par l'inauguration à l'intérieur de la prison locale de rampes d'accès pour les détenus à besoins spécifiques, l'organisation d'un match de football entre les détenus et des immigrants résidant à Laâyoune, d'un atelier de communication au profit des femmes pensionnaires de la prison et la distribution de livres et de publications traitant des droits des détenus.

http://sahara-question.com/fr/actualites/journ%C3%A9es-portes-ouvertes-commission-r%C3%A9gionale-des-droits-lhomme-la%C3%A2youne-smara

انطلاق فعاليات الأبواب المفتوحة لنشر ثقافة حقوق الإنسان

35/15/116

افتتحت، مساء الأحد بالعيون، فعاليات الأبواب المفتوحة لنشر ثقافة حقوق الإنسان، التي تنظمها على مدى ستة أيام اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون- السمارة، وذلك بمناسبة الاحتفالات المخلدة للذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء.

وتتوخى اللجنة المنظمة من خلال هذه التظاهرة، التي ستعرف تنظيم لقاءات تحسيسية لفائدة الساكنة المحلية بعدد من الفضاءات بمدينة العيون بمشاركة عدد من الفاعلين المدنيين والقطاعات المعنية، إشاعة قيم ومبادئ حقوق الإنسان في بعدها الكوني والتربية عليها، وتسليط الضوء على المهام الموكولة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان والدفاع عنها وحمايتها كرافعة قوية لتنمية مندمجة ومستدامة.

ويتضمن برنامج هذه الابواب المفتوحة تنظيم دورة تكوينية لفائدة تلاميذ وتلميذات المؤسسات التعليمية، وأنشطة اجتماعية وثقافية ورياضية لفائدة نزلاء السجن المحلي بالعيون، والمهاجرين المنحدرين من دول جنوب الصحراء، للتعريف بمهام اللجنة وتجربتها في خدمة حقوق الإنسان لقرابة أربع سنوات، وكذا نشر ثقافة حقوق الإنسان والتحسيس بالحقوق الفئوية الخاصة بنزلاء السجن، والأشخاص في وضعية إعاقة، والمهاجرين، والمرأة والطفل.

وبهذه المناسبة، أوضح رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون- السمارة، محمد سالم الشرقاوي، في تصريح للصحافة، أن هذه التظاهرة تندرج في إطار ترسيخ ثقافة ومبادئ حقوق الإنسان في كونيتها فكرا وممارسة، مشيرا إلى أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون- السمارة ساهمت في بلورة ثقافة جديدة لحقوق الإنسان لدى ساكنة الجهة.

وأضاف أن اللجنة، باعتبارها آلية لمراقبة حقوق الانسان والمحافظة عليها، تعمل على تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على الصعيد الجهوي.

وأشار إلى أن هذه التظاهرة، التي انطلقت فعالياتها من السجن المحلي بالعيون، تندرج في إطار التفاعل والتواصل مع نزلاء السجن وإشراكهم في الاحتفالات المخلدة للذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء، كما تشكل مناسبة لنشر قيم حقوق الإنسان داخل المؤسسة السجنية.

بشراكة مع وزارة الثقافة ومجلس حقوق الإنسان وسفارة فرنسا

اتحاد الناشرين يحتفي بـ«الدخول الأدبي» في 25 مدينة

1-9886

خالد لمنوري

أعلن اتحاد الناشرين المغاربة عن تنظيم الدورة الأولى من تظاهرة "الدخول الأدبي بالمغرب"، يوم 10 نونبر الجاري، بشراكة مع وزارة الثقافة، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وسفارة فرنسا بالمغرب.

وقال الاتحاد في بلاغ له إن هذه التظاهرة التي تنتظم في شكل أبواب مفتوحة أمام الجمهور العريض ستتيح الفرصة للقاء المباشر بالكتاب في أكثر من 25 مدينة مغربية.

وانطلاقا من الوعي بإشكالية ضعف الإقبال العام على القراءة واقتناء الكتاب، أكد البلاغ أن طموح الجهة المنظمة يتأسس إلى إدماج الكتاب في قلب المشهد الثقافي الوطني الغني بتعدد وتنوع روافده الثقافية، في أفق المساهمة في نسج علاقة وجدانية وفكرية بين المتلقي والكتاب، والسعي إلى تحويل مكتبات البيع إلى فضاءات نشيطة يحج إليها الجمهور العريض بمختلف فئاته العمرية والمهنية، حتى لا تظل مقتصرة على النخبة المثقفة مثلما هو الحال الراهن.

وفي إطار هذه التظاهرة، يصدر اتحاد الناشرين المغاربة دليلا يوفر جملة من المعطيات الخاصة بالإصدارات الجديدة التي يبلغ عددها 170 عنوانا، وفي مكتبات القراءة ومكتبات البيع، بما فيها تلك التابعة لوزارة الثقافة (22 مكتبة)، وللمجلس الوطني لحقوق الإنسان (في 13 مندوبية من مندوبيات المجلس)، بالإضافة إلى تلك التي تتبع لسفارة فرنسا بالمغرب (12 معهدا فرنسيا)، حيث سيجري تنظيم الأبواب المفتوحة بمشاركة عدد من المؤلفين والكتاب.

وأشار البلاغ إلى أن هذه التظاهرة تهدف إلى تحسيس المسؤولين السياسيين وأصحاب القرار في المجال، بالإضافة إلى الآباء، والفاعلين الجمعويين، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام بأهمية القراءة.

الصباح
يومية مغربية شاملة

الرميد: لا اختطاف ولا تعذيب

14035/1

وزير العدل والحريات هاجم "أمنستي" و"هيومن رايتس" بسبب عدائهما

هاجم مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، عند حديثه إلى أعضاء لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب، أول أمس (الاثنين)، منظمة العفو الدولية، والمنظمة الأمريكية «هيومن رايتس ووتش» لأنهما تنهجان سياسة عدائية ضد المغرب، حسب قوله، مضيفا أنهما استغلتا انفتاحه، ونشرتا تقارير مغلوطة، مؤكدا عزمه الالتقاء بمسؤولي «أمنستي»، ومناقشة كل الحالات الواردة عليها لتفنيدها بالحجة والدليل، لأن هناك أشخاصا يدعون اختطافات وهمية.

وانتقد الرميد استعانة «هيومن رايتس» بشخص خاضع لإملاءات خصوم الوحدة الترابية، همه الوحيد التهجم على وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، بناء على ادعاءات الجزائر الداعمة لجماعة «بوليساريو»، مؤكدا أن هدفه رفع تقارير إلى هيأة الأمم المتحدة لدفعها إلى تبني قرار غير قانوني يهدف إلى توسيع مهمة «مينورسو» المتخصصة في مراقبة وقف إطلاق النار، لأجل منحها صفة مراقبة حقوق الإنسان، فيما أنشأ المجلس الوطني لحقوق الإنسان فروعا له، كما تم السماح لجمعيات حقوقية بممارسة نشاطها.

ونفى وزير العدل والحريات، نفيا قاطعا حدوث حالة اختطاف واحدة في حق أي مواطن، مهما كانت التهمة الموجهة إليه، وفي جميع القضايا والملفات، مؤكدا أن المغرب تقدم بشكل كبير في مجال حقوق الإنسان، مضيفا أن كل ما سجل مجرد ادعاءات من قبل أشخاص، ثبت أنهم كاذبون، وأن لديه ما يفند ادعاءاتهم، ومستعد لتبيانها في جلسة خاصة أمام البرلمانيين، بتحليل كل حالة على حدة.

واستبعد الرميد ممارسة التعذيب سياسة ممنهجة، مؤكدا أن هناك أشخاصا يقعون في المحظور القانوني، ويستعملون آلية التعذيب بشكل فردي، وهي حالات معزولة، مؤكدا أنه سمح بإجراء 101 فحص طبي لمعرفة ادعاءات التعرض للتعذيب، مع اتخاذ التدابير الزجرية اللازمة في حق بعض المسؤولين، الذين ثبت تورطهم في قضايا من هذا القبيل. وقال الرميد بهذا الخصوص «إن الصراع حاليا هو مع التعذيب، وسنتوفق في القضاء عليه، لكن ذلك لن يتأتى بسهولة، نتيجة عوامل متعددة، تعود إلى التربية على حقوق الإنسان، التي ينبغي أن تصل إلى أعماق المواطن.

وأضاف الرميد أنه اتصل بعبد اللطيف الحموشي، المدير العام للأمن الوطني، ومدير مديرية مراقبة التراب الوطني، «الذي يواصل العمل بجد وتفان لمباشرة الإصلاحات الخاصة باحترام القانون أثناء الإيقاف والاعتقال والتحقيق».

وعرج الرميد على ملف الناشطين، وفاء شرف، وأسامة حسن، المدانين بالسجن على خلفية «ادعاءات كاذبة بالاختطاف والتعذيب»، مؤكدا أنه تابع الملف شخصيا، ويدافع عن قرار الإدانة في حقهما، بالنظر إلى أن الأمر يتعلق بمؤسسات الدولة التي يجب احترامها، ، مضيفا أنه من حق المواطن التبليغ عن تعرضه للاختطاف والتعذيب، مع اتباع مسطرة قانونية، وليس عبر التشهير في وسائل الإعلام.

وقال الرميد، خلال اللقاء نفسه، إنه يفضل أن يتم اعتقال أشخاص متشبعين بالتطرف وتتم محاكمتهم وفق القانون، على أن يتركوا لحالهم يسافرون إلى بؤر التوتر التي ينشط فيها تنظيم «داعش» كي يقتلوا الناس أو يتم قتلهم. وأكد الرميد أنه تم تسجيل 204 ملفات تتعلق بقضايا مكافحة الإرهاب، تمت متابعة 337 متهما، إلى حدود نهاية 2014، وتقرر الحفظ أو الإحالة على الاختصاص على محاكم أخرى بالنسبة إلى 16 متهما.

أ.أ

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

التحالف المدني لتفعيل الفصل 19 يشجب تهجم بنكيران على مجلس اليزمي

5150/3

اعتبر التحالف المدني لتفعيل الفصل 19، بأن تصريحات رئيس الحكومة في حواره المطول الذي بثته قناة ?ميدي 1 تيفي?، حول تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتوصية المساواة بين الرجال والنساء في جميع المجالات بما في ذلك الإرث، ?لا تمتّ بصلة للمسار الديمقراطي الذي قطعه المغرب، والذي راكم خلاله مكتسبات عديدة تحققت بعد تضحيات جسيمة، كما يتناقض مع التزامات الدولة المغربية.?

وأضاف التحالف في بيان له ?إن هذه التصريحات تعدّ إرهابا فكريا واضحا وسعيا إلى قمع المؤسسات والمجتمع المدني والتيارات السياسية والمدنية بالمغرب، من أجل منعها من فتح الحوار في القضايا التي تهمّ المجتمع، والتي تتعلق أساسا بأشكال الظلم التي تلحق النساء نتيجة القوانين التمييزية ضدّهن.?

وجاء في البيان كذلك أن ?التهجم على مؤسسة دستورية تجعل رئيس الحكومة يموقع نفسه فوق الدستور وفوق القوانين وخارج السياق المغربي، حيث أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان اشتغل في تقريره وفق الصلاحيات المخوّلة له دستوريا، وفي إطار المبادئ التي أسّس بناء عليها، والتي يعرفها رئيس الحكومة ولم يسبق له أن شكك فيها. ما يعني أن رئيس الحكومة يقبل بالمنطلقات والأسس القانونية ويرفض النتائج المترتبة عنها.?

وورد ضمن البيان ذاته أن مواقف رئيس الحكومة لتتناقض مع الدستور الذي ينص صراحة على تحقيق المساواة التامة بين الرجال والنساء في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما ينصّ على تحقيق المناصفة، وهي مضامين تستند بنص الدستور على منظومة حقوق الإنسان الدولية التي اعتبرها الدستور المغربي كلا غير قابل للتجزيء.

وأورد بيان التحالف أن ما عبر عنه رئيس الحكومة يتناقض مع الموقف الذي اتخذه حزبه بتوقيعه على البرتوكول الملحق باتفاقية سيداو قبل بضعة أسابيع، وهي الاتفاقية التي تنصّ صراحة على تحقيق المساواة التامة بين الجنسين في كل المجالات بدون استثناء.

منظمات دولية تدخل على خط الإرث

الرباط : العلم

1/23362

في مسعى منها لاستغلال توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان المثيرة للجدل، دخلت منظمة الحركة الدولية لحقوق الإنسان على الخط، من خلال نشرها بيانا تدين فيه ما تصفه غياب المساواة بين الجنسين في المغرب وتنتقد إصلاحات مدونة الأسرة لسنة 2004، معلنة عن احتضانها لعدد من منظمات المجتمع المدني المغربية التي تعنى بهذا الموضوع.

توصية المساواة في الإرث سبق للأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار أن اعتبر في تصريح لـ«العلم»، أنها لا تتعلق برأي استشاري، لأن المجلس يقدم آراءه حول مشاريع القوانين التي تحال عليه من طرف الحكومة أو البرلمان، وهي آراء ملزمة من الناحية المعنوية وليس المادية. وشدد الصبار على أن التقرير الذي تقدم به المجلس، موضوعاتي وهو دراسة علمية.

وبالتالي يقول الصبار، الذين انتقدوه توقفوا عند توصية واحدة متعلقة بتنفيذ بعض مقتضيات مدونة الأسرة من أجل المساواة الكاملة. مضيفا أن هذه التوصية ليست مقدسة وقابلة للنقاش، وهذا النقاش يقول الصبار، عرفه المغرب منذ سنة 1962 بين المرحوم علال الفاسي وعبد الله العروي ومثقفين آخرين. ودافع الأمين العام عن تقرير مجلسه حول "وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب"، مؤكدا أنه علمي في مضامينه وعمله، وأن منتقديه اقتصروا على نقطة واحدة دون غيرها.

إلا أن الحركة الدولية لحقوق الإنسان، شددت في بلاغها، الذي تلقت «العلم» نسخة منه على أن المغرب ـــ بزعمها ـــ مطالب بتطبيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة في جميع الحقوق والواجبات، معتبرة أن بنود مدونة الأسرة المغربية المتعلقة بالإرث فيها إقصاء وتهميش للمرأة مما يزيد من الفقر والهشاشة بين النساء في المجتمع، والذي اعتبرت المنظمة أنه يضرب في مصداقية المغرب الذي وقع على مجموعة من المواثيق الدولية ضد التمييز.

وهو ما اعتبره الباحث في الفكر والحضارة الإسلامية، محمد السوسي نوعا من الفتنة والإسقاطات الغربية على مجتمعاتنا الإسلامية، مذكرا أن التاريخ حافل بمثل هذه المزاعم، وأن فكرة تحرير المرأة التي ظهرت مع أمين كانت على أساس شرعي، انطلاقا من أن الشرع الحكيم لم يفرق بين الرجال والنساء في جميع الحقوق والواجبات الشرعية من صلاة وزكاة وصيام ونحوها. وذهب الشيخ محمد الفيزازي إلى أبعد من ذلك حينما طالب بمحاكمة مسؤولي المجلس الوطني لحقوق الإنسان على هذه التوصية.

لماذا يتستر الوزير الرباح على النهب والسرقة في شركة الطرق السيارة؟
الأسبوع
الوطن
www.assapress.com

«سالفيني» عندنا يا مرحبا.. يا مرحبا!!

26/632

هل يمكن تحميل زيارة ماتيو سالفيني زعيم حزب عصبة الشمال الإيطالي للمغرب في الأسبوع الماضي أكثر من قراءة. وبالتالي اختزال شخصه في أدبيات حزبه العنصرية حتى مع إيطاليي الجنوب؟ وخرجاته الاعلامية ضد المهاجرين وخاصة المغاربة؟ وتخصُص أدبيات حزبه في التضييق على المسلمين وأماكن عبادتهم (مسجد ميلانو نموذجا)؟

حسن شاكر

هل يُمكن استحضار مقولة «ليس من رأى كمن سمع»، وبالتالي نأمل في تغيير صورته عن المغرب والمغاربة بعد هذه الزيارة؟ وهل نسينا زيارة جون ماري لوبان زعيم حزب اليمين المتطرف الفرنسي للمغرب؟

الفرق بسيط فسالفيني ينعت المغرب ببلد الجمال (بكسر الجيم)، و لوبان جاء ليتمتع بالجمال المغربي (بفتح الجيم)!!

فالمنظر لتراكم قاموس العنصرية والإقصاء والتضييق، فإنه يُمكن تفهم عدم قبول مغاربة ايطاليا لزيارة سالفيني للمغرب، بل واستقباله من طرف مسؤولين من عيار ثقيل كوزير الهجرة ورئيس البرلمان ورئيس مجلس حقوق الإنسان، وأيضا ممثل عن المعارضة المغربية، خاصة وان قانون الهجرة الايطالي يحمل اسم احد واضعيه اي بوسي، وهو مؤسس حزب عصبة الشمال وما يعج به من تضييق وسحب لحقوق مكتسبة للمهاجرين!!

لذا يجب تقبل كل أنواع الرفض والغضبة الاستنكارية، ضد شخص تخصص في النيل من كرامة المهاجرين في كل خرجاته الإعلامية والحزبية بل منهم من اعتبر هذا الإستقبال طعنة في ظهر مغاربة ايطاليا، خاصة وانه تم إلغاء زيارة مُماثلة له لنيجيريا في شهر سبتمبر الماضي لصعوبات إدارية.

سالفيني احتفل بنجاح زيارته للمغرب بوضعه لصورته مع رئيس مجلس حقوق الانسان المغربي وتغنى بالمغرب بانه بلد الاستقرار والتحضر والتعايش الديني ولا وجود للمتطرفين!!

ماتيو سالفيني شعبوي وعنصري ومُتطرف، لكنه أيضا سياسي من درجة «داهية»، رغم حداثة سنه. وبالتالي يجب قراءة لماذا وضع صورته مع رئيس مجلس حقوق الانسان وليس مع غيره من المسؤولين المغاربة؟!!

فهل جاء لتقييم حقوق الإنسان بالمغرب مثلا؟ مع العلم أن سبب زيارته كما تم إعلانه هو مناقشة ملف الهجرة. وهُنا لم يفوته توجيه سهامه المسمومة إلى كل من رينزي رئيس الحكومة ووزير داخليته الفانو وطالبهما بالمجيء للتعلم في مدرسة المغرب!!

وبالمناسبة عدم مناقشته لملف الهجرة مع مؤسسة دستورية استشارية في الهجرة اي مجلس الجاليات يمكن اعتباره إقصاء ممنهجا من طرف مؤسسات طالبها خطاب العرش 2015 بالاستفادة من تراكماتها!!!؟؟

زيارة سالفيني الخاطفة للمغرب ومديحه المفاجئ وتشجيعه لرجال الأعمال للاستثمار فيه لم يُصدقه حتى أكثر المحللين اعتدالا، نظرا لتاريخه في القصف وعرقلة اندماج المهاجرين بإيطاليا وقيادته لمسيرات ضدهم.

لكن مهلا، دعونا نقرأ وعلى نار هادئة هذه المرة زيارة رئيس حزب بادیولوجية عنصرية وانفصالية للمغرب!!

فالكل يعلم أن من أدبيات حزب عصبة الشمال، نجد المقاومة من أجل الانفصال والاستقلال عن إيطاليا إلى حدود مدينة فلورانس لخصوصيات سياسية وتاريخية. كما أن الكل يتذكر انه فقط في ابريل 2014 ألقي القبض على 24 شخص بتهمة تكوين مجموعة إرهابية تهدف إلى قلب نظام ديمقراطي وأعمال تخريبية واحتلال ساحات عمومية إلى جانب الاستطلاعات الإلكترونية المؤيدة للانفصال!!

التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية جعلت من الانفصال أمرا مستحيلا، لينتقل من هدف ايديولوجي وسياسي لم يعد يُقنع حتى أكثرهم تطرفا، إلى مجرد فزاعة سياسية لربح مكاسب اقتصادية وسياسية.

مُشاركته في الحكومة بتحالفه مع برلسكوني لسنوات عديدة، جعلت الملاحظون يُقرون بانتقال حزب العصبة من المقاومة إلى التسيير والتدبير الحكومي بمعنى أصبح أكثر

ماتيو سالفيني، زعيم حزب عصبة الشمال الإيطالي، في ضيافة مجلس البرتي

ليونة!

تغيير وتعديل الخطاب الانفصالي للحزب جعله ينتشر حتى بالجنوب الايطالي ويُوقع على تمثيلية مهمة سواء في مجلس النواب الايطالي بـ 16 عضوا ومجلس الشيوخ بـ 12 عضوا، وأيضا بالبرلمان الأوروبي ب 5 أعضاء وبدخل في تحالف مع حزب الجبهة اليميني المتطرف الفرنسي بالبرلمان الاوروبي ببروكسيل!!

ومن هُنا، يمكن قراءة زيارة سالفيني ليس كحزب عنصري يُضايق المهاجرين المغاربة، بل في وضعه كقوة سياسية لها صوت قوي وإعلام مُشاغب داخل كواليس روما وبروكسيل!!

ومن هُنا أيضا، يُمكن دفع كل أنصار الانفصال في العالم بتغيير خطابهم السياسي الذي يعارض توجه العالم اليوم الى الوحدة والتكتل كما فعل حزب العصبة الإيطالي.

رئاسته لأغنى الجهات الايطالية كلومبارديا والفينيتو ومشاركتهم للتسيير في جهات أخرى بتحالف مع اليمين الايطالي جعلهم قوة اقتصادية أيضا. سالفيني إذا جاء للمغرب اليوم، وهو بلد الضيافة بإمتياز فلا يجب اعتباره زائرا مُزعجا او ثقيلا بل كضيف المغرب. وبالتالي يجب إكرام وفادته واستثمارها سياسيا في جميع النقط السوداء حيث تنتشر كائنات البوليزاريو التي تتواجد بكثرة بالشمال الايطالي.

كسب ورقة سياسية جديدة في روما، وأيضا بروكسيل أمر جيد لخدمة القضية الوطنية. فعندما يُصرح سالفيني بان المغرب بلد بدون متطرفين ومتحضر وينشر صورته مع رئيس مجلس حقوق الإنسان. فهل هي إشارة من سالفيني أن الوضع الحقوقي بالمغرب بخير؟

وهي صورة تحمل أكثر من دلالة خاصة أن إديولوجية حزبه هي انفصالية في المقام الأول. وبالتالي فهي ضربة موجعة لكل من كان يمُنُ النفس من مناضلي الغاز والبترول على مساندة هذا الحزب الذي يحمل نفس توجههم الانفصالي.

اليوم يجب استثمار هذه الزيارة على أكثر من واجهة:

أولا: في صالح مغاربة ايطاليا فلا يمكن لسالفيني بعد اليوم بالقول إن المغرب هو بلد الكسكس والجمال فقط.

ثانيا: جلب الاستثمارات والموارد، خاصة وانهم يعتبرون أن تحسين ظروف العيش في بلدان الهجرة تحد من الهجرة الغير الشرعية.

وثالثا: لخدمة القضية الوطنية واعتبار أن تسيير الشان المحلي هو شكل من المقاومة الناعمة من أجل تحسين ظروف عيش المواطنين، من خلال تسيير الجهات أو التشجيع على نظام الحكم الذاتي كما في فال داوُستا او بُولْزانُو وسردينيا مثلا، احتراما لخصوصيات تاريخية للمنطقة.

ردة الفعل الرافضة والمُستنكرة لزيارة ماتيو سالفيني زعيم حزب عصبة الشمال الايطالي من طرف مغاربة ايطاليا مقبولة في حدود معينة، بالنظر إلى توفر إيطاليا على مؤسسات أخرى ضامنة لحقوق المهاجرين ومدافعة عنه في مؤسسات تشريعية حقوقية مختلفة.

لكن، المرجو استعمال الكثير من الكياسة واستغلال تقاطعات سياسية واقتصادية أخرى، حتما تصُبُ في صالح المغرب.

لكل ذلك، نقول بعيْن غامزة سالفيني في بيْتنا يا مرحبا يا مرحبا!!

التجمع الديمقراطي للجمعيات المغربية بايطاليا

بوشيخي: المملكة تسير بتدرّج نحو إقرار المساواة في الإرث

محمد بوشيخي*

يسير المغرب بتدرج وعلى مراحل، وبخطى محسوبة في الزمن والإيقاع، نحو إقرار المساواة في الإرث، لجملة مؤشرات تميز السياق المتحكم في توصية **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** في الموضوع وطبيعة ردود الأفعال المحافظة المثارة حوله وكذا المناخ العام لتطورات العلاقة بين الديني والسياسي في مغرب "ما بعد دستور 2011" الذي نص في تصديره على جعل الاتفاقيات الدولية المصادق عليها "تسمو، فور نشرها، على التشريعات الوطنية، والعمل على ملائمة هذه التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة".

تتجلى أولى تلك المؤشرات في كون الدعوة صدرت عن مؤسسة دستورية تمارس نشاطها في ارتباط بالحقل الحقوقي، أوكل لها دستور المملكة، بمقتضى الفصل 161 منه، النظر في جميع القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان" في نطاق الحرص التام على احترام المرجعيات الوطنية والكونية في هذا المجال"، وبالتالي فهي لا تطلق التوصيات على عواهنها بل يفترض فيها خلافا للتنظيمات السياسية والحقوقية المدنية، التي عبّرت في فترات سابقة عن مطالب مماثلة، الأخذ بعين الاعتبار حدود الممكن والمتاح في تقاريرها بالنظر إلى التزامات المغرب الدولية وتحولاته الثقافية وطموحات تشكيلاته الشبابية والنسوية. كما أنها حظيت منذ اليوم الأول لصدورها بموجة غير مسبوقة ومتزايدة من الدعم والتأييد في الأوساط الحداثية الإعلامية، السياسية، النسوية وحتى الأكاديمية.

ومن جهة أخرى فإن فحص الردود المحافظة يؤشر على مرونة كبيرة في مواقفها، إذ يمكن القول بكثير من الاطمئنان وخلافا لما يُعتقد، أنها تسير نحو التأسيس لحوار فعلي في الموضوع. فهي في عمومها لم تتضمن أي إيحاء بالتكفير أو مخالفة الشريعة، واقتصر بعضها على الجدال حول الأهلية الدستورية والشرعية للمجلس صاحب الدعوة وجاءت متفرقة وغير مكثفة بحيث لا يمكن الحديث عن حملة حقيقية، كما أن زيارة وفد من منظمة "تجديد الوعي النسائي"، القريبة من العدالة والتنمية للمجلس الوطني لحقوق الانسان رغم انتقادها لتوصيته، يعكس الرغبة في "المشاركة والتشاور" وتفادي الإقصاء في أي نقاش مستقبلي حول الموضوع سيما وقد أثار الوفد مسألة التنوع في تشكيلة المجلس الذي انتهت ولايته، وهذا كله يخالف ما حدث سنة 1992 عندما تعرضت دعوة "اتحاد العمل النسائي" للتكفير في ثلاثة مطالب تمثلت في "إلغاء الولاية" و"منع التعدد" و"المساواة في الإرث" حيث اعتبروها موجبة لحكم الشرع في الردة، ولقيت امتعاضاً رسميا عبَّر عنه الملك الراحل الحسن الثاني شخصياً، الشيء الذي جعل رجع صداها لا يتجاوز الدوائر الضيقة لأطره ومناضليه.

من جانب آخر لا يمكن توقع انبثاق "تحالف محافظ" جديد مثل ذلك الذي انعقد أثناء مجابهة "خطة إدماج المرأة في التنمية" وشمل "وزارة الأوقاف" و"العلماء" و"الإسلاميين" لكون المنطلقات والسياقات التي تحكمت في مواقف أطراف التحالف سنة 1999 فقدت مبرراتها بمجرد إقرار تعديلات مدونة الأسرة سنة 2004 التي جاءت في انسجام وتوافق مع توجهات الدولة الجديدة في الإصلاح الشامل، هيكلياً ومرجعياً، للحقل الديني.

ذلك أن مطالب الخطة التي كانت محل تحريم وسبب تكفير وتخوين واتهام بالعمالة، تصريحاً وتلميحاً، وعددها سبعة منها "رفع سن الزواج"، "إلغاء الولاية في زواج الرشيدة"، "وضع الطلاق بيد القضاء"، "منع التعدد إلا في حالات استثنائية"،... قد تضمنتها كليا وبشكل صريح وواضح المدونة الجديدة في عدد من فقراتها، مثل ذلك ما ذكرته المواد: 19، 40، 42، 78 وغيرها.

وهو ما عكس تباين الخلفيات في صياغة الموقف من مطالب الخطة، فإذا كان العلماء رفضوها لعدم انسجامها مع مقتضيات الاجتهاد الأصولي التقليدي فإن الوزارة اعتبرتها مخالفة للشريعة مادامت لم تنبثق عن سلطة إمارة المؤمنين، أما إسلاميو "حركة التوحيد والإصلاح" و"حزب العدالة والتنمية" فأدى قبولهم بقواعد اللعبة السياسية والحملات المنظمة التي تعرضوا لها من الأطراف الحداثية وتراجع التيار الدعوي المتماهي مع مواقف

العلماء، إلى تبني منطق السياسة وبالتالي الالتحاق بالموقف الرسمي عبر الإعلان في بيانين منفصلين إقرارهما للتعديلات لصدورها عن أمير المؤمنين. أما العلماء، سيما الرسميين، فانتصر فيهم النزوع الواقعي وأقروا –عبر وثيقة أصدرها المجلس العلمي الأعلى سنة 2005 تحدد في جانب منها وضع العلماء في نظام إمارة المؤمنين– برجوعهم لاجتهاد أمير المؤمنين الذي له الحق وحده في ممارسة التكييف الفقهي في ثلاثة مجالات: "مجال ما لا نص فيه من الشرع"، و"ما كان موضع خلاف فقهي"، و"ما كان فيه تحقيق مصلحة حقيقية" (1) ، وبهذا يفسر صمت المؤسسة الرسمية الذي لم يكن من باب الإضراب عن الجاهلين بل لأنها إن تكلمت سيُعدُّ كلامها مجرد "رأي". وهو ما حدث بالفعل عندما أصدرت موقفاً يبيح قتل المغيِّر لدينه حيث فسره وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، السيد أحمد توفيق في جواب حول الموضوع بالبرلمان في ماي 2013، بأنه مجرد "رأي" والأهم هنا أن وصف الوزير لموقف المؤسسة الرسمية بأنه "مجرد رأي" يشمل أيضا موقفها من تحريم المساواة في الإرث الذي ضمنته في نفس الجواب المشتمل على موقفها من تغيير المعتقد بجانب الموقف من الإجهاض وزواج المسلمة من غير المسلم (2).

إن الوظيفة "الاستشارية" للمؤسسة الرسمية بواسطة "إبداء الرأي" في القضايا التي تعالجها المنظومة القانونية، وردها للاجتهاد الحصري لإمارة المؤمنين سوف تنسحب أيضا في التصور الرسمي على مواقف سابقة وهو ما تبين من خلال إقرار مدونة الأسرة لسنة 2004 لمستجدات حُرِّمت خلال سجال 1999، ومنها أيضا رفع المغرب لتحفظاته، سنة 2011، على المادتين 9 و16 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) رغم أنه تحفظ عليها سنة 1993 بمبرر معارضتها لأحكام الشريعة. أما مسألة التماس الشرعية للخطوات الرسمية في هذا الشأن فإنه يستند – فضلا عن إعمال إمارة المؤمنين للمصلحة المرسلة بصفتها أحد أصول الفقه المالكي كما جاء في الوثيقة السالفة الذكر للمجلس العلمي الأعلى– على المجهودات الأكاديمية للرابطة المحمدية لعلماء المغرب التي تنحو، حسب اهتمامات وتوجيهات أمينها العام الدكتور أحمد العبادي، نحو إدماج العلوم الحديثة في فهم النصوص المقدسة وتعزيز الرؤية النقدية للعلوم الشرعية وكذا مركزها المختص في الدراسات النسائية الذي يعبر عن توجه تجديدي قوي تقوده رئيسته الدكتورة أسماء المرابط التي تنجذب في عدد من كتاباتها إلى إعادة قراءة نصوص القرآن والسنة في إطارها التاريخي الخاص بما في ذلك النصوص التي تقيم تمايزاً في الإرث بين الرجال والنساء.

كما أن الحس التجديدي الذي تعبر عنه الرابطة وهيئاتها الموازية تتقاسمه أيضا مع حساسيات داخل عدد من القطاعات النسوية الحركية، ذات التوجه الإسلامي، التي حققت تحولات ملحوظة على مستوى المرجعية، دون قدرة أصحابها على الجهر "العلني والواضح" بقناعاتهن حول ضرورة تجاوز القواعد الأصولية المقررة وبالتالي إعمال المساواة في الإرث "في بعض الحالات"، مع أنهن يُسمعن صوتهن في الملتقيات الأكاديمية والخاصة وأحيانا بأساليب حذرة سيما بمناسبات الدعوة إلى تجديد النظر في مفاهيم ذات صلة بالمساواة مثل "القوامة" أو تبيئة أخرى مثل "الجندر".

*صاحب أطروحة عالجت موضوع العلماء، ومحرر دراستين حول المسألة النسوية بالمغرب، الأولى نشرها مركز المسبار، والثانية تنشر قريبا ضمن مجلة "يتفكرون".

هوامش

1 * يتعلق الأمر ب"جواب المجلس العلمي الأعلى عن استيفاء أمير المؤمنين حول المصلحة المرسلة في علاقتها بقضايا تدبير الشأن العام،يوم 17 رمضان 1426 هـ،موافق 21 أكتوبر 2005 م"،بمدينة الدار البيضاء، منشورات المجلس العلمي الأعلى،ص 38.

2 * ورد ضمن فتاوي الهيئة العلمية المكلفة بالإفتاء 2004-2012، ص 155-159، حيث ذكرت في الصفحة 156 "لا مجال للرأي في طلب التسوية بين الرجل والمرأة في الإرث...، إذ لا اجتهاد مع وجود النص كما هو مقرر في القاعدة الأصولية الفقهية عند علماء الشريعة".

http://www.hespress.com/orbites/282434.html

منظمات دولية تدعو لمساواة المغاربة في الإرث

عبرت المنظمات المنضوية تحت لواء الفدرالية الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان عن دعمها **للمجلس الوطني لحقوق الإنسان**، بعد تقريره الأخير الذي وردت فيه توصية بالمساواة بين الجنسين في الإرث.

ودعت الفدرالية المغرب إلى تطبيق هذه التوصية، معتبرة أحكام مدونة الأسرة المرتبطة بالإرث "تمييزية"، خاصة بالنسبة للأطفال الإناث، في الوقت الذي شدد فيه تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان على ضرورة الإسراع في إخراج المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة وتعديل مدونة الأسرة بشكل يمنح للمرأة حقوقا متساوية مع الرجل في ما يتصل بعقد الزواج وفسخه وفي العلاقة مع الأطفال وكذا في مجال الإرث.

كما دعا التقرير إلى اعتماد خطة تدابير محددة تتوخى توعية وتحسيس وتكوين جميع المتدخلين في قطاع العدالة وتحميلهم المسؤولية، ومنح المرأة الحق في نقل جنسيتها لزوجها الأجنبي وفق الشروط المنصوص عليها في ما يتعلق بالزوجات الأجنبيات، وسن قانون خاص لمناهضة جميع أشكال العنف في حق النساء مطابق للمعايير الدولية.

وعلى الرغم من تعديل مدونة الأسرة سنة 2004، إلا أن الفدرالية شددت على أنه لا تزال هناك عدد من "الأحكام غير المتكافئة"، ضاربة المثال على ذلك بالفرق بين المسلمين وغير المسلمين، معتبرة أن ذلك مناف للدستور المغربي ولعدد من الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها.

وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد قدم، في العشرين من أكتوبر المنصرم، تقريرا حول المساواة، تحت عنوان "وضعية المساواة والمناصفة في المغرب، صون وإعمال غايات وأهداف الدستور"، خلال ندوة ترأسها إدريس اليزمي، رئيس المجلس، "يعتبر بمثابة حصيلة تحليلية تأتي عشر سنوات من إصلاح مدونة الأسرة وأربع سنوات على تبني الدستور الجديد (2011) وعشرين سنة بعد تبني المجتمع الدولي لإعلان ومنهاج عمل بيجين (1995)"، تؤكد الورقة التأطيرية للتقرير.

http://www.marocpress.com/hespress/article-604366.html
http://www.hespress.com/permalink/282863.html

Un Sahraoui unioniste lance un pressant appel de paix, de réconciliation et d'espoir aux Sahraouis des camps de Tindouf

Taoussi Rahal Bruxelles

Lahcen Mahraoui, unioniste sahraoui, a lancé un pressant appel de paix, de réconciliation et d'espoir aux Sahraouis des camps de Tindouf les exhortant à mettre fin à 40 années de déchirure et de souffrance pour jouir du progrès économique et social et du respect des droits de l'Homme prévalant dans les provinces du sud du Royaume. "A nos frères et sœurs sahraouis dans les camps du Polisario situés à Lahmada à Tindouf, l'une des régions les plus hostiles et enclavées d'Algérie, je lance un appel de paix, de réconciliation et d'espoir pour un avenir meilleur. 40 ans de déchirure, de séparation et de souffrance. C'est trop et ça suffit", a-t-il lancé, dans un entretien accordé à MAP-Bruxelles à l'occasion du 40ème anniversaire de la Marche Verte. "Si nos enfants sont nés et ont grandi dans leur patrie et sont convaincus de leur marocanité, vos enfants, sont nés et ont grandi dans des camps loin de chez eux et se trouvent aujourd'hui face à cette réalité de déchirure et de division avec des convictions qu'ils n'ont pas choisies", a déploré M. Mahraoui. Il a invité ses concitoyens sahraouis des camps de Tindouf à constater que durant ces quatre décennies beaucoup de choses ont changé au Maroc, mais (que) "malheureusement rien n'a absolument changé dans votre triste quotidien". Faisant le bilan des réalisation accomplies dans les provinces du Sud depuis leur récupération grâce à la glorieuse Marche Verte, M. Mahraoui a fait remarquer que "dans ce vaste territoire désertique laissé à l'abandon par le colonisateur espagnol, il a fallu tout construire et tout inventer pour vaincre les difficultés environnementales (chaleur, vent et désert), territoire, où les ressources naturelles immédiatement exploitables étaient particulièrement rares et où notre population nomade vivait essentiellement du pastoralisme". Il a rappelé à cet égard que dès 1976, le Maroc a mis en place toute une série de programmes d'urgence dotés de moyens colossaux pour résorber le retard de cette région en matière de développement. "Tous les défis ont été relevés aujourd'hui : eau, électricité, et tous les moyens de communication sont fournis à tous et partout dans cette région qui est devenue un endroit où il fait bon vivre". En outre, a-t-il poursuivi, tous les indicateurs du développement territorial et humain dans cette région "sont aujourd'hui parmi les plus élevés du Maroc". Et de lancer encore à l'adresse de ses concitoyens des camps de Lahmada : "En terme de gouvernance et de démocratie, ce sont bien vos cousins sahraouis qui sont à la tête de la plupart des administrations publiques et privées dans nos provinces du sud et se sont environ 3000 élus sahraouis qui nous représentent dans les différents conseils et assemblées à l'échelle locale, régionale et nationale". M. Mahraoui a ajouté que sur le plan des droits de l'Homme, les sahraouis "bénéficient de l'ensemble de leurs droits", faisant observer que le travail des délégations régionales du **Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH)** dans cette région est constamment loué par le Conseil de sécurité de l'ONU dans ses dernières résolutions relatives à la question du Sahara. Il a, par la suite, dépeint les souffrances qu'endurent les sahraouis dans les camps de Tindouf depuis 40 ans et où les groupes séparatistes armés du Polisario "ont confisqué tous leurs droits, leur dictent et imposent leurs lois, les manipulent et leur font subir toute forme de violences". "Les atteintes aux droits de l'Homme sont multiples et n'épargnent personne, même vos droits les plus élémentaires sont bafoués, tous les droits vous permettant de vivre dans la dignité ainsi que vos droits d'expression et de libre circulation", a-t-il dénoncé. M. Mahraoui a aussi évoqué la misère et la précarité qui s'accentuent dans les camps de Lahmada,

de même que la sous-nutrition qui affecte femmes, enfants et personnes âgées, du fait en grande partie du détournement des aides internationales par les dirigeants du Polisario et leurs complices algériens, qui font de la misère des séquestrés un fond de commerce. Et de s'interroger à l'adresse de ses concitoyens retenus malgré eux dans les camps de Tindouf : "comment ose-t-on vous qualifier depuis 40 ans de réfugiés alors que vous ne bénéficiez ni des droits de réfugiés ni de carte de réfugiés? Pire on vous refuse même d'être recensés et identifiés". Il a indiqué que sans l'implication directe de l'Etat algérien qui, depuis 40 ans, héberge, arme, finance, protège le Polisario, "qui est le responsable de vos malheurs, de nos malheurs" et le soutient sur les plans logistique, administratif et diplomatique, le conflit régional autour du Sahara et les souffrances des Sahraouis des camps de Lahmada qui en résultent n'auraient pas autant perduré. Les Sahraouis unionistes, a-t-il ajouté, sont attristés par la situation de leurs concitoyens séquestrés dans les camps de Tindouf, situation qu'ils ne cessent de dénoncer au CDH à Genève, à la 4ème commission de l'ONU à New York et partout dans le monde malgré les énormes moyens déployés par l'Etat algérien dans une propagande orchestrée par les responsables du Polisario visant à exploiter leur misère à des fins politiciennes et faire durer encore et encore leurs souffrances. Il a souligné que pour mettre fin à ces souffrances, le Maroc a proposé la solution d'autonomie des provinces du sud, qu'il a qualifiée de "la plus réaliste et la plus juste". "Nous considérons le Projet d'autonomie soutenu par la communauté internationale qui le qualifie de sérieux et crédible depuis que le Maroc l'a présenté à l'ONU en 2007 comme la solution la plus réaliste et la plus juste car elle renferme tous les ingrédients d'une paix durable, d'une réconciliation et d'un avenir meilleur", a-t-il affirmé. Il a signalé qu'avec ce projet, il n'y aura pas de perdant mais une avancée gagnant-gagnant. Grâce à ce projet, "Nous pourrons, nous sahraouis retrouver notre autonomie et gérer nos propres affaires, le Maroc conservera sa souveraineté et tous les pays du Maghreb pourront enfin s'unir pour affronter tous les défis auxquels ils font face aujourd'hui dans un environnement régional très instable", a-t-il dit. Il a invité l'ensemble des Sahraouis à "entrer dans l'histoire par la grande porte" et à "ne pas rater cette opportunité" pour abréger les souffrances et "créer les conditions de réconciliation, de la paix et d'un avenir maghrébin meilleur". M. Mahraoui a, d'autre part, souligné que les Sahraouis "attendent avec beaucoup d'espoir" la mise en place de la régionalisation avancée dans les provinces du sud du Royaume, laquelle "représentent pour eux une avancée démocratique très importante". "C'est là l'une des explications de leur engagement massif lors des dernières élections régionales et locales du mois de septembre dernier", a-t-il expliqué. "Avec la mise en application de la régionalisation avancée et le nouveau modèle de développement des provinces du sud, nos jeunes de la région vont certainement être au centre de cette dynamique qui va attirer de plus en plus d'investissements, contribuer à la création de plus d'emplois et poser les socles d'un avenir meilleur". Il a enfin émis l'espoir de voir la région du Sahara "devenir un carrefour incontournable dans les échanges nord-sud et sud-sud" à la faveur de la stabilité, de la sécurité et de la bonne qualité des infrastructures dont elle bénéficie. : 03 Novembre 2015

http://www.oujdacity.net/debat-article-105842-fr/un-sahraoui-unioniste-lance-un-pressant-appel-de-paix-de-reconciliation-et-despoir-aux-sahraouis-des-camps-de-tindouf.html

هكذا ردت برلمانية الأصالة والمعاصرة عن وزير العدل حول قضية بنبركة

قالت البرلمانية والقيادية في حزب الأصالة والمعاصرة إن مصطفى الرميد وزير العدل والحريات، لم يجتهد في قضية بنبركة.

وأضافت خديجة الرويسي أن الوزير الرميد لم يقدم أي شيء في هذه القضية، علما أن لديه المعلومات والإمكانيات التي تمكنه من القيام بمبادرة في هذا الموضوع.

وقالت الرويسي أن وزارة الرميد لم تتفاعل مع **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** في هذا الشأن، وذكرت أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان السابق شكل لجنة متابعة في موضوع بنبركة وباقي مجهولي المصير، وقالت أن حكومة عباس الفاسي تعاونت مع المجلس الاستشاري، وقالت أن هذا المجهود اختفى في عهد هذه الحكومة.

وقالت الرويسي أن وزارة الرميد تترأس النيابة العامة، وهي نفس المؤسسة التي كان يتم التشاور معها في عهد هيئة الإنصاف والمصالحة، أو في عهد لجنة المتابعة في عهد حكومة عباس الفاسي، وذلك من أجل فتح المقابر وإعادة دفن الضحايا بعد التعرف عليهم.

http://www.febrayer.com/272888.html

توصية المساواة في الارث.. البام يدافع عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان

كيفاش

أكد المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤسسة دستورية لم تمارس إلا الدور المنوط بها، في إطار الالتزام بالمواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، ومن حقها وفق اختصاصاتها إصدار التقارير المستدعية لمناقشات هادئة وموضوعية.

وجاء في بلاغ للحزب، توصل موقع ''كيفاش'' بنسخة منه، إن المواقف المتشنجة ضد الاختلاف المعبر عنها بخطاب متطرف من طرف بعض الأشخاص والحركات هي مؤشرات سلبية على سعي البعض فرض قيود على الاجتهاد ومحاولة الحجر على التفكير المجتمعي وفرض الوصاية عليه.

ودعا حزب الأصالة والمعاصرة، خلال الاجتماع الأسبوعي ليوم أمس الجمعة (23 أكتوبر)، إلى التريث في إصدار الأحكام المتسرعة، والدعوة إلى فتح النقاش في الفضاءات العمومية حول تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان في شموليته وغيره من المواثيق الدولية التي صادقت عليها الحكومة المغربية.

http://www.marocbuzz.com/ar/2015/10/24/%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%85-%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D9%81%D8%B9-%D8%B9%D9%86/

http://www.kifache.com/77938

توصية المساواة في الإرث.. اتحاد العمل النسائي يدعو إلى رفع الطابو

فرح الباز

من بين جميع الأصوات الرافضة أو المرتابة من توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول مراجعة أحكام الإرث، ظهر صوت ينوه بموقف المجلس، معتبرا بأنه ''كشف إجحاف المقتضيات القانونية غير المتكافئة المنظمة للإرث''.

إنه صوت اتحاد العمل النسائي الذي عبر عن ''استنكاره للأسلوب الترهيبي الذي يعتمده مناهضو حقوق النساء واللجوء إلى استعمال المقدس عندما تعوزهم الحجة لمناقشة الرأي بالرأي''، داعيا إلى ''رفع الطابو'' عن موضوع الإرث وفتح نقاش هادئ ورصين بشأنه يأخذ بالاعتبار ''تطورات الواقع ومعاناة النساء من الحيف والظلم والتفقير رغم أدوارهن المتعاظمة''.

اتحاد العمل النسائي دعا، في بيان له توصل به موقع ''كيفاش''، العلماء إلى تفعيل آليات الاجتهاد ''تحقيقا للعدل والإنصاف وفق ما تقتضيه شروط العصر والتحولات المجتمعية وعدم الانغلاق في المقاربة النصية التي تم تجاوزها في قضايا اخرى كالربا والحدود مثلا''.

http://www.kifache.com/78439

لماذا لا يتحدث أحد عن إنصاف المرأة اليهودية؟

هناك إشكالية تفرض نفسها كلما تم افتعال معركة كلامية حول بعض الأحكام الشرعية، كما حدث مؤخرا بعد **توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان** بـ''المساواة'' في الإرث بين النساء والرجال –المسلمين طبعا–.

لن أتوقف هنا عند لفظ ''المساواة'' وما يوحي به من غيابها في تقسيم الإرث وفق ما هو منصوص عليه في القرآن، ولا عند محاولة تمرير هذه الدعوة تحت غطاء ''حقوق الإنسان'' ومبادئ ''الدستور'' و''التزامات المغرب الحقوقية''، بل يهمني بالدرجة الأولى الإشارة إلى الهجمة الجماعية لبعض ''الكتاب'' على هذا الموضوع وانخراطهم في ترويج أطروحات يدعون أنها تندرج تحت عنوان ''تطوير فهم النص القرآني''، مع أن الالتزام بحد أدنى من ''الأمانة العلمية'' يفرض على هؤلاء احترام عقول مخاطبيهم أولا، والابتعاد عن التهافت والافتئات ثانيا .

لكن قبل الخوض في الموضوع، أتوقف بشكل عابر عند بعض المحددات الضرورية التي من شأنها ترشيد مسار البحث حتى لا نضيع الوقت في جدل عقيم.

عند التعاطي مع النص القرآني، لابد من استحضار أنه ليس نصا ''عاديا'' يمكن التعامل معه فقط بحسب مستوى المفهوم اللغوي المباشر، بل إن الاقتراب منه يتطلب التوفر على عدة معرفية كافية ومتنوعة، اصطلح على تسميتها :علوم القرآن.

وأبسط تعريف لـ''علوم القرآن'' هو أنها :''مباحث تتعلق بالقرآن الكريم من ناحية نزوله وترتيبه، وجمعه وكتابته، وقراءاته، ومحكمه ومتشابهه، وناسخه ومنسوخه، وإعجازه، وأساليبه، ودفع الشبه عنه.. إلخ..'' (كتاب :الواضح في علوم القرآن).

بعبارة أخرى، فإن من يريد الاقتراب من النص القرآني عليه أن يكون على دراية بكثير من المسائل: أسباب النزول– المكي والمدني – جمع القرآن وكتابته– فواتح السور القرآنية وخواتمها– ترتيب السور والآيات– الناسخ والمنسوخ– رسم القرآن– المحكم والمتشابه– القراءات القرآنية– الوقف والابتداء– إعجاز القرآن– القصة في القرآن.. وكل علم آخر يمكن أن يكون وسيلة لفهم القرآن.. عكس ما تدعيه ''مدرسة'' السيدة نوال السعداوي في التفسير من أنه من حق أي كان تفسير وتأويل الذكر الحكيم حتى في حالة غياب الأدوات الضرورية والأساسية..

ومن هنا يتضح أن بعض المتسلقين الذين يعطون لأنفسهم حق ''التفسير'' و''التأويل''، يحاولون فقط خلط الأوراق، والقفز إلى الأمام، وشغل الناس في ما يعتبرونه ''المضمون'' مع أن دعاواهم ساقطة أصل في الشكل.. بلغة أهل القانون..

وبالانتقال إلى هذا ''المضمون''، يحز في نفسي حين نقرأ بعض الكتابات في موضوع الإرث، مستوى العبث الذي يصل إليه البعض، ممن يستخفون بعقول القراء إلى درجة لا يمكن تصديقها.

طبعا هناك شعار عريض يرفعه هؤلاء وهو ''ملاءمة النص مع الواقع''، وتحت هذا العنوان العريض، هناك عناوين فرعية كثيرة، أهمها اجتزاء الآيات، ولي أعناقها، وتحويرها بشكل مفضوح.

فعلى سبيل المثال هناك من يقول بأن أية ''يوصيكم الله في أولادكم..'' كانت مجرد مرحلة تشريعية مؤقتة أو انتقالية.

فالعرب كانوا لا يورثون النساء ولا الصغار من الذكور، وقد جاءت هذه الآية لتصحيح هذا الوضع المختل، في إطار ''التدرج التشريعي''، وفي أفق الوصول إلى الغاية المثلى والمتمثلة في ''للذكر مثل حظ الأنثى''.

عند هذا المستوى من التحليل والتفكير، لا أدري كيف يكون النقاش مجديا، وهل يجوز أن الجدال أصلا مع من يملك تصورا معينا ويريد أن يقحمه في الدين إقحاما، والحال أن آية المواريث ختمت بما يلي :''تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ نُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ* وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ نُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ'' النساء:13-14؟

بل وإمعانا في التلبيس، هناك من يسوق أحاديث، يفهمها على طريقته، كما هو الشأن بالنسبة لحديث أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها :''يا رسول الله، يغزو الرجال ولا نغزو، وإنما لنا نصف الميراث . فأنزل الله تعالى : (ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض)'' [أسباب النزول- لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي ص: 75 وما بعدها]، حيث يتم تصوير سيدنا أم سلمة في صورة المتمردة المعارضة الرافضة لما جاء في النص القرآني، بل وفوق ذلك يدعي هؤلاء بأن النبي صلى الله عليه وسلم تقبل هذا الاعتراض من باب احترام ''الرأي الآخر''، والحال من أن يفهم اللغة العربية لا يمكنه أن يستنبط هذا المعنى من الحديث مهما توسع وشطح، بل لقد قال قتادة والسدي : لما نزل قوله تعالى : (للذكر مثل حظ الأنثيين) قال الرجال : إنا لنرجو أن نفضل على النساء بحسناتنا في الآخرة كما فضلنا عليهن في الميراث، فيكون أجرنا على الضعف من أجر النساء، وقالت النساء : إنا لنرجو أن يكون الوزر علينا نصف ما على الرجال في الآخرة، كما لنا الميراث على النصف من نصيبهم في الدنيا . فأنزل الله تعالى : (ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض) [نفس المرجع السابق] .

لقد كان بالإمكان إعفاؤنا من كثير من الكلام، لو أن مروجي هذه الادعاءات كلفوا أنفسهم عناء الاطلاع على علم ''الناسخ والمنسوخ'' أو ''علم أسباب النزول''.. لكن، وكما قلت أكثر من مرة، فهؤلاء لا يبحثون عن الحقيقة، ولا يسعون وراء الحكمة التي هي ضالة ''المؤمن''، وإنما يريدون إلباس أفكارهم لبوسا علميا وشرعيا، ولا يهمهم في سبيل ذلك إن هم ألغوا حتى بعض أبجديات التفكير العقلاني المنهجي.

لقد قال رسول الله في حجة الوداع (سنة 10 هجرية) :''إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث'' (رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي).. وهي الحجة التي قدم فيها الرسول في ثلاث خطب متتالية (عرفة ومكة ومنى) الخطوط العريضة والركائز الاساسية لدعوته، وفي تلك اللحظة نزلت التي آية : ''اليوم أكملت لكم دينكم، وأتممت عليكم نعمتي، ورضيت لكم الإسلام دينا'' المائدة/3.. وقد التحق صلى الله عليه وسلم بجوار ربه في ربيع الأول من السنة الموالية، أي بعد أقل من أربعة أشهر.. ولا أدري هل بعد حديث ''إن الله قد أعطى لكل ذي حق حقه'' (في الميراث) كلام أو استفهام؟

والغريب العجيب أن بعض من يدخلون هذه المعمعة الفقهية بدون زاد ولا راحلة، يظنون أنهم بمجرد عثورهم في شبكة الانترنيت على حديث هنا أو رأي هناك، يصبحون مؤهلين لإصدار فتاوى وآراء فقهية مؤصلة، بينما لا يستطيع ''أمثلهم طريقة'' أن يقنع نفسه فأحرى غيره.. وكيف تناقش كاتبا، في مسائل فقهية دقيقة، والحال أنه يصر على أن عمر الإسلام 13 قرنا فقط -ولا يتعلق الأمر بخطإ مطبعي-، بينما مرت على البعثة المحمدية حوالي 1450 سنة هجرية (1405 سنوات ميلادية) كما يعرف تلاميذ الابتدائي؟

والعجيب أن هؤلاء أنفسهم، هم الذين يهاجمون الدواعش حين يعلنون آراءهم المتطرفة، مع أن الفريقين يعتمدان نفس المنهجية.. وكأن ما يصدر عنهم ''اجتهاد''، وما يصدر عن غيرهم هو سوء فهم للدين ''الحنيف''..

في المثل العامي، يقول المغاربة ''كن سبع وكلني''، وهو قول ينطبق على هذه الفئة من الباحثين عن الشهرة.

فحبذا لو امتلكوا الحجج الكافية للإقناع بما يروجونه من شعارات، لكن بما أن فاقد الشيء لا يعطيه، تراهم دائما يسعون لخوض معارك هامشية لصرف الأنظار عن قلة البضاعة العلمية، بل كثيرا ما يساهم في إثارة النقع أشخاص من العيب أن يعتبروا كتابا والحال أنهم لا يحسنون الكلام حتى بالدارجة المغربية، ومع ذلك يعلقون ويتعلقون في كلام عجز دهاقنة قريش الفصحاء عن الإتيان بآية ''من مثله'' وليس ''مثله''.

وإنه لمن المؤسف أن ينحدر كثيرون إلى مستوى لا يليق بمن يؤلهون العقل ويدعون الخضوع لسلطانه..

فالعقل السليم يفرض أنه قبل المطالبة برفع الحيف –المفترض– عن المرأة المسلمة، فالأولى رفع الظلم الصريح الذي تعاني منه شقيقتها في الانتماء للوطن أي المرأة اليهودية المغربية.

فما هو مبرر الحرص على ''مساواة'' المسلمة فقط، هل لأن هؤلاء يعتبرون اليهودية المغربية أقل رتبة، أم لأن الطعن في الإسلام يجلب النجومية الوهمية بينما يتحول الاقتراب من الدين اليهودي إلى تهمة ''معاداة السامية''؟ وماذا سيكون موقف هؤلاء إذا ظهرت دعوة ذكورية تطالب بتعميم نظام الإرث اليهودي المعمول به في المغرب على المسلمين المغاربة؟..

أختم بما جاء في كتاب أستاذنا سيدي محمد التاويل رحمه الله ''لا ذكورية في الفقه''، وهو كتاب حبذا لو كلف المتهافتون أنفسهم عناء قراءته قبل مواصلة الغرق في الوحل..

يقول الدكتور التاويل رحمه الله :''...

–أن الأم اليهودية محرومة من الإرث في ولدها وابنتها بصفة دائمة وليست معدودة من الورثة أصلا؛

– وأن البنت اليهودية لا حق لها في الميراث إذا تزوجت في حياة أبيها، وأنها إذا أرادت الميراث فعليها أن تضحي بشبابها وتعيش حياة العنوسة بكل مشاكلها حتى يموت الأب لتأخذ حقها في الميراث أو تموت قبل موته فتخسر كل شيء؛

– وأن الأخت اليهودية لا ترث في أخيها شيئا إذا كان معها أخ أو أبناء أخ؛

– وأن الابن البكر يعطى ضعفي الابن الثاني والثالث، فإذا كانوا ثلاثة أبناء يأخذ الإبن البكر النصف، ويأخذ الإبن الثاني والثالث الربع لكل واحد منهما...

ومع هذا التفاوت الواضح، والتمييز الصارخ بين البنات المتزوجات وغير المتزوجات وبين الأخوة الذكور والأخوات الإناث والأب والأم في أصل الميراث وتوريث بعضهم دون بعض رغم اتحاد الجنس والقرابة وتفضيل الابن البكر على من يولد بعده فإنهم ساكتون لا يشكون ولا يحتجون على ذلك ولا نسمع أحدا في الشرق ولا في الغرب من يثير قضيتهم أو يهاجم نظامهم الإرثي من دعاة المساواة بين الجنسين وأدعياء حقوق الإنسان والمهووسين بالدفاع عن حق المرأة المسلمة في المساواة في الإرث.

الأمر الذي يدعو للتساؤل عن سر هذا التعاطف مع المرأة المسلمة في المطالبة بالمساواة في الإرث وتحريضها على التمرد على دينها وشريعتها بكل الوسائل مع السكوت المطلق والصمت المريب عن قضية المرأة اليهودية ومعاناتها.

هل لأن نظام الإرث اليهودي أعدل وأنصف للمرأة من نظام الإرث الإسلامي؟..."

http://www.marocpress.com/hespress/article-604416.html

المساواة في الإرث تواصل إثارة الجدل

يستمر الجدل الذي أثارته توصيات **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** الأخير حول وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب، الذي أدرج المساواة في الإرث ضمن توصياته،

وهي النقطة التي أججت الخلاف بين معارضين ومؤيدين، اعتبروا أن في المساواة إعمالا لبنود الدستور، لتتوالى التصريحات والتصريحات المعارضة، وتتناسل بلاغات الجمعيات بين مدافع عن توصيات المجلس ورافض لها على اعتبار أن .

وفي هذا الصدد، دافعت الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب عن تقرير المجلس، واعتبرت أن توصياته تستند إلى المقتضيات الدستورية، وتتقاطع في جميع مضامينها مع مطالب الحركة النسائية.

ونبهت الهيأة الحقوقية إلى أن التقرير تطرق إلى عدة مجالات أخرى، أغفلها النقاش الذي تلا الإفصاح عن مضامين التقرير، وتمحور حول ''المساواة في الإرث''، الذي اعتبرته الجمعية الحقوقية، محاولة لـ''التلاعب بالرأي العام، من أجل التغطية عن باقي ملاحظات المجلس التي وردت في التقرير، وتعكس التأخيرات غير المبررة للإصلاحات، والرغبة في التراجع عن المكتسبات المحققة في مجال حقوق النساء''، مشيرة إلى أن النقاش المثار حاليا حول مسألة المساواة في الإرث، يتزعمه ''أشخاص يزعمون أنهم يتحدثون باسم الدين، الذي يستعملونه لأغراض سياسوية، علما أن المؤسسة الدستورية المخول إليها الإفتاء في الأمور الدينية هي المجلس العلمي الأعلى للعلماء''.

وفي السياق ذاته، شددت الجمعية على ضرورة فتح نقاش اجتماعي صريح حول نظام الإرث، يتوخى التوصل إلى حلول تتماشي مع واقع المجتمع المغربي بالقرن الواحد والعشرين، تتقاسم فيه النساء المسؤولية مع الرجال، وتتحمل امرأة من كل خمسة، المسؤولية الحصرية في الإنفاق، دون وجود أي ضمانة في حال وفاة الزوج أو الأب.

من جهته، رفض منتدى الزهراء للمرأة المغربية، مجموعة من ملاحظات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، واعتبرتها الهيأة الحقوقية ''تأويلا وقراءة مبتورة للفصل 19 من الدستور، التي تبناها المجلس، والتي نتجت عنها مجموعة التوصيات الهجينة والمرفوضة''، ذلك أن المنتدى يرى أن المساواة بين المرأة والرجل المنصوص عليها في الفصل 19 من الدستور وردت مؤطرة بأحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها، ''ولا يمكن قبول قراءة هذا المفهوم خارج هذا الإطار''.

وذهب المنتدى إلى اعتبار أن التوصية الواردة في الملخص التنفيذي لتقرير المجلس، التي ذكرت أن ''المقتضيات القانونية غير المتكافئة المنظمة للإرث تساهم في رفع هشاشة وفقر الفتيات والنساء''، وما ورد في الفقرة 18 من توصية بـ ''تعديل مدونة الأسرة بما فيها المقتضيات المتعلقة بالإرث''، تتضمن ''تطاولا على اختصاصات الملك بصفته أميرا للمؤمنين المنصوص عليها في الفصل 41 ، وتطاولا على مؤسسات دستورية أخرى، وهي المجلس العلمي الأعلى المخول إليه كجهة وحيدة مؤهلة للبت في القضايا ذات الطابع الديني''.

http://www.marocpress.com/assabah/article-604149.html

خروقات إدارية بمصلحة المحافظة على الأملاك العقارية بتارودانت؟..

توصل الموقع بشكاية من طرف السيد صالح الصافي الحامل لبطاقة التعريف الوطنية عدد: J68902 موجهة إلى كل من السيد المحافظ العام للأملاك العقارية بالرباط والسيد **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان** والسيد رئيس الحكومة والسيد رئيس مجلس النواب والسيد عامل إقليم تارودانت، وذلك بخصوص التعسفات التي تعرض لها من طرف المحافظ على الأملاك العقارية بتارودانت..

والتي يعرض من خلالها أنه استصدر أحكاما قضائية نهائية تقضي باستحقاق الشفعة في الرسم العقاري عدد 3945/ S والتي تم تنفيذها بناء على ملف التنفيذ عدد: 927/2013 حيث تقدم بطلب إلى المحافظ على الأملاك العقارية بتارودانت قصد تقييدها في الرسم العقاري المذكور، إلا أن هذا الأخير أمره بأداء واجب التسجيل رغم أدائه مسبقا في المحكمة، وتنفيذا لرغبته قام المشتكي بأداء واجب التسجيل، هذا قبل أن يفاجأ برفض طلبه دون أي تبرير أو تعليل، وهو الأمر الذي دفعه إلى توجيه شكاية إلى المحافظ مؤرخة بتاريخ 28/01/2014 يلتمس من خلالها توضيح بشأن الرسم العقاري عدد: 3945/ S لكن بدون جدوى. حيث قرر المشتكي توجيه طلبين يلتمس من خلالهما الحصول على شهادة تتعلق بالتقييدات الواردة بالرسوم العقارية عدد 3314/09 و 6827/09 و 3945/ S وذلك بناء على الطلبين المودعين لدى المحافظ بتارودانت بتاريخ 23/02/2015 و 27/02/2015 كما أدى واجب الشواهد الإدارية هذا قبل أن يتم رفض منحه الشهادة المطلوبة، وذلك تحت طائلة التهديد بمحاولة تحرير محضر في حقه بشأن إهانة موظف دون أي سبب مشروع، وهو الأمر يعتبر حسب نص الشكاية شططا في استعمال السلطة واستغلال منصبه لقمع المواطنين، وخرقا لمقتضيات المادة 27 من الدستور التي تمنح المواطنين الحق في الحصول على المعلومات الموجودة في حوزة الإدارة العمومية.

كما أكدت الشكاية أن المحافظ على الأملاك العقارية بتارودانت قام بإدخال عقد رهن رسمي إلى الرسم العقاري عدد 3945/ S بتاريخ 24/09/2013 رغم وجود تقييد احتياطي يمنع أي تصرف في الرسم العقاري إلى غاية إتمام ملف الشفعة.

كما أكد المشتكي صالح الصافي أنه قد توصل بجواب من طرف المحافظ على الأملاك العقارية بتارودانت عن طريق السيد عامل الإقليم يتضمن سوء النية، حيث اقتصر على الرسم العقاري عدد 3945/ S ويتضمن بعض الادعاءات التي ليس لها أي أساس من الصحة، هذا قبل أن يتوصل باستدعاء من طرف المحافظ قصد تسلم الشواهد موضوع الطلب، غير أن التهديدات التي تلقاها المشتكي كانت مصدر خوف بالنسبة له خصوصا أمام تهديدات المحافظ بتحرير محضر في حقه بتهمة إهانة موظف أثناء قيامه بمهامه.

لذلك يلتمس المشتكي من المسؤولين التدخل قصد إجراء بحث في هذا الموضوع وتوجيه أمر إلى المحافظ على الأملاك العقاري قصد تسليمه الشواهد موضوع الطلبين السالفي الذكر عن طريق السلطة المحلية، وعدم إجراء أي تقييد في الرسوم العقارية موضوع النزاع إلى غاية تسويتها، كما يلتمس رد الاعتبار له بسبب ما تعرض له من إهانة وتعسفات.

http://www.houara44.com/news37402.html

منظمات دولية تدعم توصية المساواة في الإرث بين المغاربة

عبرت المنظمات المنضوية تحت لواء الفدرالية الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان عن دعمها للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بعد تقريره الأخير الذي وردت فيه توصية بالمساواة بين الجنسين في الإرث.

ودعت الفدرالية المغرب إلى تطبيق هذه التوصية، معتبرة أحكام مدونة الأسرة المرتبطة بالإرث "تمييزية"، لاسيما بالنسبة للأطفال الإناث، في الوقت الذي شدد فيه تقرير **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** على ضرورة الإسراع في إخراج المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة وتعديل مدونة الأسرة بشكل يمنح للمرأة حقوقا متساوية مع الرجل فيما يتصل بعقد الزواج وفسخه وفي العلاقة مع الأطفال وكذلك في مجال الإرث.

ودعا التقرير إلى اعتماد خطة تدابير محددة تتوخى توعية وتحسيس وتكوين جميع المتدخلين في قطاع العدالة وتحميلهم المسؤولية، ومنح المرأة الحق في نقل جنسيتها لزوجها الأجنبي وفق الشروط المنصوص عليها فيما يتعلق بالزوجات الأجنبيات، وسن قانون خاص لمناهضة جميع أشكال العنف في حق النساء مطابق للمعايير الدولية.

وعلى الرغم من تعديل مدونة الأسرة العام 2004، إلا أن الفدرالية شددت على أنه لا تزال هناك عدد من "الأحكام غير المتكافئة"، ضاربة المثال على ذلك بالفرق بين المسلمين وغير المسلمين، معتبرة أن ذلك مناف للدستور المغربي ولعدد من الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها.

وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد قدم، في الـ 20 من تشرين الأول/أكتوبر الماضي، تقريرا حول المساواة، تحت عنوان "وضعية المساواة والمناصفة في المغرب، صون وإعمال غايات وأهداف الدستور"، خلال ندوة ترأسها إدريس اليزمي، رئيس المجلس، "يعتبر بمثابة حصيلة تحليلية تأتي 10 أعوام من إصلاح مدونة الأسرة وأربعة أعوام على تبني الدستور الجديد "2011" و20 عامًا بعد تبني المجتمع الدولي لإعلان ومنهاج عمل بيكين "1995".

http://www.almaghribtoday.net/news/titles/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D8%AB-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9.html

دفاعا عن المساواة في الإرث .. الحركة النسائية بالمغرب تطلق النار ضد بنكيران

المامون خلقي

كما كان متوقعا أثارت تصريحات، عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة، خلال الحوار الذي أجراه مع قناة Medi1TV، الأسبوع الماضي، و الذي هاجم فيه التوصيات التي أقرها **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، في تقريريه الموضوعاتي بخصوص المساواة والمناصفة في المغرب، خصوصا مسألة المساواة في الإرث، (أثارت) جدلا واسعا في صفوف الحركة النسائية.

في هذا السياق، عبر التحالف المدني من أجل تفعيل الفصل 19، في بيان له، عن إستغرابه من الطريقة التي تهجم بها رئيس الحكومة على مؤسسة دستورية، أي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، معتبرا أن تصريحات رئيس الحكومة، كما وردت على لسانه لا تمتّ بصلة للمسار الديمقراطي الذي قطعه المغرب، والذي راكم خلاله مكتسبات عديدة تحققت بعد تضحيات جسيمة، كما يتناقض مع التزامات الدولة المغربية.

و إعتبر البيان، تصريحات بنكيران حول تقرير مجلس اليازمي، إرهابا فكريا واضحا وسعيا إلى قمع المؤسسات والمجتمع المدني والتيارات السياسية والمدنية بالمغرب، من أجل منعها من فتح الحوار في القضايا التي تهمّ المجتمع، والتي تتعلق أساسا بأشكال الظلم التي تلحق النساء نتيجة القوانين التمييزية ضدّهن.

و أضاف البيان، الذي بدا شديد اللهجة، أنّ التهجم على مؤسسة دستورية تجعل رئيس الحكومة يموقع نفسه فوق الدستور وفوق القوانين وخارج السياق المغربي، حيث أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان اشتغل في تقريره وفق الصلاحيات المخوّلة له دستوريا، وفي إطار المبادئ التي أسّس بناء عليها، والتي يعرفها رئيس الحكومة ولم يسبق له أن شكك فيها، ما يعني أن رئيس الحكومة يقبل بالمنطلقات والأسس القانونية ويرفض النتائج المترتبة عنها، بحسب ذات البيان.

و ذكر البيان الناري، أن مواقف رئيس الحكومة تتناقض مع الدستور الذي ينص صراحة على تحقيق المساواة التامة بين الرجال والنساء في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما ينصّ على تحقيق المناصفة، وهي مضامين تستند بنص الدستور على منظومة حقوق الإنسان الدولية التي اعتبرها الدستور المغربي "كلا غير قابل للتجزيء".

و إنتهى البيان، إلى إعتبار ما عبر عنه رئيس الحكومة يتناقض مع الموقف الذي اتخذه حزبه بتوقيعه على البرتوكول الملحق باتفاقية "سيداو" قبل بضعة أسابيع، وهي الاتفاقية التي تنصّ صراحة على تحقيق المساواة التامة بين الجنسين في كل المجالات بدون استثناء.

و خلص بيان التحالف المدني من أجل تفعيل الفصل 19، إلى دعوة جميع المنظمات السياسية والمدنية الديمقراطية إلى رصّ الصفوف من أجل الدفاع عن المؤسسات الدستورية ضدّ الهجوم ذات المنطق الإرهابي لرئيس الحكومة ومن معه، وذلك من أجل استكمال البناء الديمقراطي ببلدنا، وإحقاق جميع الحقوق لجميع المواطنين والمواطنات

http://m.alyaoum24.com/412680.html

جبر الضرر بشأن اختطافنا مسؤولية المجلس الوطني لحقوق الإنسان

رمضان بنسعدون

كان الوكيل العام للملك لدى استئنافية الدار البيضاء منصفا لما أمر بحر الأسبوع المنصرم بوضع ستة رجال شرطة رهن الحراسة النظرية لإجراء البحث معهم بخصوص انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بشأن تعذيب مورس بمخفر الشرطة انتهى بوفاة شاب ..

و قد جرني هذا الإجراء إلى الوراء لعقد من الزمن لما انحاز القاضي الذي أصدر حكما ظالما ضدنا بابتدائية وجدة في تهمة باطلة لا تستند على قرائن دامغة "السب و القذف" التي جاءت في أعقاب قيام رئيس مفوضية الشرطة بعين بني مطهر في الفترة بين 1999 و 2004 باختطافنا و اعتقالنا تعسفا و تعريضنا للتعذيب الجسدي و النفسي للتغطية على جريمة الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان الذي ارتكبه في حقنا و الذي أراد القاضي أن يغض الطرف عنه لفائدة صديقه الجلاد.. و بالرغم من أننا تقدمنا بشكاية في نطاق تسوية ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان و الذي فتح بشأنه المرحوم ادريس بنزكري ملفا تحت رقمي 19600 و 19605 بتاريخ 27/12/2004 من أجل جبر ضررنا ، لكن " حرزني" الذي خلفه أراد أن يقوض حقنا المشروع بعدم إعطاء ملفنا كبير اهتمام و أيضا تقدمنا للسيد الصبار الذي جاء من بعده رسالة تذكيرية لم يوليها هو أيضا الاهتمام البالغ الذي تستحقه ، و قد شدد صاحب الجلالة في أكثر من مرة على ضرورة جبر ضرر المنتهكة حقوقهم ..

و في ذات السياق كان وزير الاتصال السابق نبيل بنعبد الله قد وضع ملفنا لدى وزير العدل الذي أحاله على استئنافية وجدة حرر محضر بشأنه إلا أن شيئا لم يتحقق بخصوص جبر ضررنا ماديا ، نفسيا و صحيا و معنويا خاصة و أن التعذيب الجسدي و النفسي لا يزال باديا على أجسادنا ما يسترعي من السيد : اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي أحيلت لديه صلاحيات هيئة الإنصاف و المصالحة أن يولي اهتمامه لملفنا و يأخذه مأخذ الجد لجبر ضررنا في أقرب وقت ممكن لأن التقادم لا يلغي الحق المشروع بخصوص ماضي الانتهاكات الجسيمة ..

http://hibazoom.com/ramden-saadoun%E2%80%8F.html

انطلاق فعاليات الأبواب المفتوحة لنشر ثقافة حقوق الإنسان بالعيون

"شوف تيفي"

افتتحت، مساء أمس الأحد بالعيون، فعاليات الأبواب المفتوحة لنشر ثقافة حقوق الإنسان، التي تنظمها على مدى ستة أيام **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة**، وذلك بمناسبة الاحتفالات المخلدة للذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء.

وتتوخى اللجنة المنظمة من خلال هذه التظاهرة، التي ستعرف تنظيم لقاءات تحسيسية لفائدة الساكنة المحلية بعدد من الفضاءات بمدينة العيون بمشاركة عدد من الفاعلين المدنيين والقطاعات المعنية، إشاعة قيم ومبادئ حقوق الإنسان في بعدها الكوني والتربية عليها، وتسليط الضوء على المهام الموكولة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان والدفاع عنها وحمايتها كرافعة قوية لتنمية مندمجة ومستدامة.

ويتضمن برنامج هذه الأبواب المفتوحة تنظيم دورة تكوينية لفائدة تلاميذ وتلميذات المؤسسات التعليمية، وأنشطة اجتماعية وثقافية ورياضية لفائدة نزلاء السجن المحلي بالعيون، والمهاجرين المنحدرين من دول جنوب الصحراء، للتعريف بمهام اللجنة وتجربتها في خدمة حقوق الإنسان لقرابة أربع سنوات، وكذا نشر ثقافة حقوق الإنسان والتحسيس بالحقوق الفئوية الخاصة بنزلاء السجن، والأشخاص في وضعية إعاقة، والمهاجرين، والمرأة والطفل.

وبهذه المناسبة، أوضح رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون– السمارة، محمد سالم الشرقاوي، في تصريح للصحافة، أن هذه التظاهرة تندرج في إطار ترسيخ ثقافة ومبادئ حقوق الإنسان في كونيتها فكرا وممارسة، مشيرا إلى أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون– السمارة ساهمت في بلورة ثقافة جديدة لحقوق الإنسان لدى ساكنة الجهة.

وأضاف أن اللجنة، باعتبارها آلية لمراقبة حقوق الإنسان والمحافظة عليها، تعمل على تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على الصعيد الجهوي.

وأشار إلى أن هذه التظاهرة، التي انطلقت فعالياتها من السجن المحلي بالعيون، تندرج في إطار التفاعل والتواصل مع نزلاء السجن وإشراكهم في الاحتفالات المخلدة للذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء كما تشكل مناسبة لنشر قيم حقوق الإنسان داخل المؤسسة السجنية.

وقد افتتحت هذه التظاهرة، التي حضرها فضلا عن رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة، الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالعيون ومدير السجن المحلي وعدة فعاليات من المجتمع المدني، بإحداث ولوجيات بمقر السجن لفائدة السجناء من ذوي الإعاقة وإقامة مباراة في كرة القدم جمعت نزلاء من السجن ومهاجرين مقيمين بمدينة العيون، بالإضافة الى تنظيم ورشة تواصلية لفائدة نزيلات السجن المحلي بالعيون.

كما تم توزيع كتب تهتم بمواضيع السجناء وحقوق الإنسان ،من إصدار المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على نزلاء المؤسسة السجنية وذلك بغية تعزيز ثقافة حقوق الإنسان لدى هذه الفئة من المجتمع.

http://www.chouftv.ma/press/28036-%D8%A7%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D9%81%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D9%88%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%AA%D9%88%D8%AD%D8%A9-%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8A%D9%88%D9%86

اتحاد العمل النسائي يدعو لرفع الطابو عن موضوع "الإرث" ويستنكر "أساليب الترهيب"

دعا اتحاد العمل النسائي إلى "رفع الطابو عن موضوع الارث وفتح نقاش هادئ ورصين بشأنه يأخذ بالاعتبار تطورات الواقع ومعاناة النساء من الحيف والظلم والتفقير رغم أدوارهن المتعاظمة".

واستكر الاتحاد في بيان له حول التقرير الموضوعاتي المتعلق بالمساواة وهيئة المناصفة الذي قدمه **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، "الأسلوب الترهيبي الذي يعتمده مناهضو حقوق النساء واللجوء إلى استعمال المقدس عندما تعوزهم الحجة لمناقشة الرأي بالرأي".

وأكد اتحاد العمل النسائي على "هزالة الحصيلة فيما تحقق في مجال المساواة ووصول النساء لحقوقهن الاقتصادية والاجتماعية و السياسية والثقافية والبيئية"، داعية العلماء إلى "تفعيل آليات الاجتهاد تحقيقا للعدل والإنصاف وفق ما تقتضيه شروط العصر والتحولات المجتمعية وعدم الانغلاق في المقاربة النصية التي تم تجاوزها في قضايا أخرى كالربا والحدود مثلا".

ونوه اتحاد العمل النسائي عبر البيان ذاته بـ"الموقف المبدئي للمجلس الذي كشف إجحاف المقتضيات القانونية غير المتكافئة المنظمة للإرث، والأعراف المعمول بها في أراضي الجموع التي لم تعد مقبولة والتي تحول دون وصول النساء إلى الثروة والموارد وتكرس وضعية الفقر والهشاشة والعنف لديهن".

وعبر البيان نفسه عن حرص اتحاد العمل ضمن الحركة النسائية والحقوقية والديمقراطية على "حماية هذه الحقوق وصيانتها، وإلزام الدولة بتفعيل مقتضيات الدستور المتعلقة بالمساواة في كافة الحقوق وحظر ومحاربة كل أشكال التمييز".

http://www.aljarida24.ma/p/politique/102624/

المناصفة والمساواة مدخل رئيس لتفعيل الدستور

تلقت الشبكة المغربية الأورومتوسطية للمنظمات غير الحكومية بارتياح كبير مضمون التقرير الموضوعاتي حول "وضعية المساواة والمناصفة في المغرب: صوت إعمال غايات وأهداف"، الذي قدمه **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** يوم الثلاثاء 20 أكتوبر/تشرين الأول 2015.

وبعد الاطلاع على ملخص التقرير سجلت الشبكة ما يلي:

-تثمن الشبكة مضمون التقرير الموضوعاتي وتعتبره خطوة جريئة في اتجاه تفعيل الدستور الجديد وإقرار المساواة والمناصفة وفتح باب الاجتهاد بعيدا عن التعصب والاختزال ، و في اتجاه بناء المجتمع الحداثي .

-تعتبر التقرير إنجازا مهما في شموليته ومنسجما مع روح الدستور ومضمونه خاصة ما يتعلق بالزواج والإرث والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. طبقا للفصل 19 من الدستور المغربي والمادة 16 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"...

-تؤكد على ضرورة مساندة وصيانة وتفعيل هذا المكتسب الذي يرفع حيفا مجحفا في حق المرأة المغربية وينتصر لقيم الحرية والمساواة ومطالب الحركة النسائية والديمقراطية والمدنية.

-تهنيء جميع مكونات الحركة النسائية والحقوقية بالمغرب بهذا المنجز وتعتبر نتائجه جزءا من نضالاتها وكفاحها الدائمين.

-تعلن انخراطها في كافة المبادرات الداعمة لهذا الإنجاز بهدف فتح نقاش موضوعي عام حول مضمون التقرير وشرح مضامينه و الدفاع عنها .

بيان الشبكة المغربية الأورومتوسطية للمنظمات غير الحكومية حول مضمون التقرير الموضوعاتي حول "وضعية المساواة والمناصفة في المغرب: صوت إعمال غايات وأهداف"، الذي قدمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان

http://achewa9e3.com/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%84/

تخص مجلسي اليزمي ويسف: مداخل أساسية كي لا يقود العلماء و اليسراويون المغرب إلى حرب أهلية

أحمد لفضالي

يستوقفنا كثيرا ما يقع بين الفينة والأخرى من محاولة لجر النقاش حول الهوية إلى موضع آخر، يثخنها ويجعلها عرضة للتمزق والاحتراب بين مجموعتين. الأولى تسحب المجتمع بكامله نحو النص الفقهي، والثانية تدفعنا دفعا نحو المواثيق والعهود الدولية على نحو يتجاهل متطلبات الخروج من فكر متحجر إلى آخر أكثر انفتاحا على العصر؛ والنتيجة أننا نجد أنفسنا أمام سيادة الصراخ العالي. فمثلا يطالب المجلس الوطني لحقوق الإنسان (يتشكل في غالبيتهمن حقوقيين ويساريين وحداثيين)، ضمن التوصيات التي حملها تقريره الموضوعاتي حول "وضعية المساواة والمناصفة"، بإحداث هيئة المناصفة ومكافحة أشكال التمييز، والعمل على تعميم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مع سحب كل الإعلانات التفسيرية المتعلقة بها.

وجاء فيالتقرير أن "المقتضيات القانونية غير المتكافئة المنظمة للإرث، تساهم في الرفع من هشاشة وفقر الفتيات والنساء. كما أن الوقف والقواعد التي تحكم أراضي الجموع، تساهم في تجريدهن من حقهن في ملكية الأرض أو في الإرث".
وتابع المجلس أنه من "حق المرأة المساواة في الإرث وفقًا للفصل 19 من الدستور المغربي والمادة 16 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة".

وكان من الطبيعي أن يتحرك معسكر الفقهاء ليضع الحواجز في الطريق أمام دعاة المساواة في الإرث، ذلك أن النص الديني صريح بهذا الخصوص، وأن أي خروج عنه هو خروج عن الشريعة، وفسح للمجال أمام أعداء الإسلام من أجل "علمنة المجتمع" وإبعاده عن هويته.. إلخ.

إننا هنا أمام شرخ مجتمعي يرعي اتساعه كلا الفريقين. ذلك أن النقاش لا يتم في إطار الحوار التعددي مع كل الأفكار والآراء التي تخترق المجتمع، بل أصبحنا أمام "إثنيات فكرية" ترفض الواحدة الجلوس حول نفس الطاولة مع الأخرى. وهذا ما يفرض علينا، بدل الارتكان إلى هذا التنازع الذي يساهم في تفتت اللحمة الوطنية، إعادة النظر في تركيبة مثل هذه المجالس، سواء مجلس العلماء أو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك بالحرص على التنوع والتعدد.
فما نلاحظه اليوم من اصطدام ناتج عن غياب نقاش تعددي داخل تلك المجالس نفسها قبل تحول القضايا التي تطرحها إلى النقاش العمومي. حيث أصبحنا أمام إقطاعيات (أصوليون في المجلس العلمي، ويساريون في المجلس الوطني..)، أي أمام هندسة للمقدسات وتوزيعها بمنطق الغنيمة، عوض إدماج كل التيارات في إطار واحد يسمح بالحوار قبل إعلان الحرب وإطلاق الرصاص والمطالبة بجز الرؤوس وتبادل الاتهامات.

إن العطب الأساسي ناتج عن فلسفة إنشاء المجالس العامة. ذلك أن التركيبة أصبحت جزءا من المشكل إن لم تكن هي المشكل الرئيسي. ذلك أن هناك الآن غلوا أصوليا يضع نفسه كمعادل موضوعي للغلو الحقوقي. وبالتالي لا بد من طرح السؤال: هل يتم صنع "الإثنيات الفكرية" للحفاظ على توازن ما؟ هل هي أدوات لقياس الأفكار التي تخترق المجتمع أم هي قنوات للتفكير والاقتراح واتخاذ القرارات؟ وهل هي تعبير فعلي عن حاجة مجتمعية تتصل بالظرفي والآني، أم أنها استدعاء للأفكار التي أنجبتها الديمقراطيات العريقة؟

إن التطاحن الحالي بين "الغلاة" من كلا الفريقين يطرح أيضا قضايا أخرى، من قبيل: ما معنى الدستور؟ وما معنى أن يتحكم منطق التبخر التدريجي

للقانون الأسمى الذي صوت عليه المغاربة؟ وهل هناك قانونان يحكمان المغرب اليوم: القانون الدستوري والقانون "الإلهي"اللذان أثبت التجربة أنهما لا يسيران على وفاق دائم، وأن بإمكانها أن يؤديا إلى حرب أهلية؟

واضح إذن أن ما يتحكم في تشكيل المجالس الدستورية من قبيل مجلس العلماء ومجلس حقوق الإنسان، هو الترضيات. والحال أن هذا المنطق أصبح خطرا، لأنه يضع هذا الفريق المغلق في مواجهة مع انغلاق آخر. وبالتالي يضطر كل فريق لإخراج المدفعية الثقيلة ليقول إنه الأقوى والأحرص على المصلحة العامة.

إن طرح قضايا خلافية وثابتة العسر (من طرف كل مجلس على حدة) دون أي تدخل بيداغوجي وإعداد ذهني للمجتمع لتقبلها، عبر إشراك كل التيارات والعائلات الفكرية في النقاش، وذلك بإطلاق ورشات للحوار وندوات ولقاءات ومؤتمرات تساهم في تقريب وجهات النظر بين جميع المتدخلين، وأيضا في تحقيق تراكم نظري حول الموضوع المطروح. وهذا هو الإجراء الذي بوسعه ترشيد الغلو والوصول إلى التوافق المنشود.

إذن هناك مدخلان لا بد من القيام بهما لمعالجة القضايا العامة بالتوافق بدل الاحتراب:

أولا: تهوية المجالس العلمية بضخ مناخ التعدد في تركيبتها وضمان تمثيلية كل التيارات عوض أن تبقى حكرا على الأصوليين. ومن ثمة، لن نكون أمام مجلس علمي تحول إلى خزان لخريجي الفقه الوهابي وأتباع جماعة الإخوان المسلمين، ولا أمام مجلس وطني لحقوق الإنسان يدير ظهره للخصوصية المغربية (أو ما يصطلح عليه بالاستثناء الثقافي) ويتوجه بسرعة مفرطة نحو الحقوق الكونية إرضاء لمجموعة من اليسراويين.

ثانيا: المراهنة على العمل البيداغوجي في تنزيل القوانين. ذلك أن عدم استدعاء "تطور سلم المجتمع" سيؤدي إلى الارتباك وسوء الفهم وتخييب التوقع. وبالتالي، فإن العمل في العمق هو الحل.. أي إطلاق نقاش هادئ على أساس العقل والاختبار والتجربة وجلب المنافع ودرء المفاسد؛ ولا منفعة في تقسيم المجتمع إلى فريقين تتسم طروحاتهما بالغلو، ما داما لا يرتكنان إلى التعدد والإنصات إلى الآخر.

ولعل السجال الحالي نعمة للمشرع ليستحضر مستقبلا التهوية المذكورة في تركيبة مجلس يسف ومجلس اليزمي بالنظر إلى أنه ولاية المجلسين شارفت على الانتهاء، حتى نقضي فعلا عن من يريد تحويل المغرب فعلا إلى "إثنيات فكرية".

http://www.anfaspress.com/index.php/politic/item/26834-2015-11-03-16-03-51

ادريس اليزمي: لدينا أزيد من 1500 نادي للتربية على المواطنة

عمار السلاوي

قال ادريس اليزمي، صبيحة اليوم الثلاثاء، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في افتتاح اللقاء الإقليمي الذي تنظمه ''اليونيسكو'' بالرباط، لتقديم التقرير الأولي الإقليمي حول التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، بتنسيق مع المعهد العربي لحقوق الإنسان، والمركز الدولي لعلوم الإنسان بلبنان، إن ''دور المواطنين في هذه المرحلة مهم من أجل تكريس الحقوق الأساسية''، مضيفا، ''لأن الديمقراطية سياقات ترتكز على إطار قانوني ودستوري وقائمة أيضا على مشاركة المواطن''، وشدد المتحدث على أن المجلس ساهم ''من خلال بعض المبادرات الأساسية في التشجيع على النقاش الوطني''، وذكر أن المجلس يشتغل بأزيد من 1500 نادي للتربية على المواطنة على الصعيد الوطني.

وتناول الكلمة أيضا خلال الجلسة الافتتاحية للقاء، فينيتش شانتالغزي، ممثل مكتب اليونيسكو بالمغرب، والذي أكد على أن ''الحوار بين القطبين يؤسس لديمقراطية الشعوب''، وقال، ''هناك سياق عام تعيشه المنطقة، نسجل مثابرة متواصلة للحصول على المزيد من الحقوق السياسية والاقتصادية في جميع المجالات، وكذلك المطالبة بتقديم الحساب للمسؤولين، وهذا سياق متميز''.

من جهة أخرى، قال باسط بن الحسن، رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان، إن ''البلدان العربية، من أضعف البلدان في مجال إنتاج المعرفة في مجال حقوق الإنسان''، مضيفا، ''نحاول من خلال التقرير أن نؤسس لتقليد جديد، يتمثل أساسا في التعرف على مختلف التجارب الخاصة، ليست في مجالات حقوق الإنسان المدنية الأساسية، ولكن، أيضا في مجال حقوق الطفل والمرأة والعنف''. ويرى الحقوقي التونسي، أن ''الزمن تغير وزمن حقوق الإنسان يجب أن يتغير أيضا''، مشددا على ضرورة ''الاستثمار في ثقافة حقوق الإنسان''، وقال، ''العالم العربي يستثمر أضعاف المرات في تدمير الإنسان بدل الاستثمار في البناء، ويجب أن نعي بأنها مسؤولية جماعية، وكل الأشياء ستتغير''.

http://www.anbaelyoum.com/%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A7-%D8%A3%D8%B2%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%86-1500-%D9%86%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A8/

جمعية ولاد لبلاد : توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان هي انتصار لبعض مطالب الحركة النسائية والحقوقية بالمغرب

عى خلفية الضجة التي أثارتها توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتاريخ 20 أكتوبر 2015 . حول " النهوض بالمساواة والإنصاف بين الجنسين " ، أصدرت الكتابة الوطنية لجمعية " ولاد لبلاد " بيان تؤكد من خلالها أن توصيات المجلس انتصار لبعض مطالب الحركة النسائية والحقوقية بالمغرب

وكشف البيان أن المغرب دخل في نقاش حاد وعميق هو الأول من نوعه على مستوى العالم العربي حول المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة ، كما أن هذا التقرير عرف كذلك جدالا على مستوى المنابر الإعلامية والمواقع الإجتماعية الوطنية ..

وأكد البيان أن جمعية ولاد البلاد تتابع بكل انتباه لكل الخرجات الإعلامية و البيانات والبلاغات الصادرة عن المنظمات المدنية والسياسية والناتجة عن هذه التوصية وإذ تثمن المجهودات الكثيفة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وأعماله .

وحث البيان على ضرورة احترام التوازن بين المرجعية الكونية التي تشمل مختلف المواثيق الدولية بالمقارنة مع المرجعية الوطنية التي لها خصوصياتها و تشمل أيضا من جهة الدستور بصفته القانون الأسمى الذي نص على الحقوق وكذا الترسانة القانونية ذات الصلة بحقوق المواطنين .

http://www.assahifanews.ma/30795.html

الدعم الخارجي يتوافد على مجلس اليزمي في مسألة المساواة في الارث

عمر محموسة

يبدو أن اليزمي وأعضاء مجلسه محظوظون في مشروعهم الأخير الخاص بالمساواة في الإرث بعد الدعم الخارجي الذي واكب هذا الطرح حيث أعلنت الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان بباريس والتي تضم ما مجموعة 178 جمعية من 120 بلدا انضمامها إلى الجهات الحقوقية الوطنية والدولية المؤيدة للتوصية الأخيرة التي تقدم بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان والداعية إلى المساواة في تقسيم الإرث بين الرجل والمرأة.

وأكدت الفيدرالية الدولية من خلال بلاغ صحفي صادر عن مكتبها بباريس أن "منظماتنا تساند بشكل كلي توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتدعو المغرب إلى تطبيقها في اقرب الآجال "، منتقدا البلاغ الجهات التي عارضت هذا الأمر "وخاصة منها حزب العدالة والتنمية الذي أبدى معارضته لهذه التوصية ووصفها بالغير المسؤولة في تجمع للحزب ترأسه الأمين العام للحزب عبد الإله بنكيران على حد ما جاء في البيان.

واعتبرت الفيدرالية الدولية أن "توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان للمساواة في الميراث تعتبر تطورا جديدا في مسعى الإنصاف والمساواة ، ويجب على السلطات المغربية أن تستغل هذه الفرصة لتقوية مكتسبات النساء المغربيات "، و "أن موقف المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشكل إشارة تطور بالنسبة لكل المغاربة والمغربيات والبدء بتطبيق مضامين التوصية هي مرحلة مهمة في معركة المساواة بين الرجل والمرأة ".

http://www.madajara.com/30796.html

أما كان من الأجدر إرجاء توصية المساواة في الإرث؟

في أواخر أكتوبر 2015، وفي خضم ما عرفه المغرب من أحداث استأثرت بالرأي العام الوطني والدولي، كان أبرزها معركة الأمعاء الفارغة، للمؤرخ المعطي منجب إثر منعه من السفر إلى الخارج، مسيرات الشموع بمدينة طنجة ضد شركة "أمانديس"، في مواجهة غلاء فواتير الماء والكهرباء، وواقعة سحب صلاحية الأمر بالصرف عن رئيس الحكومة بخصوص صندوق تدبير العالم القروي، تفجر بغتة نقاش في الأوساط الإعلامية والحقوقية، على خلفية التقرير الصادر **عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان** حول: "وضعية المساواة والمناصفة وحقوق الإنسان بالمغرب، صون وإعمال غايات وأهداف الدستور". وهو تقرير موضوعاتي، جاء في ظل دستور 2011بعد مرور عشرة أعوام على مدونة الأسرة، ليقدم تحليلا عن وضعية المرأة، ويضع مجموعة من التوصيات لتكريس مبادئ المساواة والمناصفة، تضمنت إحداها دعوة إلى المساواة بين المرأة والرجل في الإرث، تضاربت حولها الآراء بين مؤيدين ومناوئين، تلقفها الحزب الحاكم الذي مازال منتشيا بفوزه الكاسح، في الانتخابات الجماعية والجهوية خلال شهر شتنبر 2015، ووجدها فرصة سانحة للقيام بعمليات تسخينية، استعدادا لمعركة الانتخابات التشريعية المزمع تنظيمها في سنة 2016، وشرع في حشد دعم مناصريه، ضد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وخصومه السياسيين ومن ينعتهم بأدعياء العلمانية، معتبرا التوصية دعوة استفزازية في قضية محسومة بنص قرآني، وتعد خرقا سافرا للفصل 19 من الدستور، الذي يؤطر المساواة دستوريا وضمن الثوابت الدينية والوطنية، بالإضافة إلى أنها تشكل تجاوزا لمؤسسة أمير المؤمنين الملك محمد السادس، الذي سبق له التأكيد على أنه لا يمكنه إحلال حلال أو تحريم حرام. ويوم الخميس 29 أكتوبر، الذي يصادف ذكرى اختفاء واغتيال الشهيد المهدي بنبركة، عند حلول رئيس الحكومة السيد بنكيران، ضيفا على برنامج "90 دقيقة للإقناع"، الذي تبثه قناة "ميدي 1 تيفي" وينشطه الإعلامي يوسف بلهيسي، وبدل إخماد فورة الغضب الملتهبة في صفوف كتائبه الإلكترونية بوجه خاص، ويفسر من خلالها للمواطنين بأن التوصية غير ذات صبغة إلزامية، ولا ترقى إلى مستوى قرار نهائي يؤخذ به، أبى إلا أن يهاجم السيد ادريس اليازمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، متهما إياه بمحاولة إثارة الفتنة ودعاه أمام جمهور المشاهدين، إلى سحب توصيته وتقديم اعتذار للمغاربة... فيا سبحان الله، ويا لها من شهامة ! فمتى قام هو بذلك، رغم ما اتخذه من قرارات جائرة، أضرت بالقدرة الشرائية للطبقات المسحوقة والمتوسطة وأغرقت البلاد في مستنقعات المديونية، فضلا عما يعتزم تمريره من خطة انفرادية بخصوص ملف التقاعد، على حساب الموظفين؟ ومن الوهم، الاستمرار في الاعتقاد بأن حزبه هدية من السماء، وأنه الوصي على الدين الإسلامي، فالإسلام دين الدولة المغربية، وهو دين عمل واجتهاد وواقعية، وليس مجرد نظريات مغرقة في المثالية. جاء لتحرير الإنسان، من قيود العبودية والاستغلال والقهر والظلم، والارتقاء به إلى أعلى مستويات التكريم، وأن المفكرين والباحثين والخبراء والفقهاء والعلماء... ما فتئوا يجتهدون لتسليط الأضواء على الزوايا المظلمة وتنوير العقول، والعمل على إشاعة العدل بين الناس بتفاعل مع متغيرات العصر، ولا يسعنا إلا تثمين كل الاجتهادات الرامية إلى تحقيق المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية والعيش الكريم. ألم يقل الرسول الكريم: "من اجتهد وأصاب فله أجران، ومن اجتهد ولم يصب فله أجر واحد"؟. والتقرير، لم يأت بتوصية الإرث وحسب، بل تضمن كذلك تشخيصا مستفيضا للفراغ في الحكامة والقوانين، والأوضاع الصعبة لآلاف النساء، مسجلا ارتفاع نسبة زواج القاصرات، انتشار العنف، حال النساء المسنات والمعوزات، وذوات الإعاقة والسجينات وعاملات البيوت والأمهات العازبات... وأوصى المجلس بتسريع إحداث هيئة المناصفة، ومكافحة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وتخويلها اختصاصات الحماية والوقاية، والنهوض بالمساواة والمناصفة بين الجنسين، وتعديل المدونة بما يمنح المرأة حقوقا متساوية مع الرجل، في ما يتصل بعقد الزواج وفسخه والعلاقة بالأطفال ومجال الإرث. لذلك اعتبرت المنظمات الحقوقية العريقة، أن توصيات المجلس انتصار لمطالب الحركات النسائية والحقوقية المغربية، ودعت إلى التعجيل بتفعيلها إحقاقا لمبدأ المساواة، مستنكرة بشدة تلك المواقف المتشنجة، والمختزلة لمضمون التقرير في توصية الإرث وحدها. نحن مع إعمال الفكر، والاجتهاد في مراجعة القوانين بما فيها قانون الإرث، ومع كفاح الجمعيات النسائية والحقوقية، من أجل حماية حقوق المرأة وتجويد أحوالها وإلغاء مختلف أشكال التمييز، ورفع نسبة تمثيليتهن في بلوغ مراكز القرار الإداري والسياسي والاقتصادي، وإسقاط القيود الظالمة لها، حتى تكون ذات مواطنة كاملة ومتساوية الحقوق مع شقيقها الرجل، في التعليم والعلاج وسوق الشغل... بيد أنه، حتى وإن كان المقصود من هذه التوصية، إحداث رجة قوية للفت الانتباه إلى الأوضاع المزرية للمرأة، تحت غطاء الالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية، التي صادق عليها المغرب وتقر بالمساواة الكاملة بين المرأة والرجل، لم يكن ضروريا من وجهة نظرنا، وتحت أي مسوغ، طرح قضية بهذا الحجم في

الوقت الراهن على الأقل، حيث أنها علاوة على ما أدت إليه من انقسام في الشارع، اعتبرها البعض نوعا من الترف الفكري، ولا تشكل أولوية. وكان من اللازم، الأخذ بعين الاعتبار مستوى الأمية المتفشية في المجتمع ومعاناة أفراده من الفقر والهشاشة، ومراعاة الخصوصيات الهوياتية والدينية للبلاد، تحاشيا لما قد ينجم عنها من سجالات نحن في غنى عنها، أو لما تثيره من حساسيات حد الاتهام بالكفر والزندقة من قبل بعض شيوخ السلفية المتزمتين، كما حدث في العام الماضي حول نفس موضوع الإرث، بين المدعو عبد الحميد أبو النعيم والسيد ادريس لشكر الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. فالمجتمع المغربي، مازال يتلمس طريقه بخطى وئيدة نحو الانتقال الديمقراطي الهادئ، ويبحث حكماؤه تحت القيادة الرشيدة لملك البلاد محمد السادس، عما يوحد المغاربة من توافقات فكرية وسياسية، قصد النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد والعباد، ومعالجة كافة القضايا المرتبطة بحقوق المرأة والأقليات... حتى لا يظل المجتمع منقسما إلى فريقين يتبادلان الاتهامات، أحدهما ينعت بالكفر والزندقة والآخر يوصف بالرجعية والتخلف... يجوز أن تكون التوصية تخفي خلفها أشياء كثيرة، إلا أنه لا ينبغي لها إلهاء المغاربة عن قضاياهم المصيرية، التي تستوجب حلولا عاجلة وناجعة. فالإرث الحقيقي، المراد الاستفادة منه بالتساوي، هو التقسيم العادل لثروات الوطن بين المواطنين، وإعادة النظر في نظام الامتيازات والريع، ومحاربة المفسدين، وإيجاد الخبز للجائعين، والتعليم المجدي لأبناء المعوزين، محاربة الأمية، العلاج للمرضى المقهورين، الشغل للعاطلين، ربط المسؤولية بالمحاسبة وبعث الاطمئنان والثقة في المستقبل... ولإقرار مبدأ المساواة في الإرث وغيره، علينا أن نؤمن بالاختلاف واحترام التنوع الثقافي، والحرص على سير الأمور تدريجيا، حتى إنضاج الشروط الموضوعية والذاتية، ومن ثم فتح نقاش وطني رصين ومثمر، لجعل التشريعات الوطنية أكثر تلاؤما مع الاتفاقيات المصادق عليها. اسماعيل الحلوتي

في أواخر أكتوبر 2015، وفي خضم ما عرفه المغرب من أحداث استأثرت بالرأي العام الوطني والدولي، كان أبرزها معركة الأمعاء الفارغة، للمؤرخ المعطي منجب إثر منعه من السفر إلى الخارج، مسيرات الشموع بمدينة طنجة ضد شركة "أمانديس"، في مواجهة غلاء فواتير الماء والكهرباء، وواقعة سحب صلاحية الأمر بالصرف عن رئيس الحكومة بخصوص صندوق تدبير العالم القروي، تفجر بغتة نقاش في الأوساط الإعلامية والحقوقية، على خلفية التقرير الصادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول: "وضعية المساواة والمناصفة وحقوق الإنسان بالمغرب، صون وإعمال غايات وأهداف الدستور".

وهو تقرير موضوعاتي، جاء في ظل دستور 2011بعد مرور عشرة أعوام على مدونة الأسرة، ليقدم تحليلا عن وضعية المرأة، ويضع مجموعة من التوصيات لتكريس مبادئ المساواة والمناصفة، تضمنت إحداها دعوة إلى المساواة بين المرأة والرجل في الإرث، تضاربت حولها الآراء بين مؤيدين ومناوئين، تلقفها الحزب الحاكم الذي مازال منتشيا بفوزه الكاسح، في الانتخابات الجماعية والجهوية خلال شهر شتنبر 2015، ووجدها فرصة سانحة للقيام بعمليات تسخينية، استعدادا لمعركة الانتخابات التشريعية المزمع تنظيمها في سنة 2016، وشرع في حشد دعم مناصريه، ضد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وخصومه السياسيين ومن ينعتهم بأدعياء العلمانية، معتبرا التوصية دعوة استفزازية في قضية محسومة بنص قرآني، وتعد خرقا سافرا للفصل 19 من الدستور، الذي يؤطر المساواة دستوريا وضمن الثوابت الدينية والوطنية، بالإضافة إلى أنها تشكل تجاوزا لمؤسسة أمير المؤمنين الملك محمد السادس، الذي سبق له التأكيد على أنه لا يمكنه إحلال حلال أو تحريم حرام.

ويوم الخميس 29 أكتوبر، الذي يصادف ذكرى اختفاء واغتيال الشهيد المهدي بنبركة، عند حلول رئيس الحكومة السيد بنكيران، ضيفا على برنامج "90 دقيقة للإقناع"، الذي تبثه قناة "ميدي 1 تيفي" وينشطه الإعلامي يوسف بلهيسي، وبدل إخماد فورة الغضب الملتهبة في صفوف كتائبه الإلكترونية بوجه خاص، ويفسر من خلالها للمواطنين بأن التوصية غير ذات صبغة إلزامية، ولا ترقى إلى مستوى قرار نهائي يؤخذ به، أبى إلا أن يهاجم السيد ادريس اليازمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، متهما إياه بمحاولة إثارة الفتنة ودعاه أمام جمهور المشاهدين، إلى سحب توصيته وتقديم اعتذار للمغاربة... فيا سبحان الله، ويا لها من شهامة ! فمتى قام هو بذلك، رغم ما اتخذه من قرارات جائرة، أضرت بالقدرة الشرائية للطبقات المسحوقة والمتوسطة وأغرقت البلاد في مستنقعات المديونية، فضلا عما يعتزم تمريره من خطة انفرادية بخصوص ملف التقاعد، على حساب الموظفين؟

ومن الوهم، الاستمرار في الاعتقاد بأن حزبه هدية من السماء، وأنه الوصي على الدين الإسلامي، فالإسلام دين الدولة المغربية، وهو دين عمل واجتهاد وواقعية، وليس مجرد نظريات مغرقة في المثالية. جاء لتحرير الإنسان، من قيود العبودية والاستغلال والقهر والظلم، والارتقاء به إلى أعلى مستويات التكريم، وأن المفكرين والباحثين والخبراء والفقهاء والعلماء... ما فتئوا يجتهدون لتسليط الأضواء على الزوايا المظلمة وتنوير العقول، والعمل

على إشاعة العدل بين الناس بتفاعل مع متغيرات العصر، ولا يسعنا إلا تثمين كل الاجتهادات الرامية إلى تحقيق المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية والعيش الكريم. ألم يقل الرسول الكريم: "من اجتهد وأصاب فله أجران، ومن اجتهد ولم يصب فله أجر واحد"؟.

والتقرير، لم يأت بتوصية الإرث وحسب، بل تضمن كذلك تشخيصا مستفيضا للفراغ في الحكامة والقوانين، والأوضاع الصعبة لآلاف النساء، مسجلا ارتفاع نسبة زواج القاصرات، انتشار العنف، حال النساء المسنات والمعوزات، وذوات الإعاقة والسجينات وعاملات البيوت والأمهات العازبات... وأوصى المجلس بتسريع إحداث هيئة المناصفة، ومكافحة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وتخويلها اختصاصات الحماية والوقاية، والنهوض بالمساواة والمناصفة بين الجنسين، وتعديل المدونة بما يمنح المرأة حقوقا متساوية مع الرجل، في ما يتصل بعقد الزواج وفسخه والعلاقة بالأطفال ومجال الإرث. لذلك اعتبرت المنظمات الحقوقية العريقة، أن توصيات المجلس انتصار لمطالب الحركات النسائية والحقوقية المغربية، ودعت إلى التعجيل بتفعيلها إحقاقا لمبدأ المساواة، مستنكرة بشدة تلك المواقف المتشنجة، والمختزلة لمضمون التقرير في توصية الإرث وحدها.

نحن مع إعمال الفكر، والاجتهاد في مراجعة القوانين بما فيها قانون الإرث، ومع كفاح الجمعيات النسائية والحقوقية، من أجل حماية حقوق المرأة وتجويد أحوالها وإلغاء مختلف أشكال التمييز، ورفع نسبة تمثيليتهن في بلوغ مراكز القرار الإداري والسياسي والاقتصادي، وإسقاط القيود الظالمة لها، حتى تكون ذات مواطنة كاملة ومتساوية الحقوق مع شقيقها الرجل، في التعليم والعلاج وسوق الشغل...

بيد أنه، حتى وإن كان المقصود من هذه التوصية، إحداث رجة قوية للفت الانتباه إلى الأوضاع المزرية للمرأة، تحت غطاء الالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية، التي صادق عليها المغرب وتقر بالمساواة الكاملة بين المرأة والرجل، لم يكن ضروريا من وجهة نظرنا، وتحت أي مسوغ، طرح قضية بهذا الحجم في الوقت الراهن على الأقل، حيث أنها علاوة على ما أدت إليه من انقسام في الشارع، اعتبرها البعض نوعا من الترف الفكري، ولا تشكل أولوية. وكان من اللازم، الأخذ بعين الاعتبار مستوى الأمية المتفشية في المجتمع ومعاناة أفراده من الفقر والهشاشة، ومراعاة الخصوصيات الهوياتية والدينية للبلاد، تحاشيا لما قد ينجم عنها من سجالات نحن في غنى عنها، أو لما تثيره من حساسيات حد الاتهام بالكفر والزندقة من قبل بعض شيوخ السلفية المتزمتين، كما حدث في العام الماضي حول نفس موضوع الإرث، بين المدعو عبد الحميد أبو النعيم والسيد ادريس لشكر الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

فالمجتمع المغربي، مازال يتلمس طريقه بخطى وئيدة نحو الانتقال الديمقراطي الهادئ، ويبحث حكماؤه تحت القيادة الرشيدة لملك البلاد محمد السادس، عما يوحد المغاربة من توافقات فكرية وسياسية، قصد النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد والعباد، ومعالجة كافة القضايا المرتبطة بحقوق المرأة والأقليات... حتى لا يظل المجتمع منقسما إلى فريقين يتبادلان الاتهامات، أحدهما ينعت بالكفر والزندقة والآخر يوصف بالرجعية والتخلف...

يجوز أن تكون التوصية تخفي خلفها أشياء كثيرة، إلا أنه لا ينبغي لها إلهاء المغاربة عن قضاياهم المصيرية، التي تستوجب حلولا عاجلة وناجعة. فالإرث الحقيقي، المراد الاستفادة منه بالتساوي، هو التقسيم العادل لثروات الوطن بين المواطنين، وإعادة النظر في نظام الامتيازات والريع، ومحاربة المفسدين، وإيجاد الخبز للجائعين، والتعليم المجدي لأبناء المعوزين، محاربة الأمية، العلاج للمرضى المقهورين، الشغل للعاطلين، ربط المسؤولية بالمحاسبة وبعث الاطمئنان والثقة في المستقبل...

ولإقرار مبدأ المساواة في الإرث وغيره، علينا أن نؤمن بالاختلاف واحترام التنوع الثقافي، والحرص على سير الأمور تدريجيا، حتى إنضاج الشروط الموضوعية والذاتية، ومن ثم فتح نقاش وطني رصين ومثمر، لجعل التشريعات الوطنية أكثر تلاؤما مع الاتفاقيات المصادق عليها.

اسماعيل الحلوتي

http://www.halapress.com/arae-30102.html

الإتحاد الإشتراكي يثمن الرسالة الملكية بخصوص مكانة الشهيد بنبركة

أكد المكتب السياسي للإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية في بلاغ أصدره بعد إجتماعه يوم 2 نوفمبر 2015 على تثمين الحزب للرسالة الملكية، الموجهة في إطار إحياء الذكرى الخمسينية لاختطاف واغتيال الشهيد المهدي بنبركة، بخصوص التنويه بشخصية الشهيد الفذة، والتقدير الذي تحتلها لدى المؤسسة الملكية ولدى كل المغاربة، كما ورد في نصها.

ووجه حزب الوردة تحية الاعتزاز والتقدير لزعماء وممثلي الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات الحقوقية و جمعيات المجتمع المدني، والاتحاديات والاتحاديين، والمواطنات والمواطنين، الذين شاركوا بكثافة، في التظاهرة التي نظمها حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية، في يوم الوفاء، بالرباط، يوم 29 أكتوبر 2015، تحت شعار "المهدي بن بركة نصف قرن من الحظر المفروض على الحقيقة".

و نوه بلاغ الحزب بالفعاليات المنظمة من طرف الشبيبة الإتحادية، إحياءا لهذه الذكرى، سواء في الوقفة التي تمت أمام **مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، للمطالبة بكشف كل الحقيقة حول إغتيال الشهيد، أو الجامعة الدراسية التي أقيمت بهذه المناسبة، لتعميق التكوين النضالي والمعرفي لأعضاء الشبيبة، وفاءا للرسالة التربوية، التي كان الشهيد المهدي بنبركة يسهر عليها، لبناء أجيال مغرب الديمقراطية والحرية.

و عبر حزب الوردة عن تقديره الخاص للتظاهرة المنظمة من طرف عائلة الشهيد المهدي بنبركة ، بدعم شامل من الكتابة الإقليمية للحزب في فرنسا، والتعبير عن التضامن مع الأسرة الصغيرة للشهيد و كافة افراد عائلته.

وأكد الحزب على تأكيده تسجيل الوعد الذي قدمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لوفد المكتب السياسي، بخصوص تعميمه، لتقرير شامل حول الإختفاء القسري، يتضمن كشف حقائق حول قضية الشهيد المهدي بنبركة، وإعتبار أن هذه الخطوة، التي ستخضع للتقييم، يمكن أن تشكل تقدما في معالجة الملفات الحقوقية العالقة، والتي ينبغي أن تحترم كل مبادئ وآليات العدالة الإنتقالية.

وإعتبر حزب الوردة الذكرى الأربعين، للمسيرة الخضراء، مناسبة، لتقييم كل التضحيات التي قدمها الشعب المغربي، لصيانة وحدته، وحمايتها، والتقدم في تنمية الأقاليم الصحراوية، وإرساء أسس الجهوية، وبناء الديمقراطية، التي لا يمكن أن تتحقق في ظل تشجيع سياسية الريع واستعمال المال لإفساد الإستحقاقات الإنتخابية والممارسة الديمقراطية.

وأعلن الحزب عن تنظيم الحزب لندوة دولية، بهذه المناسبة، قصد إلقاء الأضواء على مختلف الجوانب التاريخية والقانونية والسياسية والإجتماعية، التي تدعم الحق المغربي، في إسترجاع أقاليمه الصحراوية، والحفاظ على وحدة ترابه في مواجهة مخططات التجزئة.

وأعرب الإتحاد الإشتراكي عن تضامنه المطلق مع الحركات الإحتجاجية المشروعة، التي تشهدها بلادنا، وخاصة في مدن الشمال، لمواجهة الإرتفاع المجحف، لفواتير الماء والكهرباء، والتي لا يمكن أن تنعت ب"الفتنة"، كما سماها رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، خاصة وأنه بالإضافة إلى التدبير السيء للشركة المسؤولة عن هذه الزيادات، فإن الحكومة تتقاسم هذه المسؤولية، جراء إتفاقها على إعتماد فوترة جديدة لأثمان استهلاك الطاقة الكهربائية.

و ندد المكتب السياسي بالسياسة اللاشعبية للحكومة، التي ظهرت مرة أخرى بوضوح، في القانون المالي لسنة 2016، سواء في الرفع من الضرائب التي تهم قطاعات واسعة من الموطنين، أو في الإستمرار في إجراءات تحرير أثمان المواد الإستهلاكية الأساسية، أو تجميد الأجور والتقليص من التشغيل، أو في التخلي التدريجي عن الأدوار الإقتصادية والإجتماعية للدولة، ومسؤوليتها تجاه المجتمع، الأمر الذي ينذر بمزيد من تفقير الفئات الشعبية، وخدمة المصالح الرأسمالية والفئات المنتفعة من نظام الريع والفساد والإحتكارات.

وأعلن الحزب عن التحضير لإجتماع اللجنة الإدارية والمجلس الوطني، يوم 14 نوفمبر المقبل، من أجل تقييم الأوضاع السياسية في البلاد، والوضع الحزبي، وإتخاذ القرارات الضرورية، التي تمليها المرحلة على الصعيدين السياسي والتنظيمي.

http://www.attahrir.com/?p=41689

وللذكر مثل حظ الأُنثيين ، ما بين النص والواقع.

قاسم حسن محاجنة

"وصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتعديل مدونة الأسرة بشكل يمنح للمرأة حقوقا متساوية مع الرجل في الزواج وفسخه وكذا الإرث، وذلك وفقا للفصل 19 من الدستور والمادة 16 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ." وأثارت هذه التوصية التي قدمها المجلس الوطني لحقوق الانسان في المغرب ، أثارت زوبعة من السخط ، الغضب، الشجب والتنديد مِن قبل المؤسسة الدينية ومن "ناشطات" في "كهانة القمع" النسوية ..!! بإدعاء أن المساواة في الميراث هي تعدٍ على شرع الله ، وعلى نصٍ واضحٍ وصريح ..!!

ورغم أنني أميل إلى أن النص حدّد الحد الأدنى لحصة الأنثى في الميراث ، ولم يتوعّد الذين يُعطون بناتهم حصة أكبر، بالويل والثبور وسعير جهنم فيها خالدون ...!! فالآية واضحة وصريحة : " يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ ..." ، وقد ذكرت الآية عقوبة لِمَن لا يوّرث(سعير جهنم)، وأما لمن يُساوي بين الذكر والأنثى في الميراث ،فلم تذكر الآية شيئاً بهذا الخصوص... وقد بحثتُ في "مولانا" غوغل عن العقوبة الشرعية لِمَن يُساوي في الميراث ، فلم أتوفق ..!! اللهم إلّا إذا قال لنا الشيوخ الأفاضل بأن العقوبة المنصوص عليها ، تقع على الممتنع عن التوريث وعن الذي يُساوي في الميراث ..

لكن هذا الحديث هو بمثابة فقهٍ إفتراضي ، لأن الصورة على أرض الواقع ، أشدُّ قتامة ، مما نظنُّ ونعتقد.

فأغلبية المسلمين لا يورثون بناتهم لا الثلث ولا الرُبع ، إما لأنهم لا يملكون ما يورثونه سوى الديون والهم وتعب البال ، أو في أفضل الأحوال ،فإنهم يورثون أبنائهم أمراضهم الوراثية الجسدية وعقلياتهم المحنطة .!

وعنّي شخصيا فقد ورثتُ من أبي مرضَ القلب وورثت زوجتي عن أبيها، أُمها المعاقة على كرسي مُدولب..!!

وأما القَلة المتبقية من المسلمين وخصوصاً في الأرياف فإنها ومع إيمانها العميق بتعاليم الدين ،فإنها لا تورثُ الإناث من أبنائها ، لأسباب اجتماعية ثقافية ، رغمَ ما توعدت به النصوص من عقابٍ شديد . فالبنت هي لزوجها وعائلة زوجها ، فهي مجرد "أمانة" عند والدها حتى يأتي الغريب (صاحب الأمانة) لإستردادها وضمها الى عائلتها ..!!

ومُحاولات إحداث التغيير فوقياً لم يُحالفها الحظ غالباً ، ولم تصمد هذه التغييرات أمام أول عاصفة ..!! ومثالنا على ذلك أفغانستان...!! فبعد الثورة على الملك وقيام الجمهورية ، سُنّت قوانين كثيرة في صالح مساواة المرأة بالرجل ..(كما وثّق لذلك) الروائي خالد الحسيني في روايته ،"ألف شمس ساطعة " ، وما أن سقطت جمهورية "نجيب الله" ، حتى عادت حليمة لعادتها القديمة !!وتم إلغاء كل "الإمتيازات" التي حصلت عليها المرأة بسهولة ويسر وبدعم الثقافة الذكورية السائدة .. وفي المغرب مثلا ، حتى قبل الإقتراح ، بالمساواة في الميراث ، وبوجود نص ديني يأمرُ بإعطاء المرأة ، نصف حصة الرجل ، هل ورّث الأباء المغاربة بناتهم ، كما نصّ على ذلك النصُّ المقدس ؟!

ليست لدي معلومات دقيقة ، ولكنني واثق بأن غالبية النساء المغربيات كسائر أخواتهن في بلاد العرب والمسلمين ، لم يرثنَ عن أبائهن سوى الامراض الوراثية ...

في رأيي ، ليست القضية مجرد إجراء تعديل دستوري ، لكي تتم المساواة . رغم ما للإعلان من أهمية .. بل إنّ القضية هي قضية ثقافة إجتماعية سائدة ..!! ترى في الأنثى مجرد زائر في بيت أبيها ، لا غير .. ويبقى السؤال ، لو سُنّت القوانين المطالبة بالمساواة في الميراث ، فمن سيطبقها ؟ هل ستسجن الحكومة كل رجال البلد ؟!! التثقيف ، ثم التثقيف والتثقيف ، قد يؤدي الى تغيير في الثقافة الذكورية ، وعندها ربما ستتم المساواة دون حاجة لفرضها قانونيا .. ولا يظنّ أحدٌ بأنني ضد المساواة ..!! فلستُ من كاهنات القمع ..

http://www.c-we.org/ar/show.art.asp?aid=491046

بيان في شأن التقرير الصادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان في موضوع "وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب..."

أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤخرا تقريرا موضوعاتيا حول "وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب: صون وإعمال غايات وأهداف الدستور"، قدمه للرأي العام بتاريخ 20 أكتوبر2015، وهو التقرير، الذي أثار جدلا كبيرا في مجموعة من المنابر الإعلامية والمواقع الاجتماعية، وتناول مضمونه "الممارسة الاتفاقية والمفارقة القانونية"، "المساواة والمناصفة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، وكذا "السياسات العمومية وآثارها على النساء الأكثر عرضة لانتهاك حقوقهن"...إلخ

إننا في الهيئة المغربية لحقوق الإنسان، إذ نثمن ما جاء به هذا التقرير من توصيات والتي تتناغم مع مطالب وتطلعات الحركة الحقوقية والنسائية الديمقراطية في المساواة والمناصفة، فإننا نعرب عن ما يلي:

- نؤكد على ضرورة إعمال جميع التوصيات الواردة في التقرير وإحقاقها إعمالا لمبدأ المساواة ولالتزامات المغرب الدولية الاتفاقية وتفعيلا لفصول الدستور؛
- نستغرب لاختزال التقرير والموقف منه من قبل بعض التعبيرات المجتمعية والإعلامية في توصية واحدة يتعلق جزء منها بالمساواة في الإرث، والتركيز عليها دون غيرها من المضامين والتوصيات التي يبلغ مجموعها 97 توصية تهم أوضاع المرأة ووضعية حقوقها على كافة المستويات، مع تنديدنا بالحملة الشرسة التي خاضتها بعض المواقف المناهضة التي استهدفت التقرير، والتي لم تخل من أساليب التجريح والتشهير والاستهداف الملحوظ للمرجعية الحداثية وللقيم الكونية لحقوق الإنسان؛
- ندعو السلطتين التنفيذية والتشريعية إلى اعتماد توصيات التقرير كأرضية في إنتاج القوانين المتعلقة بالمساواة والمناصفة وبإرساء الهيئات الدستورية ذات الصلة، وفي بلورة السياسات العمومية المرتبطة بتأهيل وضعية النساء بما ينهض بحقوقهن ويحفظ المكتسبات التي راكمها نضال الحركة الحقوقية والنسائية على مدى عقود؛
- ندعو الحكومة إلى الوفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية في مجال تعزيز واحترام المساواة الفعلية بين الجنسين، وننبه إلى مخاطر أي منحى تراجعي أو اختزالي محتمل في ما يتصل بحقوق النساء بشكل خاص، وبوضعية الحقوق والحريات بصفة عامة.

http://www.maghrebnews24.com/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84/

تقرير إقليمي يدعو البلدان العربية إلى جعل ثقافة حقوق الإنسان جزءا من السياسات العمومية

الرباط 3 نوفمبر 2015 (شينخوا) دعا تقرير إقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو) بتعاون مع المعهد العربي لحقوق الإنسان الدول العربية إلى جعل ثقافة حقوق الإنسان جزءا من سياساتها العمومية والاستثمار فيها، خاصة في مجالات التعليم والإعلام والثقافة.

وذكر التقرير، الذي تم تقديمه اليوم (الثلاثاء) بالرباط، خلال ندوة حول موضوع "التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، ديناميات وابتكارات المجتمع المدني" أن البلدان العربية في حاجة ماسة اليوم إلى تحويل ثقافة حقوق الإنسان من شأن تعنى به المنظمات غير الحكومية إلى سياسة عمومية شاملة يجسدها مختلف الفاعلون على أرض الواقع.

وأبرز التقرير، الذي تناول تجربة حقوق الإنسان في أربعة بلدان عربية (المغرب ومصر ولبنان وتونس)، أن التحديات التي تواجهها ثقافة حقوق الإنسان في العالم العربي تتمثل أساسا في غياب استثمار حقيقي في أنشطة تتعلق بهذه الثقافة والتضييق على منظمات المجتمع المدني، وكذا وجود صعوبات اجتماعية وثقافية تعتبر ثقافة حقوق الإنسان منتج غريب عن الخصوصية الثقافية العربية.

وأكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان (المغرب) ادريس اليزمي، في كلمة بالمناسبة، على أهمية التربية على ثقافة حقوق الإنسان، خاصة في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية وتحولات سياسية، مبرزا المبادرات التي اتخذها المجلس والرامية إلى التشجيع على فتح نقاش وطني لتحديد مدى تملك المواطنين المغاربة لثقافة حقوق الإنسان وتقييم حصيلة الإجراءات والخطط المعتمدة بهذا الخصوص.

من جانبه، قال رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان عبد الباسط بن حسن إن التقرير الإقليمي الأولي الذي تم إنجازه بتعاون مع المركز الدولي للعلوم الإنسانية يؤسس لتقليد جديد يرتكز على التعرف على تجارب البلدان المتقدمة في مجال حقوق الطفل والنساء واللاجئين والمهاجرين على وجه الخصوص، قصد الاستفادة منها واستخلاص الدروس.

واعتبر أن البلدان العربية من "أفقر البلدان في إنتاج المعرفة في مجال حقوق الإنسان" .

وشدد على ضرورة جعل ثقافة حقوق الإنسان ليس فقط آلية لتطوير المعارف في هذا المجال، ولكن أيضا لإجراء تغيير شمولي يهم السياسات والمؤسسات والعقليات والسلوكيات، مبرزا أهمية وجود قيادات مجتمعية في مجال حقوق الإنسان تقوم بالتثقيف وبفتح الحوار وبدور الوساطة وتعتمد الفن والإبداع لنشر ثقافة حقوق الإنسان.

من جهته، أكد بينيت شنتالنجسي، الخبير بمنظمة (اليونيسكو)، على ضرورة إيجاد السبل الكفيلة بضمان استدامة ثقافة حقوق الإنسان بالمنطقة العربية وفتح آفاق للتربية على هذه الحقوق من خلال اعتماد نموذج تعليمي يشجع على نشر قيم المواطنة وثقافة حقوق الإنسان.

وأشار إلى أن هذا اللقاء يشكل مناسبة لإغناء هذا التقرير الإقليمي بأفكار ومقترحات يقدمها فاعلون في المجتمع المدني وممثلو وزارة التعليم بكل من المغرب ومصر ولبنان وتونس لتحقيق الأهداف المنشودة.

وتتواصل أعمال هذه الندوة على مدى يومين بمناقشة مواضيع تهم "الابتكارات البيداغوجية للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان : أية مقاومات " و " التربية على المواطنة وحقوق الإنسان والقيم : أية وقائع" و "تكوين المكونين في مجال حقوق الإنسان".

http://arabic.news.cn/2015-11/03/c_134780394.htm

Stratégie nationale de lutte contre la corruption

Le Maroc est déterminé à éradiquer toutes les formes de prévarication

La stratégie marocaine de lutte contre la corruption qui sera lancée dans les prochaines semaines, vise à éradiquer toutes les formes de prévarication, a souligné mardi à St-Pétersbourg (Nord-Ouest de la Russie) le ministre délégué chargé de la fonction publique et de la modernisation de l'administration, Mohamed Moubdie. Dans une déclaration à la MAP en marge de sa participation à la 6e session de la conférence des Etats parties à la convention des Nations-Unis contre la corruption, le ministre a indiqué que le gouvernement s'apprête à mettre en œuvre une stratégie nationale globale pour les années 2015-2025, jugeant nécessaire un tel plan d'action d'envergure pour étoffer toutes les mesures et les initiatives lancées jusque-là et qui demeurent, selon lui, insuffisantes.

Il a, rappelé à ce propos, la création de l'Instance Centrale de prévention de la Corruption, le Conseil National des Droits de l'Homme, le renforcement des prérogatives de la cour des comptes ainsi que celles de l'Inspection Générale de l'Administration Territoriale, sans oublier les autres mesures concernant notamment la loi sur les marchés, la généralisation du concours pour l'accès à la fonction publique ou encore la protection des témoins et les dénonciateurs des actes de corruption. Et de souligner que cette stratégie nationale de lutte contre la corruption qui concerne tous les départements ministériels, repose sur trois axes à savoir une nouvelle législation, une moralisation de la vie publique et aussi une matérialisation des conventions internationales.

Tout en réaffirmant que la lutte contre la corruption figure par les priorités du gouvernement comme en témoignent les multiples mesures prises ces dernières années, M. Moubdie, note, cependant, que l'éradication de ce fléau est la responsabilité de tous et non pas seulement celle d'un département ou de l'Etat. Il a estimé, à ce propos, que la loi et les mesures répressives ne suffisent pas à elles seules d'en finir avec la corruption, appelant à la sensibilisation qui implique l'ensemble des composantes de la société, entre autres, les associations, les partis politiques et les médias. "Certes, les résultats enregistrés sur ce registre ne sont pas encore probants mais le gouvernement est résolument engagé pour lutter efficacement contre la corruption, un choix irréversible", a-t-il assuré, relevant que le fléau affecte toutes les sociétés et les pays dans le monde.

Concernant, par ailleurs, sa participation à cette session onusienne qui se prolonge jusqu'au 6 novembre, il a mis en exergue les contributions de la délégation marocaine dans les travaux et la qualité des rencontres avec les participants qui ont désigné le Maroc comme rapporteur général, soulignant l'importance de ce conclave qui réunit les représentants des Etats signataires de la convention des Nations-Unis contre la corruption, preuve de leur détermination à inscrire leur action dans l'effort institutionnel international visant à éradiquer toutes les formes de prévarication qui nuisent à l'image des pays et freinent le processus de leur démocratisation et leur développement.

Une session, a-t-il noté, qui consolide les acquis les résolutions prises lors des précédentes réunions, notamment celle tenue en octobre 2011 au Maroc, couronnée par la déclaration de Marrakech. Une feuille de route axée sur la prévention comme instrument de lutte contre toutes les formes de prévarication et représente aussi un des fondamentaux de la convention des Nations-Unis contre la corruption. Et de saluer les efforts déployés par l'Office des Nations-Unis contre le crime et la drogue pour lutter contre le fléau, appelant à la mutualisation des efforts pour progresser davantage sur ce chemin, et ce, dans le cadre de la convention des Nations-Unis contre la corruption. Une convention adoptée en 2003 par l'assemblée générale des Nations-Unis et signée à ce jour par 177 Etats. Elle concerne cinq volets à savoir l'incrimination des actes de corruption, la coopération internationale, le recouvrement des avoirs et des biens mal acquis, l'assistance technique ainsi que l'échange des informations.

La délégation marocaine présente aux travaux présidée par le ministre délégué chargé de la fonction publique et de la modernisation de l'administration, Mohamed Moubdie, comprend des représentants des ministères des affaires étrangères et de la coopération, de l'économie et des finances et de la justice et des libertés ainsi que de la mission permanente du Maroc en Autriche, de l'Instance Centrale de prévention de la Corruption et de la Confédération Générale des Entreprises du Maroc.

Réseau marocain Euromed des ONG

«La parité et l'égalité un pas essentiel pour la mise en œuvre de la Constitution»

Le Réseau marocain Euromed des ONG a accueilli avec satisfaction le contenu du rapport thématique sur « L'état de la parité et de l'égalité au Maroc : préserver et rendre effectif les finalités et les objectifs constitutionnels» que le CNDH a présenté le mardi 20 octobre 2015.

Après avoir pris connaissance du résumé dudit rapport, le Réseau souligne son appréciation du contenu du rapport thématique et le considère comme un pas audacieux vers la mise en œuvre de la nouvelle Constitution, la reconnaissance de l'égalité et de la parité, l'ouverture de la voie de l'Ijtihad loin de l'intolérance et du réductionnisme et vers la construction d'une société moderne.

Il considère le rapport dans son ensemble comme une importante réalisation, en phase avec la Constitution dans son esprit et son contenu, notamment au sujet du mariage, de l'héritage et de la suppression de toutes les formes de discrimination à l'encontre de la femme, conformément à l'article 19 de la Constitution et l'article 16 de la CEDAW.

Le Réseau marocain Euromed des ONG insiste également sur la nécessité de soutenir, de préserver et d'activer cet acquis qui lève une injustice abusive du droit de la femme marocaine et fait valoir les valeurs de liberté, d'égalité et les revendications du mouvement féminin, démocratique et civique.

Il félicite l'ensemble des composantes du mouvement féminin et démocratique du Maroc pour cet acquis et considère ses résultats faisant partie de leurs luttes permanentes.

Enfin, le Réseau marocain Euromed des ONG déclare son engagement dans toutes les initiatives soutenant cette réalisation dans le but d'ouvrir un débat objectif global sur le contenu du rapport, en expliquer le contenu et le défendre.

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

SOCIETE

4441/23

Conseil de la famille et de l'enfance

Les députés se préparent aux amendements

- **Ses prérogatives limitées à un avis consultatif**
- **La composition pose également problème**

L'EXAMEN du projet de loi organique relatif au Conseil consultatif de la famille et de l'enfance n'est qu'à ses débuts au sein de la Commission de la justice et de la législation. Mais déjà des députés pensent à la nécessité d'amender certains de ses points faibles. Le premier porte sur l'une des attributions le liant au caractère consultatif. Le Conseil ne pourra présenter que des avis, des propositions et des recommandations. Il peut participer à l'animation du débat public et élaborer des études. Il ne peut se prononcer que si le Roi, le gouvernement ou le Parlement le lui demandent.

Le CNDH qui a donné son avis avant l'élaboration du texte a recommandé de doter le Conseil de la capacité «de s'autosaisir pour évaluer les politiques publiques dont l'impact sur la famille et l'enfance est évident». Il a également proposé que l'instance ait un champ élargi d'intervention avec des prérogatives lui permettant des actions sur le terrain comme soutenir les parents dans l'éducation, encourager les formes de solidarité familiale, etc. Mais rien de ce genre n'a été inscrit dans la loi.

Nouzha El Ouafi, député du PJD, est consciente de ces manquements: «Nous avons besoin d'approfondir le débat pour définir le modèle que nous voulons adopter pour le Conseil. Va-t-on créer une instance «light» qui n'est là que pour formuler des avis et des études ou bien une entité à caractère décisionnel comme l'ont fait beaucoup de pays. Surtout que nous disposons déjà du Conseil économique, sociale et environnemental qui joue pleinement son rôle de consultant».

Le deuxième point faible porte sur sa composition. Parmi ses 20 membres, le Conseil ne comprendra que quatre de la société civile, choisis par les deux présidents du Parlement, et cinq experts, nommés par le Roi. Le reste représente le patronat, les syndicats, l'administration, le Conseil supérieur de la magistrature et… le Conseil supérieur des oulémas. «Si on se limite à la conception d'un conseil consultatif, la composition va poser problème. Car il y a très peu de représentants de la société civile. Et ce sont eux qui connaissent bien le terrain», ajoute El Ouafi. Le CNDH avait un avis différent. Il a suggéré que le Conseil puisse nommer la moitié de ses membres à travers un comité d'experts qui les choisira selon des critères d'expertise et d'engagement tout en respectant le principe de la parité.

Ce n'est pas la première fois qu'une des instances instituées par la Constitution 2011 soit taillée dans un format «light». Le projet de loi de l'Autorité pour la parité, un autre texte en discussion durant cette session parlementaire a également déçu. Des associations des droits de la femme avaient dressé une levée de boucliers contre le projet en raison de la faible institution qu'il prévoit (L'Economiste du 17 août 2015).❑

Mehdi LAHDIDI

Pour réagir à cet article: courrier@leconomiste.com

La régionalisation négligée…

LES considérations relatives à la régionalisation avancée ont été totalement oubliées lors de l'élaboration du projet de loi relatif au Conseil consultatif de la famille et de l'enfance. Bien qu'il ait pour rôle de veiller sur les besoins des régions, rien dans le texte ne l'y prépare.❑

Umm Kuha et le CNDH

N'en déplaise aux médias férus de polémique, le débat sur l'héritage n'opposerait pas les laïques aux islamistes

La question de l'égalité et de la parité est au cœur de l'agenda politique sur la mise en œuvre des objectifs de la nouvelle Constitution. Il est donc tout à fait légitime que le Conseil national des droits de l'Homme fasse le point sur cet aspect du chantier législatif, livre au débat ses recommandations en matière de droits économiques, sociaux et culturels, y compris «la transposition de la non-discrimination relative à la succession dans l'ordre juridique national». La législation successorale est inégalitaire. C'est un fait. Pourquoi cette levée de boucliers sur cette question, fût-elle complexe et sensible ? Ne faudrait-il pas interpeller les politiques, Ahl ray, les intellectuels et impliquer les citoyens sur cette question, dans un débat de société serein et constructif.

Rappelons qu'il y quinze siècles, Umm Kuha, une «citoyenne» de Médine, est venue se plaindre au Prophète d'avoir été lésée dans ses droits à l'héritage d'un patrimoine laissé par son mari et confisqué par ses proches. C'est ce fait qui est considéré Sabab Nouzoul du verset «Dieu vous recommande, en ce qui concerne vos enfants : aux garçons l'équivalent de la part de deux femmes» (Sourate Annissaa). Rappelons qu'en cette période, les Arabes ne reconnaissaient aucun droit à l'héritage ni aux femmes ni aux enfants. La révélation de ce verset a corrigé une injustice sociale. Rappelons aussi que ce verset n'est pas unique, une quinzaine de versets concernent le devenir des biens laissés par le défunt. L'héritage dépend entre autres du degré de parenté et de la responsabilité qui incombe à l'héritier vis-à-vis de sa famille. Dans le système successoral musulman cohabite une multitude de cas où la femme hérite de la moitié de ce qu'hérite l'homme, d'autres où elle hérite la même part ou plus que celle de l'homme, d'autres où elle hérite seule. Rappelons enfin que le Saint Coran traite de trois modalités de transmission du patrimoine : la wassiyya ou le legs testamentaire; la atiyya ou donation et le werth ou l'héritage. Pour autant, faut-il considérer que le système successoral est clos ? Deux raisons essentielles militent pour voir les choses autrement : le monde change et la pensée est appelée à épouser ces changements. Le régime successoral est discriminatoire, fondé encore sur les privilèges masculins. Le déphasage est de plus en plus flagrant entre le système légal de transmission des biens par héritage, bâti sur le modèle traditionnel de la famille patriarcale et les structures actuelles de la famille moderne, famille de type conjugal. Il faut donc mettre le dispositif juridique en harmonie avec la nouvelle échelle de valeurs en usage dans la société. Les portes de l'Ijtihad ne sont pas fermées même si l'herméneutique classique le réduit dans ses méthodes et limite son champ d'application. Le Saint Coran est un stimulant pour la vie de l'esprit. Il faut éviter de tomber dans ce que Mohammed Arkoun a qualifié de paradoxe de l'islam; ce fossé qui se creuse dans le parcours de la vie entre deux voies : «celle que la Parole de Dieu et le Modèle exemplaire du Prophète fondent et orientent vers le salut éternel et celle de la réalité objective de l'historicité telle que l'impose l'écriture critique de l'histoire concrète» (Humanisme et Islam, Combats et propositions). La thématique de l'héritage est donc sujette à des interrogations, des révisions, des réévaluations des connaissances. Au niveau du vécu en terre marocaine, le droit coutumier a imprégné la Shari'a. La pratique d'Al Kad ou S'aya, prévalant dans la région de Souss,

permettait à une femme mariée de disposer d'une partie du patrimoine légué par son époux à son décès avant de bénéficier de sa part comme héritière. Cet acte intervenait comme une reconnaissance de la participation de la femme à l'accumulation du capital du foyer. Ce droit coutumier a été appliqué dans la région des Jbalas par des fouqahas. Plus récemment cette pratique a inspiré des jugements des tribunaux sur la question du partage des biens après le divorce.

Les systèmes moraux, juridiques ou religieux ont toujours admis la distinction fondamentale entre l'esprit et la lettre de la loi. Macqâcid a-Shari'a n'ont pas d'autres finalités que d'introduire dans la loi les ajustements et les affinements nécessaires à son adaptation à l'évolution des mentalités et des besoins. Les docteurs de la loi ont eu recours à cette technique rationaliste pour élargir les horizons d'un droit figé dans un système rigide scolastique de législation (taqlîd), dépassé par les circonstances historiques. C'est ainsi qu'Allal al-Fâssî (Maqâçid a-Shari'a al-islâmiyya), Abdelhadi Boutaleb (cf. Pour mieux comprendre l'islam) ont repensé les droits de la femme en tenant compte à la fois de la stabilité familiale et de l'impératif de justice prôné par le Saint Coran. Aujourd'hui, des chercheurs appartenant à des générations plus jeunes, d'ici ou d'ailleurs, mobilisent les avancées des sciences sociales, dévoilent les aspects misogynes de l'herméneutique classique et nous invitent à moderniser notre législation, y compris dans le volet droits de succession. L'islam a consacré le principe de la liberté universelle avec ses trois ramifications fondamentales : la liberté de pensée (plusieurs versets du Saint Coran), la liberté de conviction (pas de contrainte en religion : sourate Al baqara) et la liberté d'expression (concept de Shûra consacré par les sourates 'âl imran et Shûra). En le faisant, il a opté pour la loi de la raison, non pour celle des ancêtres, des usages et des coutumes. N'en déplaise aux médias férus de polémique, le débat sur l'héritage n'opposerait pas les laïcs aux islamistes. Au plus profond de ce débat gît la réflexion sur l'islam libéral. Si quelques milieux veulent s'opposer ou ignorer la laïcité, il faut rappeler que des laïcités de toutes sortes se sont introduites dans son vécu social et politique comme l'ont si bien démontré un Abdellah Laroui et un Abdou Filali-Ansari. (cf. L'islam est-il hostile à la laïcité ?). Le débat est plutôt interne à l'islam, celui de libérer la pensée islamique des fermetures dogmatiques imposées par des siècles de lecture close, répétitive et rigide du texte coranique, et qui ont fini par instituer ce que Yadh Ben Achour appelle «l'impensé et l'impensable dans la pensée islamique» (cf. La deuxième Fatiha, l'islam et la pensée des droits de l'homme). Refuser le débat sur cette question c'est épouser une lecture littérale du texte révélé, et s'enfermer dans l'herméneutique classique, qui a dominé l'univers mental du monde musulman au cours des quinze siècles d'existence.

http://lavieeco.com/news/debat-chroniques/umm-kuha-et-le-cndh.html

Lutte contre la corruption : Une volonté d'en finir avec toutes les formes de prévarication

La stratégie marocaine de lutte contre la corruption qui sera lancée dans les prochaines semaines, vise à éradiquer toutes les formes de prévarication, a souligné mardi à St-Pétersbourg (Nord-Ouest de la Russie) le ministre délégué chargé de la fonction publique et de la modernisation de l'administration, Mohamed Moubdie. Dans une déclaration à la MAP en marge de sa participation à la 6ème session de la conférence des Etats parties à la convention des Nations-Unis contre la corruption, le ministre a indiqué que le gouvernement s'apprête à mettre en œuvre une stratégie nationale globale pour les années 2015-2025, jugeant nécessaire un tel plan d'action d'envergure pour étoffer toutes les mesures et les initiatives lancées jusque-là et qui demeurent, selon lui, insuffisantes. Il a, rappelé à ce propos, la création de l'Instance Centrale de prévention de la Corruption, **le Conseil National des Droits de l'Homme**, le renforcement des prérogatives de la cour des comptes ainsi que celles de l'Inspection Générale de l'Administration Territoriale, sans oublier les autres mesures concernant notamment la loi sur les marchés, la généralisation du concours pour l'accès à la fonction publique ou encore la protection des témoins et les dénonciateurs des actes de corruption. Et de souligner que cette stratégie nationale de lutte contre la corruption qui concerne tous les départements ministériels, repose sur trois axes à savoir une nouvelle législation, une moralisation de la vie publique et aussi une matérialisation des conventions internationales. Tout en réaffirmant que la lutte contre la corruption figure par les priorités du gouvernement comme en témoignent les multiples mesures prises ces dernières années, M. Moubdie, note, cependant, que l'éradication de ce fléau est la responsabilité de tous et non pas seulement celle d'un département ou de l'Etat. Il a estimé, à ce propos, que la loi et les mesures répressives ne suffisent pas à elles seules d'en finir avec la corruption, appelant à la sensibilisation qui implique l'ensemble des composantes de la société, entre autres, les associations, les partis politiques et les médias. « Certes, les résultats enregistrés sur ce registre ne sont pas encore probants mais le gouvernement est résolument engagé pour lutter efficacement contre la corruption, un choix irréversible », a-t-il assuré, relevant que le fléau affecte toutes les sociétés et les pays dans le monde. Concernant, par ailleurs, sa participation à cette session onusienne qui se prolonge jusqu'au 6 novembre, il a mis en exergue les contributions de la délégation marocaine dans les travaux et la qualité des rencontres avec les participants qui ont désigné le Maroc comme rapporteur général, soulignant l'importance de ce conclave qui réunit les représentants des Etats signataires de la convention des Nations-Unis contre la corruption, preuve de leur détermination à inscrire leur action dans l'effort institutionnel international visant à éradiquer toutes les formes de prévarication qui nuisent à l'image des pays et freinent le processus de leur démocratisation et leur développement. Une session, a-t-il noté, qui consolide les acquis les résolutions prises lors des précédentes réunions, notamment celle tenue en octobre 2011 au Maroc, couronnée par la déclaration de Marrakech. Une feuille de route axée sur la prévention comme instrument de lutte contre toutes les formes de prévarication et représente aussi un des fondamentaux de la convention des Nations-Unis contre la corruption. Et de saluer les efforts déployés par l'Office des Nations-Unis contre le crime et la drogue pour lutter contre le fléau, appelant à la mutualisation des efforts pour progresser davantage sur ce chemin, et ce, dans le cadre de la convention des Nations-Unis contre la

corruption. Une convention adoptée en 2003 par l'assemblée générale des Nations-Unis et signée à ce jour par 177 Etats. Elle concerne cinq volets à savoir l'incrimination des actes de corruption, la coopération internationale, le recouvrement des avoirs et des biens mal acquis, l'assistance technique ainsi que l'échange des informations. La délégation marocaine présente aux travaux présidée par le ministre délégué chargé de la fonction publique et de la modernisation de l'administration, Mohamed Moubdie, comprend des représentants des ministères des affaires étrangères et de la coopération, de l'économie et des finances et de la justice et des libertés ainsi que de la mission permanente du Maroc en Autriche, de l'Instance Centrale de prévention de la Corruption et de la Confédération Générale des Entreprises du Maroc.

http://lavieeco.com/news/actualite-maroc/lutte-contre-la-corruption-une-volonte-den-finir-avec-toutes-les-formes-de-prevarication.html

« La rentrée littéraire au Maroc », une manifestation organisée par l'Union des éditeurs marocains dans plus de 25 villes

L'Union des éditeurs marocains a annoncé l'organisation de la première édition de « La rentrée littéraire au Maroc », le 10 novembre courant, dans plus de 25 villes marocaines.

Organisée en partenariat avec le ministère de la Culture, le **Conseil national des droits de l'Homme** et l'ambassade de France au Maroc, cette édition sera tenue sous forme de « portes ouvertes » devant le grand public afin de lui permettre un contact direct avec le livre, indique un communiqué de l'Union des éditeurs marocains.

Pour parer à la problématique du faible intérêt pour la lecture et l'achat du livre, les organisateurs se fixent comme objectif de placer le livre au cœur du paysage culturel national riche par la diversité de ses affluents, le but étant de contribuer à tisser une relation affective entre le public et le livre et convertir les librairies en espaces actifs à même d'attirer des lecteurs de tout âge et de toutes catégories professionnelles, précise le communiqué.

L'Union des éditeurs marocains éditera, dans le cadre de cette manifestation marquée par la participation de plusieurs écrivains, un guide comprenant plusieurs informations relatives aux nouvelles éditions dont le nombre a atteint 170 titres.

Le catalogue comprend toutes les données concernant cette Rentrée : les nouveautés (170 titres), les nombreuses librairies et bibliothèques, y compris celles gérées par le Ministère de la Culture (22 bibliothèques), le Conseil National des Droits de l'Homme (13 commissions régionales), 12 Instituts français, qui organiseront les portes ouvertes en présence de plusieurs auteurs...

Notre objectif cette année est atteint : sensibiliser les responsables politiques, les décideurs, les parents, les organisations de la société civile, le secteur privé, les médias…

Devant faire partie intégrante de tout projet de réforme globale, le livre est un objet précieux, une richesse nationale à entretenir, unpatrimoine à respecter. Sa promotion est une nécessité et un devoir national et universel.

Rendons donc hommage au livre et aux auteurs marocains, et que la lecture retrouve sa place dans notre éducation et dans notre culture, tous cœurs confondus.

http://www.medias24.com/Agenda/159297-La-rentree-litteraire-au-Maroc-le-10-novembre-dans-plus-de-25-villes-marocaines.html

http://www.medias24.com/Agenda/159297-La-rentree-litteraire-au-Maroc-le-10-novembre-dans-plus-de-25-villes-marocaines.html

http://femmesdumaroc.com/actualite/culture-le-maroc-organise-sa-propre-rentree-litteraire-22971

http://lavieeco.com/news/culture/la-rentree-litteraire-au-maroc-une-manifestation-organisee-par-lunion-des-editeurs-marocains-dans-plus-de-25-villes.html

Marche verte: Les CRDH à l'origine d'"un changement radical" dans la culture des droits de l'Homme dans les provinces du sud (CRDH-Dakhla/Aousserd)

Par Mustapha Sguenfle

Rabat – La compréhension et la diffusion de la culture des droits de l'Homme dans les provinces du sud ont connu "un changement radical" depuis l'installation des Commissions régionales des droits de l'Homme, dans cette région marocaine qui fête cette année à l'instar des autres régions du Royaume le 40-ème anniversaire de la glorieuse Marche verte, indique Bilal Samba, membre de la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH-Dakhla/Aousserd).

Depuis l'installation des Commissions régionales des droits de l'Homme conformément aux dispositions du Dahir 1-11-19 du 1er Mars 2011, "les provinces du sud ont témoigné d'un changement radical en termes de compréhension et de diffusion de la culture des droits de l'Homme", un des importants chantiers engagés dans la région, relève M. Samba dans un entretien accordé à la MAP à l'occasion de la Marche Verte.

Les Commissions régionales des droits de l'Homme dispensent des formations en partenariat avec plusieurs organisations internationales et institutions intervenant en la matière, comme l'Institut des droits de l'homme de Genève, souligne cet acteur associatif.

"Au cours de ces quatre années, nous avons essayé, dans le cadre des Commissions installées à Laâyoune et Dakhla, de nous ouvrir aux citoyens, afin d'impulser ce grand chantier qui, certes, demeure ouvert et dont les portées sont illimitées, mais dont les indicateurs de succès sont d'ores et déjà évidents à la faveur de l'interaction positive, permanente et efficace promue dans le cadre des activités visant à diffuser la culture des droits humains, à la fois parmi les élèves et les personnes engagées dans les associations parallèles intervenant en la matière", déclare-t-il.

Les Commissions régionales installées à Dakhla et à Laâyoune ont donné un nouveau souffle aux procédures de règlement des griefs déposées contre des comportements appartenant à une époque révolue, juge à cet égard M. Samba.

Et d'ajouter qu'en créant le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et ensuite les Commissions régionales qui en relèvent, le Maroc s'est engagé, de manière résolue et efficace, dans le processus de protection des droits de l'Homme, ce qui constitue un gage pour embrasser les principes de Paris et une avancée audacieuse qui a "grandement surpris plusieurs pays voisins".

Le militant marocain des droits de l'Homme estime que la crédibilité du CNDH et de ses Commissions est saluée par tous, à commencer par la population sahraouie, notant que "si nous observons la cadence des mouvements de protestations enregistrés au cours des dernières années, nous pourrons relever qu'ils deviennent de moins en moins nombreux, voire quasi-inexistantes".

Pour lui, cela s'explique par le fait que les plaintes déposées auprès des Commissions régionales reçoivent des réponses adéquates. "Les plaintes réceptionnées par les Commissions sont soumises à des groupes de travail dédiés à la surveillance des violations des droits de l'Homme et à leur protection, lesquels groupes saisissent le CNDH à leur sujet", explique-t-il.

Et M. Samba d'ajouter que cet état de fait a également coupé la route aux agissements des ennemis de l'intégrité territoriale, tant à l'intérieur qu'à l'extérieur du pays. L'opinion internationale, les rapporteurs spéciaux des Commissions de l'Organisation des Nations-unies et les associations internationales de défense des droits de l'Homme ont témoigné, dans ce sens, de la présence d'une représentation crédible et faisant l'objet de fierté des citoyens des provinces du sud.

Interrogé par la MAP sur les points essentiels sur lesquels il convient de s'atteler, l'acteur associatif juge qu'il importe en premier lieu de faire valoir que la réclamation des droits se fait dans le cadre du respect de la loi et de la Constitution.

"Les droits doivent être réclamés dans le cadre de ce que stipule la loi et la Constitution du Royaume et parallèlement aux conventions internationales que le Maroc a approuvées de manière volontaire", dit-il, soulignant à cet égard que la compréhension de ces dispositions est indispensable au progrès de la vie publique de l'ensemble des citoyens marocains, y compris ceux des provinces du sud.

La société civile a un rôle imminent à jouer dans ce sens, étant donné que l'Etat ne peut assumer toutes les responsabilités. "C'est à la société civile qu'incombe la tâche de mettre en place les politiques de l'Etat", relève Bilal Samba, jugeant que l'action de la société civile doit être en phase avec la politique générale de la nation.

Il en ressort que "nous avons besoin d'une société civile qui soit consciente, cultivée et "obstinée" dans le sens positif du terme, c'est-à-dire qui soit assoiffée de la mission de contribuer au progrès de la société".

Natif de Laâyoune en 1972, Bilal Samba est un acteur et activiste associatif.

http://www.mapexpress.ma/actualite/opinions-et-debats/marche-verte-les-crdh-lorigine-dun-changement-radical-culture-droits-lhomme-les-provinces-du-sud-crdh-dakhlaaousserd/

Un rapport régional préliminaire appelle à placer la culture des droits de l'Homme au cœur des politiques publiques arabes

Rabat – Un rapport régional préliminaire réalisé par l'Organisation des Nations unies pour l'éducation, la science et la culture (UNESCO) en collaboration avec l'Institut arabe des droits de l'Homme, souligne la nécessité impérieuse de placer la culture des droits de l'Homme au cœur des politiques publiques arabes et de l'exploiter, notamment dans les domaines de l'enseignement, des médias et de la culture.

Présenté, mardi à Rabat, lors d'une conférence sur le thème "L'éducation à la citoyenneté et aux droits de l'Homme, des dynamiques et des inventions de la société civile", ce rapport relève le besoin des pays arabes de faire de la culture des droits de l'Homme une politique publique globale concrétisée sur le terrain par les différents intervenants.

Ce rapport, qui jette la lumière sur l'expérience en matière des droits de l'Homme de quatre pays arabes (Maroc, Egypte, Liban et Tunisie), indique que les défis auxquels fait face la culture des droits de l'Homme dans le monde arabe concernent essentiellement l'absence d'activités réelles liées à cette culture, la restriction du champs d'action des organisations de la société civile, ainsi que les idées reçues qui considèrent que la culture des droits est étrangère aux spécificités culturelles arabes.

Dans une allocution à cette occasion, le président du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH),** Driss El Yazami, a mis l'accent sur l'importance de l'éducation à la culture des droits de l'Homme, en particulier dans les sociétés qui vivent une période de transition et connaissent des mutations politiques, mettant en relief les initiatives mises en places par le Conseil, dans le but d'engager un débat national consacré à l'évaluation du niveau de maîtrise de la culture des droits de l'Homme par les citoyens marocains et des réalisations et mesures prises en la matière.

Concernant les efforts déployés dans ce cadre, M. El Yazami a fait savoir que l'Institut national de formation dans le domaine des droits de l'Homme, qui sera inauguré dans les prochains jours, s'assigne pour objectifs de former les cadres et les membres des commissions régionales du CNDH et de contribuer au renforcement des capacités des acteurs associatifs œuvrant en particulier dans le domaine des droits des enfants et des personnes en situation de handicap.

Cet institut permettra également aux délégations arabes et africaines de s'informer de l'expérience du Maroc en matière de réforme démocratique, considérée comme un modèle à l'échelle régionale, et de ses efforts de promotion des droits de l'Homme, a-t-il ajouté.

De son côté, le président de l'Institut arabe des droits de l'Homme, Abdelbasset Ben Hassen, président de l'Institut arabe des droits de l'Homme a indiqué que ce rapport régional préliminaire, réalisé en collaboration avec le Centre international des sciences humaines, a instauré une nouvelle tradition qui consiste à s'inspirer et tirer des leçons des expériences des pays développés, notamment en matière des droits des enfants, des femmes, des réfugiés et des immigrés.

Il a, en outre, relevé que les pays arabes sont à l'opposé, "parmi les pays les plus pauvres en matière de production de la connaissance dans le domaine des droits de l'Homme".

M. Ben Hassen a également insisté sur la nécessité de faire de la culture des droits de l'Homme un outil, non seulement de développement des connaissances dans ce domaine, mais également de réalisation d'un changement radical des politiques, des institutions, des mentalités et des comportements, soulignant l'importance de l'existence d'élites sociétales dans le domaine des droits de l'Homme, chargées de cultiver, d'engager un débat, d'assurer la médiation et de diffuser la culture des droits de l'Homme.

Pour sa part, Benit Shantalnjsi , expert à l'UNESCO a mis l'accent sur l'impératif de trouver les solutions à même de garantir la pérennité de la culture des droits de l'Homme dans le monde arabe et d'ouvrir des perspectives d'éducation à ces droits à travers l'adoption d'un modèle d'enseignement qui encourage la diffusion des valeurs de citoyenneté et la culture des droits de l'Homme.

Il a, en outre, noté que cette rencontre représente une opportunité d'enrichir ce rapport avec des idées et des propositions présentées par des acteurs de la société civile et des représentants des ministères de l'enseignement du Maroc, de l'Egypte, du Liban et de la Tunisie, en vue de réaliser les objectifs escomptés.

Cette rencontre, de deux jours, constitue l'occasion de débattre de plusieurs questions portant notamment, sur les innovations pédagogiques de l'éducation à la citoyenneté et à la culture des droits de l'Homme et sur la formation dans le domaine des droits de l'Homme.

http://www.mapexpress.ma/actualite/opinions-et-debats/rapport-regional-preliminaire-appelle-placer-culture-droits-lhomme-au-coeur-politiques-publiques-arabes/

Marche Verte: La promotion et la défense des droits de l'homme dans les provinces du Sud ont connu un "saut qualitatif" (CRDH Dakhla-Aousserd)

Omar El Mrabet.

Rabat – La promotion et la défense des droits de l'homme dans les provinces du sud ont enregistré, ces dernières années, un "saut qualitatif" et ce dans le cadre des efforts du Maroc pour consolider l'Etat de droit dans le Royaume et plus particulièrement dans ses provinces sahariennes qui fêtent à l'instar des autres régions le 40-ème anniversaire de la glorieuse Marche Verte, a souligné M. Abdellah El Hannouni, membre de la Commission régionale des droits de l'Homme de Dakhla-Aousserd.

"Depuis la récupération des provinces du sud par le Maroc, les libertés publiques se sont vues consolidées, la liberté de manifestation a été garantie et la liberté d'expression a été consacrée dans le cadre des lois en vigueur", a précisé M. El Hannouni dans un entretien à la MAP à l'occasion de la fête de la Marche Verte.

Ces réalisations en matière des droits de l'homme, a-t-il ajouté, sont le fruit de l'engagement sérieux du Royaume pour la promotion et la préservation des droits humains tels qu'ils sont universellement reconnus.

Les différentes réalisations et les actions menées par le Maroc en matière des droits de l'homme dans les provinces du sud ont été reconnues et saluées par les organisations internationales ayant visité la région, ainsi que par l'Envoyé personnel du Secrétaire général des Nations Unies pour le Sahara, Christopher Ross, a rappelé M. El Hannouni, également membre du Conseil Royal Consultatif des Affaires Sahariennes (CORCAS).

Ce processus de promotion des droits humains a été couronné par la création des commissions des droits de l'Homme, par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), dans les différentes régions du Royaume, dont celle de Dakhla-Aousserd, a-t-il indiqué, notant que la philosophie ayant présidé à la mise en place de ces commissions repose sur le principe de la proximité et l'intérêt accordé aux attentes de la population en la matière.

Après avoir mis en exergue l'importance de la consolidation de la culture des droits de l'homme à travers la formation et la sensibilisation, M. El Hannouni a fait noter que la création de pareilles commissions est de nature à conforter davantage la promotion des droits humains et à mettre à la disposition des personnes lésées les moyens de leur réhabilitation.

A propos de la dynamique de développement économique que connaissent les provinces du Sud, le membre de la CRDH Dakhla-Aousserd a relevé que, depuis 1975, les villes du Sahara marocain ont opéré une "véritable révolution" en termes de progrès et de croissance, assurant qu'un grand nombre de projets, touchant à tous les secteurs d'activité, a été lancé et mis en œuvre pour assurer prospérité et bien-être au profit de la population locale.

Les investissements de grande envergure réalisés par l'Etat marocain depuis 40 ans ont permis aux provinces du sud de jeter les bases d'une économie régionale solide et durable et d'atteindre un taux de

croissance élevé, a-t-il fait observer, ajoutant que le Sahara marocain est actuellement un chantier ouvert, qui offre des perspectives de développement prometteuses dans tous les secteurs.

Et de souligner que "les provinces sahariennes n'ont rien à envier aux autres régions du Royaume comme en attestent les efforts colossaux de l'Etat qui ont couvert tous les secteurs vitaux de la vie quotidienne de la population des provinces du sud".

"Le chantier de la régionalisation avancée contribuera, sans nul doute, à donner un nouvel élan à la dynamique de croissance que connaissent les différentes villes du Sahara et à consolider la démocratie participative qui place l'être humain au centre de toute politique de développement", a conclu M. El Hannouni.

http://www.mapexpress.ma/actualite/opinions-et-debats/marche-verte-promotion-defense-droits-lhomme-les-provinces-du-sud-connu-saut-qualitatif-crdh-dakhla-aousserd/

HÉRITAGE: BENABDALLAH CRITIQUE LE CNDH ET SE PRONONCE EN FAVEUR DE L'ÉGALITÉ

Par Mohamed Younsi

Kiosque360. Le secrétaire général du Parti du Progrès et du Socialisme (PPS), Nabil Benabdallah s'est prononcé en faveur de l'égalité homme-femme en matière d'héritage. Critiquant la dernière sortie du CNDH sur le sujet, le SG du PPS appelle à faire prévaloir la raison.

La polémique sur l'égalité homme-femme en matière d'héritage continue de faire des vagues. Le secrétaire général du Parti du Progrès et du Socialisme (PPS), Nabil Benabdallah vient de se prononcer sur la question lors de la quatrième session du comité central de son parti tenue ce samedi.

«L'égalité est un principe assuré par la Constitution», a martelé le SG du PPS, mettant en garde contre toute exploitation politique de la question. «Il faut ouvrir un débat serein, éthique, loin de toute invective et mettre toujours l'intérêt suprême du pays au-dessus de toute autre considération», a-t-il souligné, relaye le quotidien "Akhbar Al Youm" dans son édition de ce lundi 2 novembre.

Pour Benabdallah, il faut opter «pour une approche progressive, prenant en compte les acquis réalisés dans le domaine de la promotion des droits des femmes en particulier, et des droits humains en général, et la nécessité de prendre en considération les spécificités nationales, les rapports de force et l'étape historique que traverse la société et avancer pour concrétiser une égalité complète».

Critiquant la sortie du président du Conseil national des droits humains (CNDH) Driss El Yazami sur le sujet, le SG du PPS souligne que «son parti est contre ceux qui tentent d'imposer cette question d'égalité à la société sans débat serein mais aussi contre ceux qui refusent l'idée et qui vont jusqu'à frapper d'anathème leurs opposants».

Enfin, le quotidien souligne que la sortie du SG du PPS intervient juste après celle du Chef du gouvernement, Abdelilah Benkirane qui a dénoncé la proposition du Conseil national des droits humains (CNDH), en faveur de l'égalité hommes-femmes en matière d'héritage.

http://www.le360.ma/fr/politique/heritage-benabdallah-critique-le-cndh-et-se-prononce-en-faveur-de-legalite-55997

Héritage : une bataille à mener

Par Jamal Berraoui

La sortie du CNDH sur l'égalité devant l'héritage a mis le feu aux poudres. Comme d'habitude, dès qu'il s'agit d'un problème sociétal, surtout concernant les femmes, c'est-à-dire des êtres humains avec un vagin a la place du phallus. Les islamistes grimpent au rideau et invoque le texte dit sacré à la rescousse.

J'entends parfaitement le discours sur l'opportunité politique, celui qui voudrait que « ce n'est pas le moment et que de toutes façons la majorité des Marocains n'ont pas de patrimoine et que donc Boumarat n'a rien à hériter ». Ce discours, on l'aurait accepté avant mais maintenant le vin est tiré et il faut le boire, avec la plus grande des convictions si possible !

Cette réserve étant balayée, il faut non seulement soutenir le CNDH, mais ouvrir et maintenir un vrai débat sociétal. La pire des choses serait de l'enterrer, comme on l'a fait après la sortie de Driss Lachgar sur le même sujet. Lâchement, le débat a glissé sur le takfirisme parce qu'un copain de Benkirane a posté une vidéo. Abou Naim a écopé d'une amende de 500 Dhs, même pas le prix d'une bonne bouteille, et les croyants ont été préservés de la guerre.

Cette fois, ce scénario n'est plus possible, parce que c'est une institution qui a lancé le débat et que cette institution a déjà hérité, que son héritage c'est ce qui fonde la réconciliation de la monarchie avec une partie de la société, c'est-à-dire les recommandations de l'IER.

Les islamistes placent ce combat à ce niveau. Mustapha Khalfi, dans une première constitutionnelle contraire à l'esprit de la constitution, s'est fait porte-parole du Roi, ou pire, a voulu exercer un magistère sur le commandeur des croyants. Il a déclaré que le « Roi ne peut permettre ce que Dieu à prohibé ». On joue donc à des niveaux très élevés et ceux qui se considèrent comme modernistes ne peuvent plus se terrer et chercher l'apaisement à tout prix.

Depuis le plan d'intégration de la femme, nous avons perdu tous les combats, le dernier concernant l'avortement, faute de le mener. Pour gagner ses matchs, il faut les jouer disait un entraineur. Or, dès que la polémique enfle, on joue le match nul.

Cette fois ci, ce sont tous les acquis accumulés depuis dix ans qui sont en jeu. Le CNDH, avec toutes ses failles est une institution guide, une sorte de conscience de la Nation. La laisser piétinée par les intégristes, c'est leur donner les clés du camion Maroc, pour qu'ils le conduisent au moyen âge. J'ai pris mon temps pour réagir et mes appréhensions étaient justifiées. On voit se développer des arguments du genre « l'héritage relève des transactions, sujettes à l'Ijtihad et non pas des Ibadat » le cul de sac absolu. La seule position juste serait de dire que de la même manière que nous nous sommes battus pour l'égalité entre les parents, nous nous battons pour l'égalité entre les enfants, y compris quand il y a un patrimoine à partager. Défendre l'égalité des individus, le socle de la modernité, n'a pas besoin d'un sauf conduit religieux. Il faut dire clairement à la société que nous prônons la suprématie du droit positif, que le Maroc a signé des conventions internationales et qu'il faut nous y conformer. Pour la petite histoire, un ministre PJD qui a deux femmes et que des filles a réparti son patrimoine de son vivant. Mais ce n'est pas sur ce terrain qu'il faut mener le combat, c'est sur celui des valeurs qu'il se jouera.

http://www.quid.ma/politique/heritage-une-bataille-a-mener/

Maroc : Pour une égalité femmes-hommes en matière d'héritage

Commentaires fermés sur Maroc : Pour une égalité femmes-hommes en matière d'héritage

Le **Conseil national des droits de l'homme (CNDH)** du Maroc a récemment recommandé aux autorités d'amender les dispositions du Code de la famille relatives à l'héritage afin d'accorder aux femmes les mêmes droits que les hommes. Nos organisations soutiennent pleinement cette recommandation et appellent le Maroc à l'appliquer sans délai.Les dispositions du Code de la famille relatives à l'héritage sont discriminatoires et particulièrement défavorables d'une part aux enfants de sexe féminin et d'autre part au conjoint survivant. L'homme reçoit le double de la part reçue par une femme. Dans son rapport sur l'état de l'égalité et de la parité au Maroc du 20 octobre 2015, le CNDH a pris acte du caractère inégalitaire de ces règles, qui selon lui « participent à augmenter la vulnérabilité des filles et des femmes à la pauvreté ». Il a constaté que « Dépourvues de capacités sociales, de nombreuses femmes cèdent leur part de la succession à un parent de sexe masculin sous prétexte de conserver la propriété au sein de la famille, ou sont victimes de certaines pratiques coutumières visant à les déposséder de leur héritage ou de la terre ».Malgré la réforme du Code de la famille en 2004 qui a touché un seul point dans le système successoral, plusieurs autres dispositions demeurent inégalitaires, notamment la succession entre un musulman et un non-musulman, et ce en violation de la Constitution marocaine et des textes internationaux ratifiés par le Maroc, dont la Convention des Nations Unies sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes. Afin que le Maroc se conforme enfin à ses obligations constitutionnelles et internationales, le CNDH a donc recommandé aux autorités de réviser la législation successorale pour « que l'égalité et l'équité soient rétablies en faveur du veuf/veuve et des descendants des deux sexes ».« La recommandation du CNDH relative à l'héritage constitue une nouvelle avancée dans la lutte pour l'égalité et la parité. Les autorités marocaines doivent saisir cette occasion pour consolider les acquis des femmes marocaines. » Karim Lahidji, président de la FIDHLe parti islamiste au pouvoir depuis 2011, le PJD, a déjà exprimé son opposition à cette recommandation. Lors d'un rassemblement organisé en octobre sous la présidence d'Abdelilah Benkirane, le parti a qualifié les recommandations du CNDH d'irresponsables.« La position exprimée par le CNDH constitue un signe de progrès pour toutes les Marocaines et tous les Marocains. Se pencher sur la mise en œuvre de la recommandation constituera une autre étape dans la conquête de l'égalité et de la parité. » Amina Bouayach, secrétaire générale de la FIDH
**********« Comment dans un pays qui se revendique moderniste, un homme égale deux femmes ? Pourquoi le montant de mes impôts ne serait-il pas divisé par deux ? » Ibtissam Lachgar, cofondatrice du Mouvement alternatif pour les libertés individuellesSource : fidh.org/frLes avancées des droits des femmes en 16 ans de règne Depuis l'accession au trône du Roi Mohammed VI, la vie des femmes du Royaume a pris un nouveau tournant. Beaucoup plus indépendantes, les Marocaines sont devenues des citoyennes à part entière grâce, notamment, à la réforme du Code de la famille.Depuis cette mesure phare entreprise par le souverain, la donne a changé dans les rapports hommesfemmes et le Maroc est devenu sans conteste l'un des pays les plus progressistes de la région.Le nouveau Code de la familleLa Moudawana a été codifiée en 1958 sous le règnede Mohammed V, puis amendée une première fois,en 1993, par Hassan II. Quelques années après son intronisation, le Roi Mohammed VI entreprend une mesure qui allait changer

le cours de l'Histoire du pays : la révision, en octobre 2004, du Code de la famille. Une révolution juridique et législative qui allait rétablir plus de justice en matière de droits humains, mais surtout de droits des femmes.LA CORESPONSABILITÉ DES CONJOINTSDésormais, la famille est placée sous la responsabilité conjointe des deux époux, et non plus souscelle exclusive du père. La règle de "l'obéissancede l'épouse à son mari" devient ainsi désuète. Ce principe de coresponsabilité remet en cause à la fois l'image de "l'homme chef de famille", mais aussi l'inégal accès à l'autorité parentale entreles époux. Désormais, l'homme et la femme sonttous deux responsables devant la loi de l'éducationde leurs enfants, et cette égalité des droits et des devoirs entre les époux place donc la famille sous la coupe des deux parents selon des principes d'égalité et de partage, et non plus dehiérarchie. L'esprit de cette nouvelle mouture du Code de la famille s'adapte ainsi à une nouveller éalité sociale marquée par la contribution de la femme à la gestion financière de la famille.LA SUPPRESSION DE LA TUTELLE MATRIMONIALEDésormais, selon l'article 25 du Code de la famille,"il appartient à la fille majeure de conclure l'acte de son mariage elle-même ou de mandater à cet effet son père ou un de ses proches".La suppression de la wilaya (tutelle) est l'une des mesures les plus révolutionnaires du Code de la famille dans le sens où elle remet en question le principe même de l'obéissance due aux parents, "Tâ'atal-walidayn", valeur sociale et culturelle majeure structurant les rapports entre les enfants et leurs parents à tous les âges et en toutes circonstances.Jusqu'alors, il était inconcevable qu'une jeune femme se marie sans l'accord de ses parents, notamment celui de son père, ou sans sa présence. Un principe fondé sur la croyance socioculturelle quele désaccord des parents mènera inévitablementà l'échec du couple. À travers la suppression de la tutelle matrimoniale, ce sont les droits des parentssur leurs enfants qui sont révisés afin d'instaurer des rapports plus égalitaires et moins autoritaires ou hiérarchiques entre la femme en âge de se marier et sa famille. L'image du père, ainsi que son autorité au sein de la famille et de la société sont donc remises en question. Aussi, ce sont les fondements d'une société patriarcale qui s'en trouvent ébranlés.L'ÉLÉVATION DE L'ÂGE DU MARIAGEL'âge légal du mariage chez la gent féminine estpassé de 15 à 18 ans. Cette avancée majeure met unterme à la conception selon laquelle la femme esten âge de se marier dès la puberté, et tient compte des effets négatifs des unions précoces sur la vie sociale et l'état psychologique des jeunes filles ; sans compter que ce type d'union s'avère dangereux pour la santé d'une jeune épouse pas encore suffisamment mature pour en dosser les responsabilités inhérentes à son nouveau statut. Par ailleurs, cette réforme correspond également à une réalité sociale dans la quelle la femme poursuit de longues études en vue de son insertion dans le monde du travail. La scolarisation devient alors prioritaire, reléguant la perspective d'un mariage précoce au second plan.LA LIMITATION DE LA POLYGAMIETout en restant autorisée, la polygamie devient cependant beaucoup plus difficile. Si elle n'est pasabolie, elle est aujourd'hui soumise à des condition sstrictes qui la rendent quasi impossible. Le Code de la famille vise en effet à restreindre celle-ci,en la soumettant à l'autorisation du juge. Ce dernier doit désormais s'assurer qu'il n'existe aucune présomption d'iniquité et être convaincu de la capacitédu mari à traiter sa deuxième épouse et ses enfants sur un pied d'égalité avec la première, de façon à leur garantir les mêmes conditions de vie. Par ailleurs, la femme a également son mot à dire dans le sens où son époux ne peut plus s'unir avec une autre sans son consentement. Et si cette conditionn'a pas été actée, la première femme doit être informée du fait que son mari projette de prendre une deuxième épouse. Quant à cette dernière, elle doit également être avisée du fait qu'il est déjà marié.Selon la nouvelle Moudawana, la femme peut invoquer les autres unions du mari pour demander le divorce pour préjudice subi.LE DIVORCE OUVERT AUX

FEMMESPar le passé, les procédures étant nettement en défaveur des femmes, obtenir pour elles le divorce était un véritable parcours du combattant, tant les démarches judiciaires étaient complexes. Pour rappel, il y a encore quelques années, le juge n'acceptaitla demande de divorce formulée par l'épouse que dans le cas exceptionnel où elle présentait despreuves de préjudices subis. Une procédure de divorce pouvait donc prendre entre dix et quinze ans pour aboutir, car elle devait prouver qu'elle avaitété, par exemple, maltraitée. Elle était donc souvent contrainte d'acheter son divorce (kholaa). Parailleurs, les femmes et les enfants subissaient, tant sur le plan économique, que symbolique et social,les conséquences de la séparation (stigmatisation dela femme divorcée, perte du logement et des biens,difficultés à subvenir aux besoins des enfants, etc.).Aujourd'hui, grâce à la réforme du Code de la famille,les femmes, au même titre que les hommes,peuvent demander le divorce pour des "raisons de discorde" (chikak) sans avoir à fournir de preuves.Les tribunaux, quant à eux, doivent accorder ledivorce dans un délai de six mois. En cas de séparationeffective, la garde des enfants revient parordre de priorité à la mère, puis au père, puis à lagrand-mère maternelle. L'ex-mari a l'obligation de garantir un habitat décent et une pension alimentaire. D'autre part, l'article 49 du Code de la famille permet un accord écrit pour la gestion des biens acquis durant le mariage et leur partage en cas de divorce.Et en l'absence d'un tel texte, la cour prenden compte la contribution de chacun des époux.La nationalité pour héritageDans son discours du 30 juillet 2005, prononcé àl'occasion de la fête du trône à Tanger, Sa Majestéle Roi Mohammed VI annonçait sa décision d'octroyeraux enfants nés d'une mère marocaine et d'un père étranger la nationalité marocaine. Un grand pas pour la consécration de la femme dans la société. Jusqu'alors, les mariages mixtes étaient confrontés à plusieurs problèmes d'ordre juridique et administratif, à commencer par le fait que les enfant sétaient contraints, s'ils vivaient au Maroc, de renouveler régulièrement leur titre de séjour. La nouvelle disposition de la loi est claire, aujourd'hui,"est considéré marocain, l'enfant né d'un père marocain ou d'une mère marocaine".La nouvelle ConstitutionSept ans après la réforme du Code de la famille, Sa Majesté le Roi Mohammed VI annonçait, le 17 juin 2011, une nouvelle Constitution. Adoptée au moisde juillet de la même année, celle-ci confère au statutde la gent féminine une place non négligeable.Toute fois, il convient de rappeler que la femme marocaine bénéficiait déjà d'acquis, tant au niveau du droit constitutionnel que du droit civil, dans la précédente Constitution. Ainsi, l'égalité en matière de droits civiques et politiques entre l'homme etla femme est déjà affirmée par l'article 8 de la dite Constitution, qui proclamait que "l'homme et la femme jouissent de droits politiques égaux", et que"sont électeurs tous les citoyens majeurs des deux sexes jouissant de leurs droits civils et politiques".Par ailleurs, la femme marocaine, en sa qualité de citoyenne, bénéficiait déjà implicitement des garanties constitutionnelles : liberté de circulation,d'opinion, d'association, d'accès aux fonctions et emplois publics et à l'éducation…Jusqu'à 2011, son statut n'était cependant pas consacré dans sa globalité par le texte constitutionnel actuel.LE PRÉAMBULE DONNE LE TONDès le préambule, il est proclamé que le Royaume du Maroc s'engage à "bannir et combattre toute discriminationà l'encontre de quiconque, en raisondu sexe". Chose non négligeable, car le fait que cetaliné a relatif à la l'élimination des discriminations fasse référence en premier lieu à celle relative ausexe n'est pas anodin. La couleur, les croyances, la culture, l'origine sociale ou régionale, la langue oule handicap ne viennent en effet qu'à la suite.L'ARTICLE 19L'article 19 de la Constitution, premier du titre Iintitulé "Libertés et fondamentaux", annonce que"l'homme et la femme jouissent, à égalité, des droits et libertés à caractère civil, politique, économique, social, culturel et environnemental, énoncés dansle présent titre et dans les autres dispositions de la Constitution ainsi que dans les conventions et pactes internationaux

dûment ratifiés par le Royaume, et ce, dans le respect des dispositions de la Constitution, des constantes et des lois du Royaume. L'État marocain oeuvre à la réalisation de la parité entre les hommes etl es femmes. Il est créé, à cet effet, une Autorité pour laparité et la lutte contre toute forme de discrimination".L'ARTICLE 34Le statut de la femme est de nouveau évoqué dans l'article 34, lequel énonce que "les pouvoirs publics élaborent et mettent en oeuvre des politiques destinées aux personnes et aux catégories à besoins spécifiques. À cet effet, ils veillent notamment à traiter et prévenir la vulnérabilité de certaines catégories de femmes et de mères".

http://www.1001infos.net/tunisie/maroc-pour-une-egalite-femmes-hommes-en-matiere-dheritage.html

الاتحاد الدستوري: تحكيم العقل في النقاش حول المساواة الدار البيضاء

يتابع حزب الاتحاد الدستوري بقلق بعض التجاوزات التي تم تسجيلها خلال النقاش حول المساواة والمناصفة في الحقوق الاقتصادية بين الرجال والنساء في المغرب. وفي الواقع، وبناء على التقرير الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتاريخ 21 أكتوبر الماضي حول " وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب، صون وإعمال غايات وأهداف الدستور"، خرجت العديد من الأصوات تنادي بما أسموه "الاستفزاز" الذي تتضمنه إحدى توصيات التقرير وخصوصا في مجال الارث.

ومن جهته، يتأسف حزب الاتحاد الدستوري بأن يقوم ممثلو مؤسسات ديمقراطية، خصوصا أعضاء الحكومة والبرلمان، باللجوء إلى "الشيطنة" بخصوص قضية خلقت الحدث وتتسم بأهمية قصوى. وقد اتفقت هذه الأصوات على التنديد، عبر مسألة إصلاح نظام الإرث، بمجمل عمل جدّي يتطرّق لقضية دستورية تتمثل في المناصفة بطريقة متقاطعة حول ثلاثة محاور: "الممارسة التقليدية بالمغرب والانقسام القانوني"، والمساواة والمناصفة في الحقوق القانونية والمجتمعية والثقافية"، و"السياسات العمومية وتأثيرها على النساء الأكثر عرضة لهضم حقوقهن." ومن خلال تنديده بأي شكل من أشكال التعصب وإغلاق النقاش، فإن حزب الاتحاد الدستوري يندد بالتعتيم حول قضية حساسة، ألا وهي قضية الإرث بغرض وضع القناع على التوصيات الأخرى التي جاء بها التقرير المذكور.

ويؤكد حزب الاتحاد الدستوري بأن المواقف المتعصّبة والشعبوية تشكل خطرا على تنمية البلاد. وللتذكير، فإن هذا التقرير السادس الذي صادقت عليه الجلسة العاشرة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال شهر يوليوز الماضي، هو عبارة عن تقرير تحليلي يأتي بعد مرور 10 سنوات على إصلاح مدونة الأسرة، وأربع سنوات بعد دستور 2011 و20 سنة بعد تبني إعلان بكين للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويتطرق هذا التقرير من خلال محاوره الثلاثة الفراغ في الحكامة والقوانين، التي تتسبب في الإبقاء على آلاف النساء في وضعية صعبة بالمغرب. وفي هذا الإطار، يدعو حزب الاتحاد الدستوري إلى قراءة أكثر عمقا وأقل اندفاعا لجميع توصيات التقرير، الذي لا يحمل الكثير من التناقضات في مجمله، وهو ما يعكسه وضوح الأعمال التي يجب القيام بها لتحقيق مناصفة حقيقية في المغرب.

إضافة إلى ذلك، وفيما يخص قضية الإرث، فإن حزب الاتحاد الدستوري يدعو إلى فتح نقاش وطني هادئ وبنّاء، كما يعتبر أنه يجب الاستماع لاختيار العديد من المواطنين القاضي بتبنّي توجه مدني لتقاسم الإرث. وإذا كان ذلك ممكنا، اليوم، من خلال طرق معقّدة ومسطرات قد تشكل خطرا في بعض الأحيان، إلا أن هذا الاختيار صار واقعا مختارا بناء على ظروف الحياة والرغبة الحرة في نقل الإرث بطريقة منصفة. وقد عرف المغرب، الذي يتميز باستثناءه الثقافي، دائما كيف يسن قوانين الأسرة من خلال أخذ جميع الحالات بعين الاعتبار ومن خلال إصلاح القواعد، في حال الضرورة، عبر الاجتهاد القضائي دون الخروج عن النصوص المرجعية. وبالنسبة لحزب الاتحاد الدستوري، فإنه يجب لهذا النقاش الشامل أن يتضمن أيضا قضية حقوق الإرث التي من شأنها أن تشكّل وسيلة للتنمية الاقتصادية ومصدرا لمداخيل إضافية لا يمكن تجاهلها في مالية الدولة.

http://www.devanture.net/news.php?id=362897

المساواة في الإرث تواصل إثارة الجدل

وهي النقطة التي أججت الخلاف بين معارضين ومؤيدين، اعتبروا أن في المساواة إعمالا لبنود الدستور، لتتوالى التصريحات والتصريحات المعارضة، وتتناسل بلاغات الجمعيات بين مدافع عن توصيات المجلس ورافض لها على اعتبار أن .

وفي هذا الصدد، دافعت الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب عن تقرير المجلس، واعتبرت أن توصياته تستند إلى المقتضيات الدستورية، وتتقاطع في جميع مضامينها مع مطالب الحركة النسائية.

ونبهت الهيأة الحقوقية إلى أن التقرير تطرق إلى عدة مجالات أخرى، أغفلها النقاش الذي تلا الإفصاح عن مضامين التقرير، وتمحور حول "المساواة في الإرث"، الذي اعتبرته الجمعية الحقوقية، محاولة لـ"التلاعب بالرأي العام، من أجل التغطية عن باقي ملاحظات المجلس التي وردت في التقرير، وتعكس التأخيرات غير المبررة للإصلاحات، والرغبة في التراجع عن المكتسبات المحققة في مجال حقوق النساء"، مشيرة إلى أن النقاش المثار حاليا حول مسألة المساواة في الإرث، يتزعمه "أشخاص يزعمون أنهم يتحدثون باسم الدين، الذي يستعملونه لأغراض سياسوية، علما أن المؤسسة الدستورية المخول إليها الإفتاء في الأمور الدينية هي المجلس العلمي الأعلى للعلماء".

وفي السياق ذاته، شددت الجمعية على ضرورة فتح نقاش اجتماعي صريح حول نظام الإرث، يتوخى التوصل إلى حلول تتماشي مع واقع المجتمع المغربي بالقرن الواحد والعشرين، تتقاسم فيه النساء المسؤولية مع الرجال، وتتحمل امرأة من كل خمسة، المسؤولية الحصرية في الإنفاق، دون وجود أي ضمانة في حال وفاة الزوج أو الأب.

من جهته، رفض منتدى الزهراء للمرأة المغربية، مجموعة من ملاحظات **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، واعتبرتها الهيأة الحقوقية "تأويلا وقراءة مبتورة للفصل 19 من الدستور، التي تبناها المجلس، والتي نتجت عنها مجموعة التوصيات الهجينة والمرفوضة"، ذلك أن المنتدى يرى أن المساواة بين المرأة والرجل المنصوص عليها في الفصل 19 من الدستور وردت مؤطرة بأحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها، "ولا يمكن قبول قراءة هذا المفهوم خارج هذا الإطار".

وذهب المنتدى إلى اعتبار أن التوصية الواردة في الملخص التنفيذي لتقرير المجلس، التي ذكرت أن "المقتضيات القانونية غير المتكافئة المنظمة للإرث تساهم في رفع هشاشة وفقر الفتيات والنساء"، وما ورد في الفقرة 18 من توصية بـ "تعديل مدونة الأسرة بما فيها المقتضيات المتعلقة بالإرث"، تتضمن "تطاولا على اختصاصات الملك بصفته أميرا للمؤمنين المنصوص عليها في الفصل 41 ، وتطاولا على مؤسسات دستورية أخرى، وهي المجلس العلمي الأعلى المخول إليه كجهة وحيدة مؤهلة للبت في القضايا ذات الطابع الديني".

http://www.journaux.ma/social/12882

Qui de nos politiques est pour ou contre l'égalité dans le partage de l'héritage ?

Zaineb El Yahiaoui

INÉGALITÉS - Au Maroc, en matière d'héritage, le monde se divise en deux catégories: ceux qui se taillent la part du lion, les hommes, et celles qui récoltent les miettes, les femmes. Récemment, le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** a émis des recommandations dans lesquelles il réclame l'égalité des sexes en matière de droits de succession. Une sortie qui n'a pas été du goût des leaders du PJD.

Benkirane: "El Yazami devrait retirer ses propos et s'excuser", à propos de l'égalité de l'héritage

Le Conseil national des droits de l'Homme se dote d'une application mobile

Mais si certains comme les ministres Lahcen Daoudi et Lahcen Haddad préfèrent rester sur leur quant-à-soi- tout comme une vingtaine de leaders politiques contactés par le HuffPost Maroc-, d'autres n'hésitent pas à prendre position sur cette épineuse question. Alors, qu'en pensent les figures des différents partis? Qui se range derrière le parti islamiste, et qui, au contraire, souhaiterait faire réviser la loi? Le HuffPost Maroc vous livre les réponses de 10 leaders politiques qui se sont prêtés au jeu.

http://www.huffpostmaghreb.com/2015/11/04/politiques-pour-contre-egalite-dans-le-partage-heritage_n_8470172.html

L'égalité successorale au Maroc : Un vrai faux débat !

par Abdelkarim Chankou

L'octroi d'office d'une part d'héritage à l'homme qui est le double de celle de la femme est concrètement justifié par le mode de vie sociétalo-topique où c'est l'homme qui prend en charge la famille en cas du décès de père alors que la femme quitte le foyer parental après le mariage avec sa part dans les bagages.

Dans le Bureau d'un Adel (notaire de la charia)

Dans une récente sortie médiatique, le **Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH)** recommande au gouvernement marocain, dirigé par un parti islamiste depuis janvier 2012, « l'égalité successorale » et fait le procès de la parité en dressant un état des lieux plutôt sinistre. Le gouvernement de Abdelilah Benkirane et ses troupes du Parti de la Justice et développement (PJD) ainsi que leur bras spirituel, le ténébreux Mouvement Unicité et Réforme (MUR) sont piqués au vif par cette recommandation qui les a mis au pied du mur. Ils dénoncent un appel à la sédition et une volonté d'affaiblir la commanderie des croyants… Bien évidemment, cette recommandation a fait le bonheur de la presse locale et mondiale qui y a trouvé matière fraîche pour disserter sur un sujet excitant et sensationnel qui tranche avec un ordinaire devenu plus que lassant. De même les associations politisées, non déclarées comme des partis politiques, dites « société civile » qui vivent ou vivotent des droits de l'homme ou les utilisent comme un tremplin pour arriver ou exister applaudissent des pieds et des mains, ou font des youyous en investissant les plateaux de télévision ou de radio et les colonnes des journaux pour pavoiser. Voici pour le côté jardin. Avant de passer au côté cour, une petite précision. Mon billet ne prend position pour aucune partie, ni pour les religieux, ni les conservateurs, ni les socialos encore moins pour les laïcs. Mieux : le président du CNDH, M. Driss El Yazami, est une personnalité respectée, responsable et qui agit par principe, sans mauvaise foi ni calculs. Je ne suivrai pas ceux qui lui font un procès d'intention. Driss Yazami a présenté un rapport alarmant, accusateur même mais qui constate que « l'état de l'égalité et de la parité au Maroc est loin des finalités de la constitution. » Cependant, il n'y a pas que ce sur ce sujet que la constitution n'est pas appliquée. Plus de quatre années et 4 mois après son adoption et près de quatre ans après la formation de gouvernement de l'islamiste Abdelilah Benkirane, plusieurs lois organiques essentielles prévues par cette loi fondamentales dont celles relatives à la création du conseil consultatif de régence et du conseil consultatif de la famille et de l'enfant n'ont toujours pas vu le jour ! Maintenant voyons ce côté cour. Il est à l'image de la ville et la campagne. Il est régi par un dualisme universalité-coutume, idéalité-réalité. Certes les femmes qui constituent « la moitié de la population marocaine, ne [participent] pas au développement », constate ledit rapport du CNDH, publié le 20 octobre. Lequel organisme consultatif « propose que la législation en matière successorale se conforme enfin à la Constitution et aux conventions internationales, signées par le Maroc pour l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes [CEDAW : Ndlr]. » Et le CNDH de porter la dernière estocade en dénonçant « une situation où la femme marocaine n'a encore droit qu'à la moitié de ce qu'hérite l'homme, conformément au Coran. » Alors pourquoi ce serpent de mer qu'est la parité successorale est un vrai faux débat ? D'abord parce que statistiquement, il n'intéresserait qu'une petite

partie de la société marocaine, à 99 % musulmane en théorie, beaucoup moins en pratique. Selon le rapport 2015 de l'Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture (FAO), « 3,6 millions de Marocains [1/10 de la population] vivent avec moins de 2 dollars par jour. » Pas la peine de deviner qu'à ce niveau la loi en vigueur est plutôt celle-ci : « Circulez ! Rien à partager » ; sauf d'éventuelles dettes… Dans le quel cas c'est souvent l'aîné (le soutien de famille) de la compagnie « familia » qui paye, le cadet et la cadette et l'aînesse aussi se débinent. Merci la parité ! Toutefois bien que cela puisse sembler injuste à un esprit carré cette particularité est amplement admise dans la société marocaine où le droit coutumier non écrit et la modernité se côtoient en ombre et lumière, subtilement.

Le rapport du CNDH comme le débat qu'il a soulevé ont ignoré une question qui elle mérite bien réflexion. Le fils adoptif comme la fille adoptive n'héritent jamais de rien en droit successoral musulman sauf par testament (al waçia). Pire : ils n'héritent pas même du patronyme du père adoptif !

Donc, vous l'aurez deviné, l'octroi d'office d'une part d'héritage à l'homme qui est le double de celle de la femme est concrètement justifié par le mode de vie sociétalo-topique où c'est l'homme qui prend en charge la famille en cas du décès de père alors que la femme quitte le foyer parental après le mariage avec sa part dans les bagages. Cette réalité est encore plus crue -pour ne pas dire cruelle- à la campagne, précisément dans les villages construits sur des terres collectives (aradi soulaliyat). Là la femme n'obtient même pas la moitié de la part revenant à l'homme ; généralement elle n'a rien. Pourquoi ? Pour éviter l'émiettement des terres. Un fléau qui menace les fondements de la société. Ainsi bien que le régime successoral du droit musulman ignore le droit coutumier anti-morcellement, une sorte de consensus national s'est établi autour de la question. Pire : parfois même les hommes sont également exclus de tout héritage qui est mis en totalité entre les mains de la mère. « Les familles préfèrent se maintenir en indivision de fait, sans partage entre les cohéritiers, et quelquefois même sans aucune attribution de quote-part d'héritage à chacun. », souligne M. Negib Bouderbala dans un rapport intitulé « Le morcellement de la propriété et de l'exploitation agricoles » A ce titre, il est à noter qu' « au Maroc les petites exploitations (moins de 5 ha), sont majoritaires à 70 %. » Si toutes les femmes héritaient de la même part que les hommes et quittaient avec leur patrimoine le foyer parental ou le village voire même la région ou le pays, bientôt il n'y aura plus de terres collectives au Maroc ! Sur un autre d'idée, et pour ne citer qu'un seul exemple : il ne faut pas que le monde occidental surtout la France où le code civil n'a reconnu aux femmes des droits successoraux qu'en 1804 alors que la femme héritait en islam déjà depuis 13 siècles, voit en le droit successoral musulman une iniquité quelconque. En fait, dans le droit successoral musulman, au demeurant assez complexe, dans quatre cas la femme hérite la moitié de la part de l'homme ; dans deux cas elle hérite exactement comme l'homme ; dans dix cas ou plus la femme hérite plus que l'homme ans oublier qu'il y a d'autres cas où la femme hérite tandis que son cohéritier masculin n'obtient rien ! Ceci pour dire que malgré tous les procès que l'on peut faire au droit successoral musulman celui-ci demeure principalement juste ; dans ce sens que le partage de l'héritage qui ne se fait qu'après le règlement de toutes les dettes du défunt ne doit omettre en aucun cas qu'il y a des pauvres dans la société, qui n'ont rien. « Et lorsque les proches parents, les orphelins, les nécessiteux assistent au partage, offrez-leur quelque

chose de l'Héritage, et dites-leur des choses convenables. ». Sourate Les Femmes,Verset 8. « وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه وقولوا لهم قولا معروفا» Enfin en guise de conclusion, un regret : le rapport du CNDH comme le débat qu'il a soulevé ont ignoré une question qui elle mérite bien réflexion. Le fils adoptif comme la fille adoptive n'héritent jamais de rien en droit successoral musulman sauf par testament (al waçia). Pire : ils n'héritent pas même du patronyme du père adoptif !

http://www.agoravox.fr/actualites/societe/article/l-egalite-successorale-au-maroc-un-173687

Maroc: controverse grandissante sur les droits de succession des femmes

Le système juridique marocain confronté entre tradition musulmane et modernité.

AIT-RAHO Slimane

En ce XXIème siècle et dans un monde où les femmes sont chefs d'État, chefs de gouvernement, dirigeants de partis politiques, chefs d'entreprise, universitaires, médecins, soldats, policiers, pilotes, et même les fournisseurs de revenu de la famille, il est absurde et peut-être ridicule de continuer à afficher et traiter les femmes comme des citoyens de seconde zone.

C'est pire dans certains pays, où les femmes sont considérées comme des mineurs éternels. Elles ne peuvent pas voyager sans l'autorisation expresse de leurs conjoints, parents ou d'un adulte de sexe masculin et ceux-ci indépendamment de leur statut professionnel ou académique.

Quelques autres pays débattent encore sur la question de savoir si devraient être accordées aux femmes des droits égaux que les hommes à tous les niveaux.

Au Maroc, l'un des pays les plus ouverts et tolérants dans le monde arabe et musulman, est néanmoins rattrapé par la question de l'égalité des sexes qui fait souvent la une des journaux et qui déclenche parfois des débats politiques. C'est exactement ce qui se déroule actuellement au Maroc.

Cette fois, le débat porte sur l'égalité entre les hommes et les femmes en matière de droits successoraux.

La polémique a été déclenchée par le **Conseil national des droits de l'homme (CNDH)** du Maroc quand il a appelé à l'examen du code de la famille pour garantir l'égalité entre les hommes et les femmes en matière d'héritage.

La recommandation du CNDH a incité une confrontation entre les avantages et les inconvénients des droits des femmes.

En 2004, le Maroc a adopté un code de la famille qui a été salué par la communauté internationale et les groupes de droits comme une avancée majeure. Quelques années plus tard, le Maroc a adopté une nouvelle constitution garantissant l'égalité des sexes.

Selon les lois islamiques, un fils hérite deux fois plus qu'une fille et un frère hérite de deux fois la part de sa

sœur. Mais le CNDH dans son dernier rapport dit que les femmes devraient être traités de la même manière que les hommes en matière d'héritage.

Cette question sensible a déclenché une forte réaction de la part du pouvoir islamiste, le Parti de la justice et du développement, le PJD, et de quelques théologiens conservateurs.

Pour le Conseil national des droits de l'homme, il est question de principe et surtout du respect de l'article 19 de la Constitution qui stipule l'égalité entre les sexes.

Mais le PJD, qui dirige un gouvernement de coalition, a claqué l'appel du CNDH pour l'égalité des droits en matière d'héritage, en disant qu'il est un «geste irresponsable» et «une violation flagrante» de la Constitution marocaine.

« La proposition faite par le Conseil des droits de l'homme est une violation flagrante de la Constitution, notamment l'article 19, qui régit l'égalité entre les hommes et les femmes, conformément à la spécificité religieuse et nationale du Maroc », a déclaré le PJD dans un communiqué.

Le parti islamiste a également essayé d'impliquer le roi du pays dans la question, affirmant que le CNDH « interfère avec les prérogatives du roi en sa qualité de commandeur des croyants ».

Pourtant, les partisans des droits des femmes citent l'article 19 de la Constitution qui dit «Les hommes et les femmes ont des droits civils, politiques, économiques, sociaux, culturels et environnementaux égaux et des libertés (…) en conformité avec les conventions et traités internationaux dûment ratifiés par le Maroc ».

En réponse à la déclaration du PJD, le bureau politique du Parti Authenticité et Modernité (PAM) a adopté une résolution appelant à la promotion des droits des femmes, notamment en matière d'héritage, et exprimant son soutien au CNDH sur ce sujet.

La résolution du PAM a été très critique de ceux qui « masquent la diversité et la propagation des discours radicaux » et a dénoncé ceux qui « aspirent à imposer des restrictions sur la pensée et l'innovation libre » et « tentent d'imposer des formes de tutelle sur la société. »

Comme les défenseurs des droits de beaucoup d'autres femmes continuent de faire valoir que l'Etat marocain doit travailler à l'instauration de la parité entre les hommes et les femmes et a le devoir de lutter contre toutes les formes de discrimination contre les femmes, certaines parties réclament un débat public sur la question.

Il est clair que la Constitution marocaine stipule l'égalité des sexes et l'autonomisation des femmes, mais les islamistes et autres conservateurs respecteront-ils les règles et la Constitution qu'ils ont voté pour ou vont-ils essayer de faire beaucoup de bruit et de renoncer à leurs engagements? Le temps nous le dira!

Traduit de l'anglais par: Slimane AIT-RAHO

http://www.objectiveorient.info/fr/blog/maroc-controverse-grandissante-sur-les-droits-de-succession-des-femmes/

Des ONG appellent le Maroc à garantir l'égalité femmes-hommes en matière d'héritage

Le **Conseil national des droits de l'homme (CNDH)** du Maroc a récemment recommandé aux autorités d'amender les dispositions du Code de la famille relatives à l'héritage afin d'accorder aux femmes les mêmes droits que les hommes. Nos organisations soutiennent pleinement cette recommandation et appellent le Maroc à l'appliquer sans délai.

Les dispositions du Code de la famille relatives à l'héritage sont discriminatoires et particulièrement défavorables d'une part aux enfants de sexe féminin et d'autre part au conjoint survivant. L'homme reçoit le double de la part reçue par une femme. Dans son rapport sur l'état de l'égalité et de la parité au Maroc du 20 octobre 2015, le CNDH a pris acte du caractère inégalitaire de ces règles, qui selon lui « participent à augmenter la vulnérabilité des filles et des femmes à la pauvreté ». Il a constaté que « Dépourvues de capacités sociales, de nombreuses femmes cèdent leur part de la succession à un parent de sexe masculin sous prétexte de conserver la propriété au sein de la famille, ou sont victimes de certaines pratiques coutumières visant à les déposséder de leur héritage ou de la terre ».

Malgré la réforme du Code de la famille en 2004 qui a touché un seul point dans le système successoral, plusieurs autres dispositions demeurent inégalitaires, notamment la succession entre un musulman et un non-musulman, et ce en violation de la Constitution marocaine et des textes internationaux ratifiés par le Maroc, dont la Convention des Nations Unies sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes. Afin que le Maroc se conforme enfin à ses obligations constitutionnelles et internationales, le CNDH a donc recommandé aux autorités de réviser la législation successorale pour « que l'égalité et l'équité soient rétablies en faveur du veuf/veuve et des descendants des deux sexes ».

Le parti islamiste au pouvoir depuis 2011, le PJD, a déjà exprimé son opposition à cette recommandation. Lors d'un rassemblement organisé en octobre sous la présidence d'Abdelilah Benkirane, le parti a qualifié les recommandations du CNDH d'irresponsables. « La position exprimée par le CNDH constitue un signe de progrès pour toutes les Marocaines et tous les Marocains. Se pencher sur la mise en œuvre de la recommandation constituera une autre étape dans la conquête de l'égalité et de la parité », s'est exclamée Amina Bouayach, secrétaire générale de la FIDH.

Organisations signataires :

- FIDH
- Association démocratique des femmes du Maroc (ADFM)
- Organisation marocaine des droits humains (OMDH)
- Association marocaine des droits humains (AMDH)
- Fédération nationale des associations Amazigh au Maroc
- Forum des Alternatives Maroc (FMAS)
- L'Observatoire Marocain des Libertés Publiques
- Le Collectif Démocratie et Modernité
- Mouvement ANFASS démocratique Maroc
- GADEM
- Association ADALA

http://www.iloubnan.info/societe/90487/Le-Maroc-doit-garantir-legalite-femmes-hommes-en-matiere-dheritage